

# مجلة جامعة حمص

سلسلة العلوم الاقتصادية والسياحية



مجلة علمية محكمة دورية

المجلد 47 . العدد 6

1447 هـ - 2025 م

الأستاذ الدكتور طارق حسام الدين رئيس جامعة حمص

المدير المسؤول عن المجلة

أ. د. وليد حمادة	رئيس تحرير مجلة جامعة حمص للعلوم الإنسانية
أ. د. درغام سلوم	رئيس تحرير مجلة جامعة حمص للعلوم الطبية والهندسية والأساسية والتطبيقية

عضو هيئة التحرير	د.محمد فراس رمضان
عضو هيئة التحرير	د. مضر سعود
عضو هيئة التحرير	د. ممدوح عبارة
عضو هيئة التحرير	د. موفق تلاوي
عضو هيئة التحرير	د. طلال رزوق
عضو هيئة التحرير	د. أحمد الجاعور
عضو هيئة التحرير	د. الياس خلف
عضو هيئة التحرير	د. روعة الفقس
عضو هيئة التحرير	د. محمد الجاسم
عضو هيئة التحرير	د. خليل الحسن
عضو هيئة التحرير	د. هيثم حسن
عضو هيئة التحرير	د. أحمد حاج موسى

تهدف المجلة إلى نشر البحوث العلمية الأصيلة، ويمكن للراغبين في طلبها

الاتصال بالعنوان التالي:

رئيس تحرير مجلة جامعة حمص

سورية . حمص . جامعة حمص . الإدارة المركزية . ص . ب (77)

. هاتف / فاكس : ++ 963 31 2138071

. موقع الإنترنت : [www.homs-univ.edu.sy](http://www.homs-univ.edu.sy)

. البريد الإلكتروني : [journal.homs-univ.edu.sy](http://journal.homs-univ.edu.sy)

**ISSN: 1022-467X**

## شروط النشر في مجلة جامعة حمص

الأوراق المطلوبة:

- 2 نسخة ورقية من البحث بدون اسم الباحث / الكلية / الجامعة) + CD / word من البحث منسق حسب شروط المجلة.
  - طابع بحث علمي + طابع نقابة معلمين.
  - إذا كان الباحث طالب دراسات عليا:  
يجب إرفاق قرار تسجيل الدكتوراه / ماجستير + كتاب من الدكتور المشرف بموافقة على النشر في المجلة.
  - إذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية:  
يجب إرفاق قرار المجلس المختص بإنجاز البحث أو قرار قسم بالموافقة على اعتماده حسب الحال.
  - إذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية من خارج جامعة البعث :  
يجب إحضار كتاب من عمادة كليته تثبت أنه عضو بالهيئة التدريسية و على رأس عمله حتى تاريخه.
  - إذا كان الباحث عضواً في الهيئة الفنية :  
يجب إرفاق كتاب يحدد فيه مكان و زمان إجراء البحث ، وما يثبت صفته وأنه على رأس عمله.
  - يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (العلوم الطبية والهندسية والأساسية والتطبيقية):  
عنوان البحث .. ملخص عربي و إنكليزي ( كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).
- 1- مقدمة
  - 2- هدف البحث
  - 3- مواد وطرق البحث
  - 4- النتائج ومناقشتها .
  - 5- الاستنتاجات والتوصيات .
  - 6- المراجع.

- يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات ( الآداب - الاقتصاد - التربية - الحقوق - السياحة - التربية الموسيقية وجميع العلوم الإنسانية):
- عنوان البحث .. ملخص عربي و إنكليزي ( كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).
- 1. مقدمة.
- 2. مشكلة البحث وأهميته والجديد فيه.
- 3. أهداف البحث و أسئلته.
- 4. فرضيات البحث و حدوده.
- 5. مصطلحات البحث و تعريفاته الإجرائية.
- 6. الإطار النظري و الدراسات السابقة.
- 7. منهج البحث و إجراءاته.
- 8. عرض البحث و المناقشة والتحليل
- 9. نتائج البحث.
- 10. مقترحات البحث إن وجدت.
- 11. قائمة المصادر والمراجع.
- 7- يجب اعتماد الإعدادات الآتية أثناء طباعة البحث على الكمبيوتر:
  - أ- قياس الورق 25×17.5 B5.
  - ب- هوامش الصفحة: أعلى 2.54- أسفل 2.54 - يمين 2.5- يسار 2.5 سم
  - ت- رأس الصفحة 1.6 / تذييل الصفحة 1.8
  - ث- نوع الخط وقياسه: العنوان . Monotype Koufi قياس 20
- كتابة النص Simplified Arabic قياس 13 عادي - العناوين الفرعية Simplified Arabic قياس 13 عريض.
- ج. يجب مراعاة أن يكون قياس الصور والجداول المدرجة في البحث لا يتعدى 12سم.
- 8- في حال عدم إجراء البحث وفقاً لما ورد أعلاه من إشارات فإن البحث سيهمل ولا يرد البحث إلى صاحبه.
- 9- تقديم أي بحث للنشر في المجلة يدل ضمناً على عدم نشره في أي مكان آخر، وفي حال قبول البحث للنشر في مجلة جامعة البعث يجب عدم نشره في أي مجلة أخرى.

10- الناشر غير مسؤول عن محتوى ما ينشر من مادة الموضوعات التي تنشر في المجلة  
11- تكتب المراجع ضمن النص على الشكل التالي: [1] ثم رقم الصفحة ويفضل استخدام التهميش الإلكتروني المعمول به في نظام وورد WORD حيث يشير الرقم إلى رقم المرجع الوارد في قائمة المراجع.

تكتب جميع المراجع باللغة الانكليزية (الأحرف الرومانية) وفق التالي:

آ . إذا كان المرجع أجنبياً:

الكنية بالأحرف الكبيرة - الحرف الأول من الاسم تتبعه فاصلة - سنة النشر - وتتبعها معترضة ( - ) عنوان الكتاب ويوضع تحته خط وتتبعه نقطة - دار النشر وتتبعها فاصلة - الطبعة ( ثانية . ثالثة ) . بلد النشر وتتبعها فاصلة . عدد صفحات الكتاب وتتبعها نقطة .  
وفيما يلي مثال على ذلك:

-MAVRODEANUS, R1986- Flame Spectroscopy. Willy, New York, 373p.

ب . إذا كان المرجع بحثاً منشوراً في مجلة باللغة الأجنبية:

— بعد الكنية والاسم وسنة النشر يضاف عنوان البحث وتتبعه فاصلة، اسم المجلد ويوضع تحته خط وتتبعه فاصلة — المجلد والعدد ( كتابة مختزلة ) وبعدها فاصلة — أرقام الصفحات الخاصة بالبحث ضمن المجلة.  
مثال على ذلك:

BUSSE,E 1980 Organic Brain Diseases Clinical Psychiatry News , Vol. 4. 20 – 60

ج . إذا كان المرجع أو البحث منشوراً باللغة العربية فيجب تحويله إلى اللغة الإنكليزية و التقيد بالبنود (أ و ب) ويكتب في نهاية المراجع العربية: ( المراجع In Arabic )

## رسوم النشر في مجلة جامعة حمص

1. دفع رسم نشر (50000) ل.س أربعون ألف ليرة سورية عن كل بحث لكل باحث يريد نشره في مجلة جامعة البعث.
2. دفع رسم نشر (200000) ل.س مئة ألف ليرة سورية عن كل بحث للباحثين من الجامعة الخاصة والافتراضية .
3. دفع رسم نشر (200) مننًا دولار أمريكي فقط للباحثين من خارج القطر العربي السوري .
4. دفع مبلغ (15000) ل.س ستة آلاف ليرة سورية رسم موافقة على النشر من كافة الباحثين.



## المحتوى

الصفحة	اسم الباحث	اسم البحث
46-11	د. إبراهيم نافع قوشجي	دراسة العلاقة التوازنية بين الادخار والاستثمار في سورية خلال الفترة (1980-2022)
82-47	عبير عنوس	أثر إدارة المعرفة على الأداء التنظيمي ((دراسة مسحية على المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في مدينة حمص))
120-83	سهيله محمد د. لطيف زيود د. همسه حمدان	أثر المؤشرات المالية للمصارف في التجنب الضريبي (دراسة تجريبية على المصارف المدرجة في الأسواق المالية العربية)
146-121	آلاء سلمان د. رضوان العمار د. علي أحمد	محددات سياسات الانضباط المالي في الجمهورية العربية السورية



## دراسة العلاقة التوازنية بين الادخار والاستثمار في سورية خلال الفترة (1980-2022)

الدكتور إبراهيم نافع قوشجي (مدرس في كلية العلوم الإدارية والمالية في الجامعة  
الوطنية الخاصة ([ibrahem.koshaji@wpu.edu.sy](mailto:ibrahem.koshaji@wpu.edu.sy))

### المستخلص:

هدف البحث إلى دراسة العلاقة التوازنية بين الادخار والاستثمار خلال الفترة الممتدة من 1980 ولغاية 2022 بهدف تقدير العلاقة بين المتغيرين وتحديد قدرة الادخارات المحلية في تمويل الاستثمارات المستقبلية، وتم افتراض عدم وجود علاقة توازنية بين الادخار والاستثمار خلال فترة الدراسة، واعتمد في تحليل البيانات على برنامج E-Views10 وتم اختبار السلاسل الزمنية للمتغيرات واختبار سببية جرانجر ومن ثم التكامل المشترك، وتوصلت الدراسة بأنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سورية خلال الفترة المدروسة من 1980 وحتى 2022.

**الكلمات المفتاحية:** الادخار - الاستثمار - الاقتصاد السوري - العلاقة التوازنية بين الادخار والاستثمار.

## **A Study of the Equilibrium Relationship Between Saving and Investment in Syria During the Period (1980-2022)**

### **Abstract:**

The research aims to study the equilibrium relationship between savings and investment during the period from 1980 to 2022, with the goal of estimating the relationship between the two variables and determining the capacity of domestic savings to finance future investments. It was hypothesized that there is no equilibrium relationship between savings and investment during the study period. The data analysis relied on the EViews 10 software, and the time series of the variables were tested, including the Granger causality test and cointegration. The study concluded that there is no long-term equilibrium relationship between savings as a percentage of GDP and the investment rate as a percentage of GDP in Syria during the period studied from 1980 to 2022.

**Keywords:** Savings – Investment – Syrian Economy – Equilibrium Relationship between Savings and Investment.

مقدمة:

تهدف السياسة الاقتصادية بأدواتها السياسية النقدية والسياسة المالية لتحويل الادخار إلى الاستثمار الذي يؤدي بدوره إلى تطوير الدخل القومي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وإن العلاقة بين الادخار والاستثمار تحتل أهمية كبيرة في الاقتصاد السوري بسبب التحديات الاقتصادية التي تعرض لها، ومن أوضح هذه التحديات انخفاض المتوسط العام للأجور، مما يعني أن أغلب فئات المجتمع السوري يكون استهلاكها مساوياً لدخلها، أي أن الادخار ينحصر في أغلبه بالودائع المصرفية للأفراد والشخصيات الاعتبارية من مؤسسات وشركات وهيئات عامة.

ولأن الادخار يقوم بتمويل الاستثمار الذي بدوره يحول رأس المال المدخر على شكل نقود إلى استثمار حقيقي يزيد من حجم الناتج المحلي الإجمالي، الذي يرفع مستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات نمو اقتصادية، وفعالية هذا التحول من أهم صفاته كفاءة تحويل الادخارات إلى استثمارات من خلال سياسة اقتصادية الواضحة.

1. الدراسات السابقة:

1.1. الدراسات العربية:

1- (أحمد، فايز عبد الهادي 2023) العلاقة التوازنية طويلة الأجل وقصيرة الاجل بين الادخار والاستثمار (دراسة تطبيقية مقارنة على جمهورية مصر العربية ودول شرق اسيا). مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة المجلد 24 العدد 2. هدفت البحث إلى دراسة معاناة مصر من تدني مستويات الادخار والاستثمار، فافتراض تحديد العلاقة بين الادخار والاستثمار وكشف المشكلة بينهما وتحديد أسبابها وطرق علاجها مما تطلب دراسة العلاقة التوازنية بين الادخار والاستثمار، والعلاقة السببية بينهما وتوصل البحث إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين الادخار المحلي الإجمالي كمتغير مستقل والاستثمار المحلي الإجمالي

كمتغير تابع مما يعني إمكانية زيادة الاستثمار المحلي عن طريق تحفيز الادخار المحلي مما يتطلب ذلك ضرورة الاستفادة من تجربة دول شرق آسيا في تخفيض الانفاق العام وتخفيض نسب الضريبة مما يساهم في زيادة الادخار المحلي وبالتالي زيادة الاستثمار وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

2- (عدلي، صابر 2023) اختبار مدى تحول العلاقة بين الادخار المحلي والاستثمار

المحلي: دراسة تطبيقية على الاقتصادات المحظوظة خلال الفترة الزمنية 1970-

2020 مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة حلوان، المجلد 24 العدد 4.

هدف البحث إلى الإجابة على التساؤل التالي: "هل هناك نقطة تحول في العلاقة

بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي عبر الزمن؟ وبناء عليه تم اختبار فرضية

الدراسة الأتية " من الممكن أن تكون العلاقة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي

علاقة طردية (عكسية) في الجزء الأول، ثم تتحول هذه العلاقة إلى عكسية (طردية)

في الجزء الثاني"، وكانت متغيرات الدراسة بيانات نسبة الاستثمار المحلي للناتج

كمتغير تابع، ونسبة الادخار المحلي إلى الناتج كمتغير مستقل. وتوصلت الدراسة

إلى وجود نقطة تحول في العلاقة بين الاستثمار والادخار في كل من كولومبيا

وماليزيا والمكسيك، في شكل حرف U مقلوب. بينما تبين أن هناك نقطة تحول في

العلاقة بين الاستثمار والادخار في كل من الهند وإندونيسيا، ولكن في شكل حرف

U. وبناء عليه، قدرت نتائج الانحدار، نسبة الحد الأقصى للادخار من الناتج في كل

من كولومبيا وماليزيا والمكسيك كان 19.8%، 31.21%، 23.22% على الترتيب.

وفي المقابل، تم تقدير نسبة الحد الأدنى للادخار من الناتج في كل من الهند

وإندونيسيا بنسبة 8.33%، 18.62% على الترتيب. وأخيراً، لم يثبت هناك أي تحول

في العلاقة بين الاستثمار والادخار في دولة كينيا.

3- (أبو عميرة، هشام سالم. 2024) التغيير المستمر في سعر الفائدة وتأثيرها على معدل الادخار والاستثمار (دراسة قياسية) المجلة العلمية للبحوث الدراسات التجارية. جامعة حلوان المجلد 38 العدد 1.

هدفت الدراسة لمعرفة مدى نجاح السياسة النقدية (سعر الفائدة) في الزيادة المستمرة ومدى استجابة معدلات الادخار والاستثمار من هذه الزيادة على المدى القصير والطويل. وارتكزت منهجية الدراسة إلى الجانب النظري التحليلي لإيضاح مدى ارتباط سعر الفائدة بمعدلات الادخار والاستثمار والمنهج القياسي لقياس صحة فروض الدراسة واختبار مدى سكون المتغيرات واستخدام نموذج التكامل المشترك (VECM) لتحديد العلاقة قصيرة وطويلة المدى وضع آلية مقترحة تقوم على الاستفادة من التغيرات الدائمة لسعر الفائدة لجذب الاستثمار وزيادة الوعاء الادخاري في الاقتصاد المصري وتوصلت الدراسة أن وجود علاقة إيجابية بين سعر الفائدة ومعدل الادخار في المدى القصير والطويل وأيضاً وجود علاقة سلبية بين سعر الفائدة ومعدل الاستثمار في المدى القصير والطويل مما يؤثر على النمو الاقتصادي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وأوصت الدراسة ضرورة وجوب استقرار في سياسة اقتصادية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية كما أوصت الدراسة إلى وجوب استقلال المصرف المركزي في رسم السياسة النقدية.

## 1-2 الدراسات الأجنبية:

1- (Smruti Ranjan Behera, Lingaraj Mallick & Tapas Mishra, 2024) The Saving-investment Relationship Revisited: New Evidence from Regime-switching Cointegration Approach. International Economic Journal. [www.tandfonline.com](http://www.tandfonline.com)

إعادة النظر في العلاقة بين الادخار والاستثمار: أدلة جديدة من نهج التكامل المشترك لتغيير النظام.

سعى البحث إلى استخدام أسلوب التكامل المشترك لتحليل العلاقة بين الادخار والاستثمار وتقلبات رأس المال في الهند. توفر النتائج التجريبية فهماً عميقاً للتكامل المشترك بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار. وتوصل إلى أن سرعة التعديل في معدل الاستثمار أكبر في المناخ الاستثماري الجيد مقارنة بالمناخ الاستثماري غير مشجع أو غير ملائم للاستثمار، وتوصل إلى أن زيادة انتقال رأس المال في المناخ الاستثماري الجيد وأظهرت النتائج عدم وجود براهين قاطعة للنفقات بين معدلات الادخار والاستثمار على المدى الطويل مقابل المدى القصير. تُظهر النتائج أن التغيرات التراكمية سواء كانت إيجابية أو سلبية في معدلات الادخار لها تأثير على معدلات الاستثمار. أي أن الانخفاض في معدلات الادخار يؤثر بشكل ملحوظ على معدلات الاستثمار، وأن توسيع الفارق بين معدلات الادخار والاستثمار يعزز من تقلبات رأس المال الدولي على المدى البعيد.

1- (Tesfaye, Denano Sorre & Sintayehu, Sibera. 2022) The Causal Nexus between Economic Growth, Investment and Saving using Vector Error Correction Model in Ethiopia. Wolaita Sodo University, Studies of Applied Economics, Vol 40-3

العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والاستثمار والادخار باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المتجه في إثيوبيا.

هدف البحث إلى كشف العلاقة سببية طويلة الأمد أو قصيرة الأمد بين الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي (النتائج المحلي الإجمالي). مستخدماً نموذج تصحيح الخطأ المتجه واختبارات ديكي-فولر المعززة وفيليبس-بيرون للتحقق من اختبار الجذر الوحدة. وتوصل البحث بواسطة اختبار التكامل المشترك لجوهانسن أن النمو الاقتصادي والادخار والاستثمار متوافقون وفي توازن طويل الأمد. تظهر اختبارات تصحيح الخطأ المتجه أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الادخار والاستثمار إلى النمو الاقتصادي في الأجل القصير وكذلك الطويل. كما توصلت لوجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه من مجموع الادخارات المحلية إلى مجموع الاستثمارات المحلية. بمعنى آخر، الادخار والاستثمار يؤديان إلى النمو الاقتصادي. وأوصى البحث صانعو السياسات إلى صياغة وتنفيذ



سياسات تعزز النمو الاقتصادي. تؤدي مثل هذه السياسات إلى نمو أعلى في الادخار والاستثمار.

2- (Manuchehr Irandoust, 2019) Saving and investment causality: implications for financial integration in transition countries of Eastern Europe. Springer: Volume 21, Issue 2.

السببية في الادخار والاستثمار: الآثار المترتبة على التكامل المالي في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في أوروبا الشرقية.

هدف البحث لفحص العلاقة السببية بين معدلات الادخار المحلي والاستثمار في ست اقتصادات انتقالية (إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، أوكرانيا، بيلاروسيا، والاتحاد الروسي). من الناحية النظرية، يعني وجود أي نوع من البنية السببية بين هاتين السلسلتين في بلد ما أن أسواق رأس المال الوطنية غير مفتوحة؛ وبالتالي تعيق تدفقات رأس المال. واستخدم البحث نهج سببية جرانجر الجزئية لتحليل البيانات الذي يأخذ في الاعتبار كل من التبعية العرضية وتباين الميل عبر الدول لتحديد البنية السببية. وتوصل البحث إلى أن هناك سببية بين السلسلتين، مما يعني أن رأس المال ليس متحركاً بشكل كامل دولياً في أي من الدول قيد الدراسة، ولكنه أكثر حركة في إستونيا والاتحاد الروسي ولاتفيا مقارنة بليتوانيا وبيلاروسيا وأوكرانيا. قد يؤدي تطوير الأسواق المالية في هذه الدول إلى زيادة الطلب على رأس المال الأجنبي لتمويل مشاريع الاستثمار المحلية، ونقص الإصلاحات الاقتصادية والمالية الكافية قد دفعت هذه النتائج.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هي الفترة الزمنية الطويلة التي شهدت تبدلات اقتصادية في سورية من الاعتماد على القطاع العام في النشاط الاقتصادي إلى فترة التحويل التدريجي لاقتصاد آلية السوق، وكذلك فترة الحرب والحصار، أما الدراسات السابقة كانت اقتصادات تتجه اقتصاد السوق أو انتقلت إلى دفعة واحدة.

## 1.2. مشكلة البحث:

شهد الاقتصاد السوري تحولات عديدة عبر العقود تحولات كبيرة، خلال فترة السبعينيات من القرن العشرين، حيث حقق الاقتصاد السوري معدلات نمو مرتفعة وصلت في المتوسط إلى حوالي 10% سنوياً، ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الإنفاق الاستثماري

الحكومي الذي وصل إلى 30% من الدخل القومي، ومع بداية الثمانينيات من القرن العشرين بدأ ظهور جمود في البنية الإنتاجية، مما أدى إلى أزمة في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين تمثلت في نقص واختناقات في العرض السلعي، وارتفاع كبير في معدلات التضخم، وفي عام 1991 سُن قانون الاستثمار رقم 10 الهادف إلى التخفيف القيود على القطاع الخاص (قوشجي، 2005. ص: 109)

ويشهد الاقتصاد السوري تحديات كبيرة بسبب الحرب الذي فرضت عليه عام 2011 والعقوبات الاقتصادية أدت إلى تحديات اقتصادية كبيرة، وبسبب هذه التبدلات الاقتصادية تتبلور مشكلة البحث في دراسة العلاقة بين الادخار والاستثمار خلال الفترة 1980 لغاية 2022، والتحقيق من العلاقة بينهما للكشف عن قدرة الاقتصاد السوري في تمويل استثماراته المستقبلية.

### ومن المشكلة البحثية يمكن استنتاج لأسئلة البحث الآتية:

1- ما هي العلاقة التوازنية والاستثمار في الاقتصاد السوري خلال الفترة من 1980 إلى 2022؟

2- هل يمكن للاقتصاد السوري تمويل استثماراته المستقبلية في ظل الظروف الاقتصادية الحالية؟

### **1.3. فرضيات البحث:**

#### الفرضية الرئيسية:

- لا توجد علاقة توازنية بين الادخار والاستثمار تختلف في الأجل القصير عنه الأجل الطويل في الاقتصاد السوري.

- **ويتفرع عنها الفرضية الفرعية:**

- لا يوجد علاقة توازنية بين معدل الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السوري.

### **1.4. أهداف البحث:**

تحليل العلاقة التوازنية بين الادخار والاستثمار في سورية خلال الفترة (1980-2023) وتقييم قدرة الاقتصاد السوري على تمويل استثماراته المستقبلية من خلال ادخاراته.

### 1.5. أهمية البحث:

- الأهمية العلمية: تأتي الأهمية في دراسة العلاقة بين تأثير الادخار في الاستثمار وأثر ذلك على النمو الاقتصادي في سورية، ومعرفة أفضل فترة زمنية توافقت العلاقة التبادلية بين الادخار والاستثمار في تحقيق النمو الاقتصادي.
- الأهمية العملية: كشف إمكانية الاقتصاد السوري في تحويل المدخرات للاستثمار، وفي أي فترة زمنية، وبيان الفترة التي كانت العلاقة التبادلية في أفضل حالاتها والفترة التي كانت غير ذلك.

### 1.6. منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي في دراسة العلاقة بين الادخار والاستثمار، وبحث علاقة الاستقرار للسلاسل الزمنية والتكامل المشترك بينها وإيجاد العلاقة السببية وإيجاد العلاقات التوازنية باستخدام برنامج EViews10.

### 1.7. حدود البحث:

- الحدود الزمانية: تشمل الفترة الزمنية من عام 1980 إلى عام 2022. تم اختيار هذه الفترة لأنها تشمل تحولات اقتصادية وسياسية هامة في سورية، بما في ذلك فترة الأزمة الاقتصادية في الثمانينيات، والإصلاحات الاقتصادية في التسعينيات، بالإضافة إلى تأثيرات الحرب والعقوبات الاقتصادية في العقد الأخير.
- الحدود المكانية: الاقتصاد السوري.
- الحدود الموضوعية: يركز البحث على دراسة العلاقة التوازنية بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد السوري. سيتم تحليل العلاقة بين الادخار والاستثمار، وأثر العلاقة على الناتج المحلي الإجمالي، كما سيتم تقييم تأثير هذه العوامل على قدرة الاقتصاد السوري على تمويل استثماراته المستقبلية من مدخراته الذاتية.

### 1.8. متغيرات البحث:

التابع المتغير	التابع المستقل
معدل الاستثمار بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي	معدل الادخار بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي

## الإطار النظري

### الادخار والاستثمار في النظريات الاقتصادية

#### مقدمة:

تعد العلاقة بين الادخار والاستثمار من المواضيع المحورية في علم الاقتصاد، حيث تباينت النظريات الاقتصادية في تفسير طبيعة هذه العلاقة وأثرها على النمو الاقتصادي. من بين أبرز هذه النظريات، النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية، اللتان قدما رؤى متباينة حول كيفية تأثير الادخار على الاستثمار والعكس.

تؤكد النظرية الكلاسيكية على أن الادخار هو المحرك الأساسي للاستثمار، حيث يعتبر الادخار المصدر الرئيس لرأس المال الذي يستخدم في تمويل المشاريع الاستثمارية. وفقاً لهذه النظرية، فإن زيادة الادخار تؤدي إلى زيادة العرض من رأس المال، مما يخفض أسعار الفائدة ويحفز الاستثمار.

في المقابل، ترى النظرية الكينزية أن الادخار ليس دائماً مفيداً للاقتصاد، بل يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وبالتالي إلى ركود اقتصادي. وحسب كينز، فإن الاستثمار هو الذي يحدد مستوى الادخار وليس العكس، حيث يعتمد الاستثمار على توقعات المستثمرين حول المستقبل وعلى مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الادخار والاستثمار من خلال استعراض النظريات الاقتصادية المختلفة وتطبيقها على الواقع الاقتصادي المعاصر، مع التركيز على الحالة السورية. سيتم استعراض تأثيرات الادخار والاستثمار على النمو الاقتصادي، وتحديد العوامل التي تؤثر على هذه العلاقة في السياق السوري. (إبراهيم، فادي. 2023)

## 2. النظريات الاقتصادية للعلاقة بين الادخار والاستثمار:

### 1.2 العلاقة بين الادخار والاستثمار في النظرية الكلاسيكية:

تؤكد النظرية الكلاسيكية على وجود توازن ذاتي بين الادخار والاستثمار. يُعرف الادخار بأنه القسم من الدخل غير المُستهلك في شراء السلع الاستهلاكية، ويُنظر إليه على أنه استهلاك مؤجل أو تنازل عن الاستهلاك الحالي، حيث يُستبعد مفهوم الاكتناز في الفكر الكلاسيكي. يُعتبر سعر الفائدة هو العائد على الادخار، ويُفسر الكلاسيكيون سعر الفائدة على أنه تكلفة الفرصة البديلة للتخلي عن الاستهلاك الفوري، (Samuelson, P.A. 1948) مما يعني أن ارتفاع سعر الفائدة يُحفز على زيادة الادخار، وبالتالي يُعتبر الادخار وظيفة تعتمد على سعر الفائدة، حيث يُعد سعر الفائدة المتغير المستقل والادخار المتغير التابع (بسمينة 2016، ص: 52).

من ناحية أخرى، يمكن أن يُعرف الاستثمار بأنه إضافة القدرات الإنتاجية للدولة، أي إنشاء رأس المال الفعلي من خلال الآلات والمعدات والتجهيزات الفنية، وهو يُمثل إنتاج السلع الرأسمالية التي تُستخدم في إنتاج السلع الاستهلاكية. يسعى المستثمرون للحصول على رأس المال المدخر من المصارف والأسواق المالية لاستخدامه في شراء السلع الرأسمالية، حيث يُعد سعر الفائدة في هذه الحالة جزءاً من تكاليف الاستثمار. ونتيجة لذلك يُظهر سعر الفائدة علاقة عكسية مع الاستثمار؛ فارتفاع سعر الفائدة يزيد من تكاليف المستثمر ويُقلل من حجم الاستثمار، مما يجعل الاستثمار وظيفة تعتمد على سعر الفائدة. (قوشجي، 2023. ص: 94)

وتحوّل الادخار إلى استثمار لا يُسبب انخفاضاً في الطلب الكلي، لأن الادخار هو جزء الدخل غير المُستهلك. فالادخار والاستثمار هما الأساس لتكوين رأس المال، ويتحقق التوازن من خلال التغيرات في سعر الفائدة. وفقاً للمدرسة الكلاسيكية يُعد الادخار المصدر الرئيسي للأموال المتاحة للإقراض، وبالتالي هو مصدر الاستثمار، وترتبط العلاقة بينهما بشكل وثيق. ويتحقق التوازن بين الادخار والاستثمار وفقاً لقانون ساي للأسواق، حيث يجب أن يُقابل العرض من رأس المال المدخر بطلب مماثل على

الاستثمار، وبالتالي يجب أن يكون هناك توازن بين الادخار والاستثمار. يُحدد سعر الفائدة التوازني من خلال توازن الادخار مع الاستثمار (Olivier Blanchard, 2011. P580).

### 1.3 العلاقة بين الاستثمار والادخار في النظرية الكينزية:

يرى كينز أن الادخار يعتمد على الدخل وليس على سعر الفائدة، ولا يؤدي زيادة الادخار إلى خفض سعر الفائدة أو زيادة الاستثمار. يُحدد سعر الفائدة بميكانيكية العرض والطلب على النقود، بينما يعتمد الاستثمار على الكفاية الحدية لرأس المال. إن تحليل كينز يعكس أزمة الكساد الكبير، ويُظهر أن انخفاض سعر الفائدة لم يُحفز الادخار أو الاستثمار، مما يُشير إلى عدم قدرته على إنعاش الاقتصاد بعد الأزمة. لذلك يُعتبر الكينزيون الادخار والاستثمار متساويين ومتعادلين، حيث يؤدي نقص الاستثمار إلى انخفاض الدخل وبالتالي انخفاض الادخار. كينز يُعالج تعادل الادخار والاستثمار من خلال الدخل القومي، ويُشير إلى أن التوازن يتحقق عندما يتساوى الادخار مع الاستثمار في سوق السلع، ويُعدل الاقتصاد للتوازن الجديد عند التعرض لمؤثرات خارجية (كنعان، 2011).

على الرغم من الاتفاق بين كينز والكلاسيك على التعادل بين الادخار والاستثمار، إلا أن الكلاسيك يعتبرون الادخار متغيراً مستقلاً والاستثمار متغيراً تابعاً، بينما يرى كينز الاستثمار كمتغير مستقل والادخار كمتغير تابع، ويؤثر الاستثمار على الادخار من خلال مضاعف الاستثمار (خربوش، 1996). وقرار الاستثمار يعتمد على الكفاية الحدية لرأس المال، ويُصبح المشروع مربحاً عندما تتجاوز الكفاية الحدية لرأس المال سعر الفائدة السائد (Olivier Blanchard, 2011. P580).

ويعتبر الكينزيون الاستهلاك دالة تعتمد على الدخل، حيث يؤثر عليه من خلال آلية التغذية العكسية التي يحددها مضاعف الاستثمار. ويحدد مضاعف الاستثمار مدى استجابة الدخل القومي للتغيرات في الإنفاق الاستثماري، ويظهر علاقة طردية مع الميل الحدي للاستهلاك وعلاقة عكسية مع الميل الحدي للادخار. هذا المضاعف يقلل من الزيادة في الدخل الناتجة عن الإنفاق الاستثماري. أي وجود علاقة طردية بين الاستهلاك

والاستثمار حتى الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل، وبعد هذا المستوى يؤدي الإنفاق الاستهلاكي إلى التضخم بدلاً من تحقيق زيادة حقيقية في الاستثمار (Topuz, Seher 2022. P,1820).

#### 1.4 تحليل العلاقة بين الادخار والاستثمار:

يتفق الاقتصاديون على أن الادخار والاستثمار يمكن أن يكونا متساويين سواء في حالة التوازن أو خارجها. يُعرف الاستثمار بأنه الزيادة الصافية في مخزون رأس المال، ويُعبر عن الزيادة الصافية في الأصول الرأسمالية. أما الادخار، فيُمثل الجزء من الدخل الذي لا يُنفق على الاستهلاك، ويُحسب الادخار بطرح الاستهلاك الكلي من الدخل القومي. قبل كينز، كان الاعتقاد السائد أن الادخار والاستثمار يعتمدان على متغيرات وعوامل مختلفة ولا يتساويان إلا في حالات محددة. لكن كينز أوضح أن الادخار والاستثمار الفعليين يتساويان دائماً، وهذا ينطبق على الأنشطة الاقتصادية التي تحدث خلال العام. يُعرف هذا بالادخار والاستثمار "بعد التنفيذ"، ويُحسبان بناءً على النفقات والاستثمارات الفعلية (جون ماينارد كينز 1936 ف: 7).

كما يُستخدم مصطلحاً الادخار والاستثمار أيضاً للإشارة إلى الكمية التي يرغب الأفراد في ادخارها أو استثمارها خلال سنة معينة، ويُعرف هذا بالادخار والاستثمار "قبل التنفيذ". "أظهر كينز أنه على الرغم من الاختلافات بين الفئات التي تقوم بالادخار والاستثمار وأهدافهما، فإن الادخار والاستثمار الفعليين يتساويان دائماً. ( Robert C. Kelly,2024)

يشير الاقتصاديون المعاصرون من المدرسة الكينزية إلى أن الزيادة في مخزونات السلع الاستهلاكية تُعد جزءاً من الاستثمار. عندما يزداد الادخار، ينخفض الاستهلاك، مما يؤدي إلى زيادة غير مقصودة في مخزونات السلع لدى التجار والمصنعين، وتُعد استثماراً غير مخطط له. هذه الزيادة في المخزونات تُعادل الاستثمار الفعلي وتساوي الادخار الأكبر. وإذا انخفض الادخار، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض غير

مخطط في المخزونات، مما يُقلل من الاستثمار الفعلي ويُساوي الادخار الأقل،  
(Robert C. Kelly, 2024).

وبهذا يمكن القول إن الادخار والاستثمار في الاقتصاد الكلي يتساويان دائماً،  
ولكن هذا التساوي لا يعكس بالضرورة توازناً مثالياً أو تطابقاً في الحجم بين الادخار  
والاستثمار المخطط لهما. بل يُعبر عن التوازن الذي يتحقق من خلال التعديلات السوقية  
والتغيرات في المخزونات التي تحدث كنتيجة للتفاعلات بين العرض والطلب.  
(Keynes, 1936. P:95).

إن الادخار والاستثمار "بعد التنفيذ" متساويان دائماً بالتعريف\*، حيث يُعبران عن  
النتائج الفعلية للأنشطة الاقتصادية. بينما الادخار والاستثمار "قبل التنفيذ" يمكن أن  
يختلفان بناءً على التغيرات الاقتصادية والمالية، ولكنهما يتجهان نحو التساوي من خلال  
السياسات النقدية التي تحدث تغييراً في سعر الفائدة ومعدل التضخم وكذلك سعر الصرف  
مما يؤدي إلى تغيرات في مستوى الدخل. هذا يُظهر فاعلية السياسات الاقتصادية في  
تحقيق التوازن وتعزيز النمو.

#### 4- تغير الناتج المحلي الإجمالي في سورية:



شهد الناتج المحلي الإجمالي في سورية تغيرات كبيرة خلال فترة الدراسة، متأثراً  
بموامل اقتصادية وسياسية متعددة، أثرت بتمويل الاستثمارات في سورية ومن هذه  
المتغيرات تغيرات في البنية الهيكلية للاقتصاد السوري عكست على تغيرات في الناتج  
المحلي الإجمالي.

تبيين دالة الدخل القومي يتساوى فيها الادخار والاستثمار متساويان  $S=I$   $Y=C+S$  &  $Y=C+I$  \* -  
دائماً وكلما زاد الدخل زاد كل من الاستهلاك والادخار والاستثمار



الجدول رقم (1) معدل التغير السنوي للنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في سورية

العام	نمو GDP %	العام	نمو GDP %	العام	نمو GDP %	العام	نمو GDP %
1980	14.51%	1991	7.67%	2002	3.95%	2013	-26.30%
1981	7.76%	1992	12.97%	2003	7.20%	2014	-10.31%
1982	2.79%	1993	6.15%	2004	6.90%	2015	-4.18%
1983	2.32%	1994	7.21%	2005	6.22%	2016	-6.41%
1984	-7.61%	1995	7.03%	2006	5.05%	2017	-0.72%
1985	9.35%	1996	9.83%	2007	5.67%	2018	1.39%
1986	-7.95%	1997	5.02%	2008	4.48%	2019	1.22%
1987	1.68%	1998	6.79%	2009	5.91%	2020	-0.18%
1988	18.01%	1999	-3.55%	2010	5.19%	2021	1.30%
1989	-13.65%	2000	0.68%	2011	2.85%	2022	0.00%
1990	3.74%	2001	1.05%	2012	-26.34%	-	-

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مجموعات الإحصائية 1990-1995-2000-2010-

2021

نلاحظ من الجدول رقم (1) في شهد الناتج المحلي الإجمالي بداية الثمانينات نمواً قوياً، حيث بلغ النمو 14.51% في عام 1980، ولكنه تراجع بشكل حاد في منتصف الثمانينات، حيث وصلت إلى -7.95% في عام 1986. أما في التسعينات شهدت نمواً متذبذباً، مع بعض السنوات التي شهدت نمواً قوياً مثل 1992 (12.97%) وأخرى شهدت تراجعاً مثل 1999 (-3.55%).

مع بداية عام 2000 شهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً معتدلاً، مع بعض السنوات التي شهدت نمواً جيداً مثل 2003 (7.20%)، ثم بدأت النسب في التراجع تدريجياً مع اقتراب نهاية العقد. أما في العقد الثاني من الألفية شهدت هذه الفترة تقلبات كبيرة، خاصة بعد

عام 2011، حيث بدأت الحرب على سورية حيث شهدت السنوات 2012 و 2013 تراجعاً حاداً في النمو، حيث بلغت النسب -26.34% و -26.30% على التوالي، واستمر التراجع في السنوات التالية، مع بعض التحسن الطفيف في السنوات الأخيرة. أما العقد الثالث من الألفية شهدت السنوات الأخيرة تحسناً طفيفاً، حيث بلغت النسبة 1.30% في عام 2021، وهذا يعني أن الاقتصاد السوري شهد تقلبات كبيرة على مدى العقود الماضية، مع فترات من النمو القوي وأخرى من التراجع الحاد، خاصة في السنوات الأخيرة بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة.

ومن أهم التغيرات الاقتصادية الكبيرة بعد عام 2022 هو ارتفاع معدل التضخم السنوي الذي بلغ 139.46% بينما سعر الفائدة 15.5% لنفس العام<sup>1</sup>، لذلك إن دراسة العلاقة بين نسب الادخار والاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي يبين العلاقة ما بين الادخار والاستثمار بالنمو الاقتصادي وتحليل هذه العلاقة سندرس:

1- نسب الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي: يمكن حساب هذه النسبة من خلال جمع المدخرات المصرفية (الخاصة والعامة) وقسمتها على الناتج المحلي الإجمالي. تعكس هذه النسبة مدى قدرة الاقتصاد على توفير الأموال اللازمة للاستثمار عند سعر الفائدة المعمول بها.

2- نسب الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي: يتم حساب هذه النسبة من خلال جمع كامل الاستثمارات (الخاصة والعامة) وقسمتها على الناتج المحلي الإجمالي. تعكس هذه النسبة مدى قدرة الاقتصاد على استخدام المدخرات في مشاريع استثمارية عند سعر الفائدة المعمول بهما.

#### 4.1 العلاقة بين أسعار الفائدة والادخار في سورية:

يعرف بأن زيادة سعر الفائدة يصبح الادخار أكثر جاذبية للأفراد والشركات لأنهم يحصلون على عوائد أعلى على مدخراتهم. هذا يشجع الناس على توفير المزيد من الأموال بدلاً من إنفاقها. وزيادة الادخار تعني أن هناك المزيد من الأموال المتاحة في

1- حسب بيانات مصرف سورية المركزي <https://cb.gov.sy>

المصارف والمؤسسات المالية، مما يمكن أن يُستخدم لتمويل الاستثمارات، أما في سورية اتبعت الحكومة سياسة تثبيت أسعار الفائدة منذ 1981 لغاية 2006 عند 8% للمدخرات الآجلة ومدخرات التوفير، وعند 4% للحسابات الجارية "ودائع تحت الطلب"، وعدلت بالقرار رقم 174/م ن/ب 4 تاريخ: 2006/1/24 لتصبح 8% للقروض وفائدة الودائع (8.50% - 9%) مما دفع بالمستثمرين لتجميع مدخراته على شكل نقود سائلة أو في المصارف الخارجية، العالمية والإقليمية لأن المستثمر يقارن بين سعر الفائدة على المدخرات وبين معدل التضخم، الذي بلغ 10% عام 2005 (حسب وكالة الأنباء السورية 2007/12/31)، من خلال هذه المقارنة يتبين أن المدخر يخسر سنوياً 1% من أمواله أي أن المستثمرين ورجال الأعمال لا يدخرون وفق هذه المعدلات، (شامية، وقوشجي 2001).

#### 4.2 العلاقة بين أسعار الفائدة والاستثمار في سورية:

تأتي أهمية الأموال المدخرة من إمكانية استخدامها في تمويل الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية التي تعزز من الإنتاجية والنمو الاقتصادي، وتلعب أسعار الفائدة دوراً مهماً فإذا كانت مرتفعة يصبح الاقتراض مكلفاً للشركات والأفراد، مما قد يقلل من حجم الاستثمارات. هذا يمكن أن يكون له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي (موسر، جوزيف. 2024)

من المعلوم أن المستثمر يقوم بدراسة أسعار الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال عند دراسة الجدوى الاقتصادية في إقامة أي مشروع استثماري لأن هذين المؤشرين يعطيان -من وجهة نظر أولية- ربحية المشروع أو عدم جدواه الاقتصادية في ظل الظروف الاقتصادية القائمة. وبما أن سعر الفائدة متغير اقتصادي يتأثر بأسعار الفائدة في الدول المجاورة وأسعار الفائدة العالمية، ويؤثر بحركة رؤوس الأموال ويتأثر بها، مما يحمل الدولة على دراسة أسعار الفائدة المحلية ضمن ظروف الاقتصاد المحلي والإقليمي والعالمي ليستطع جلب الأموال العربية والأجنبية لتوظيفها في الاستثمارات داخل الاقتصاد الوطني (كنعان 2011. ص: 81).

ولكن ثبات سعر الفائدة عند نسب لم تراخ فيها معدلات التضخم بالمصارف أدى بالحكومة إلى اتباع سياسة تسليفية انكماشية، ولا سيما في القروض الاستثمارية طويلة الأجل خوفاً من تآكل رؤوس أموال المصارف، أضف إلى ذلك ربط تقديرات الضمانات العينية للقروض بتقديرات مديريات المالية المتدنية مما جعل القروض الاستثمارية متدنية لا تلعب دوراً في تشجيع الاستثمار، علماً أن قروض المصارف للقطاع العام كانت ميسرة وبأسعار فائدة متدنية وطويلة الأجل، وكانت هذه القروض عبئاً على المصارف العامة والمؤسسات العامة المقترضة معاً (شامية، قوشجي 2001 ص:8).

### 4.3 العلاقة بين الادخار والاستثمار والنتائج المحلي الإجمالي:

التوازن بين الادخار والاستثمار هو عنصر حيوي لتحقيق نمو اقتصادي مستدام. الادخار يوفر الأموال اللازمة للاستثمار في المشاريع الإنتاجية، مما يعزز من القدرة الإنتاجية للاقتصاد ويؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي. فإذا كانت معدلات الادخار مرتفعة جداً، قد يؤدي ذلك إلى تقليل الإنفاق الاستهلاكي، مما يؤدي أن تباطئ الطلب الكلي على السلع والخدمات أي تباطئ النمو الاقتصادي. لذلك، يجب أن يكون هناك توازن دقيق بين الادخار والاستثمار والإنفاق الاستهلاكي. هذا التوازن يضمن أن هناك ما يكفي من الأموال للاستثمار في المشاريع التي تعزز النمو، وفي نفس الوقت، يحافظ على مستوى كافٍ من الطلب على السلع والخدمات، مما يدعم النشاط الاقتصادي بشكل عام. تحقيق هذا التوازن يتطلب سياسات اقتصادية مدروسة تأخذ في الاعتبار تأثيرات سعر الفائدة على الادخار والاستثمار والإنفاق الاستهلاكي، ويتأثر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بكل من الادخار والاستثمار والإنفاق الاستهلاكي. ولتحقيق نمو اقتصادي، يجب أن يكون هناك توازن بين الادخار والاستثمار والإنفاق الاستهلاكي. هذا التوازن يضمن أن هناك ما يكفي من الأموال للاستثمار في المشاريع الإنتاجية، وفي نفس الوقت، يحافظ على مستوى كافٍ من الطلب على السلع والخدمات، ولسعر الفائدة دوراً مهماً في تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار والإنفاق الاستهلاكي لتوجيه زيادة الادخار نحو استثمارات منتجة، والحفاظ على حجم الإنفاق الاستهلاكي ينشط الطلب الكلي، التوازن بين هذه العوامل هو المفتاح لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

جدول رقم (2) تطور كل من الادخار والاستثمار ومساهمته بالناتج المحلي الإجمالي  
بالأسعار الجارية/المبالغ بمليارات

السنة	الادخار المصرفي	حجم الاستثمار	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الادخار للناتج	نسبة الاستثمار للناتج
1980	10.87	13.9	51.6	0.21	0.27
1985	33.9	19.38	83.2	0.41	0.23
1990	67.92	42.97	268.3	0.25	0.16
1995	176.82	150.01	570.9	0.31	0.26
1996	196.79	163.08	690.8	0.28	0.24
1997	221.18	155.46	745.5	0.30	0.21
1998	244.9	162.45	790.4	0.31	0.21
1999	295.2	153.71	812.3	0.36	0.19
2000	127.5	150.32	903.9	0.14	0.17
2001	161.7	198.16	934.4	0.17	0.21
2002	192.5	206.57	964.5	0.20	0.21
2003	199.4	248.77	1017.6	0.20	0.24
2004	228	301.01	1038.4	0.22	0.29
2005	1342.9	334.48	1506.4	0.89	0.22
2006	1410.4	358.79	1726.4	0.82	0.21
2007	1593.2	397.97	2020.8	0.79	0.20
2008	1716.2	385.07	2448.1	0.70	0.16
2009	1953.2	436.09	2520.7	0.77	0.17

دراسة العلاقة التوازنية بين الادخار والاستثمار في سورية خلال الفترة (1980-2022)

2010	2192.1	579.91	2834.5	0.77	0.20
2011	1953.3	703.59	3252.7	0.60	0.22
2012	382.5	386.82	3024.8	0.13	0.13
2013	485.7	424.66	2937.5	0.17	0.14
2014	553.1	297.5	1506.4	0.37	0.20
2015	660.5	620.13	3612.5	0.18	0.17
2016	859.5	482.92	9516.3	0.09	0.05
2017	1021.9	748.9	12245.1	0.08	0.06
2018	1318.4	865.17	16665.3	0.08	0.05
2019	1401.9	858.63	19168.8	0.07	0.04
2020	3672.5	1187	23270.3	0.16	0.05
2021	4915.5	2227.4	17270.3	0.28	0.13
2022	1113.1	3808.8	88590.5	0.01	0.04

المصدر: إعداد الباحث بناءً على سلسلة من المجموعة الإحصائية للأعوام 1990-1995-2000-2010-2021 وبيانات المصرف المركزي.

نلاحظ من الجدول رقم (2) عدة تغيرات في مساهمة الادخار والاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي على مدى سنوات الدراسة:

1. العلاقة بين الادخار والاستثمار: يظهر الجدول أن هناك تقلبات في الفرق بين مساهمة الادخار والاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي. ففي عام 2022، كان هناك ارتفاع كبير في مساهمة الادخار مقارنة بالاستثمار، حيث بلغ الفرق 1.18. وفي الفترة من 1980 إلى 2021، نلاحظ أن الفرق بين مساهمة الادخار والاستثمار يتراوح بشكل عام بين 0.07 و 0.67، مما يشير إلى تقارب بين معدلات الادخار والاستثمار.

2. تغيرات الاستثمار: تشير البيانات إلى تقلبات كبيرة في نسبة تغير الاستثمار للناتج، حيث نجد أعلى ارتفاع في عام 2021 بنسبة 1.56، وأكبر انخفاض في عام 2022 بنسبة -1.00.
3. الفروقات في المساهمة: في الفترة من 1980 إلى 2023، نلاحظ أن الفرق بين مساهمة الادخار والاستثمار يتغير بشكل ملحوظ. على سبيل المثال، في عام 1980، كان الفرق سلبياً (-0.06)، مما يعني أن مساهمة الاستثمار كانت أعلى من مساهمة الادخار. بينما في عام 2022، كان الفرق إيجابياً بشكل كبير (1.18)، مما يشير إلى أن مساهمة الادخار كانت أعلى بكثير من مساهمة الاستثمار.
4. الاختلاف بين كمية الادخار والاستثمار: لا يتحول كل الادخار إلى استثمار بسبب عوامل مثل الحاجة إلى السيولة، الأفضليات الاستهلاكية، والتحوط ضد المخاطر المستقبلية. على سبيل المثال، في عام 2005، كان حجم الادخار (1342.90) أعلى بكثير من حجم الاستثمار (334.5)، مما يشير إلى وجود فائض كبير في الادخار لم يتم تحويله إلى استثمار.
5. الاستثمار أكبر من الادخار: في بعض السنوات، نجد أن الاستثمار كان أكبر من الادخار، مما يعني أن هناك مصادر تمويل إضافية تم استخدامها. في عام 1985، كان حجم الاستثمار (19.4) أعلى من إجمالي الادخار المصرفي (33.90)، مما يشير إلى أن الاستثمارات تم تمويلها جزئياً من مصادر خارجية (استثمارات أجنبية) أو من الاحتياطات.

## الدراسة الإحصائية

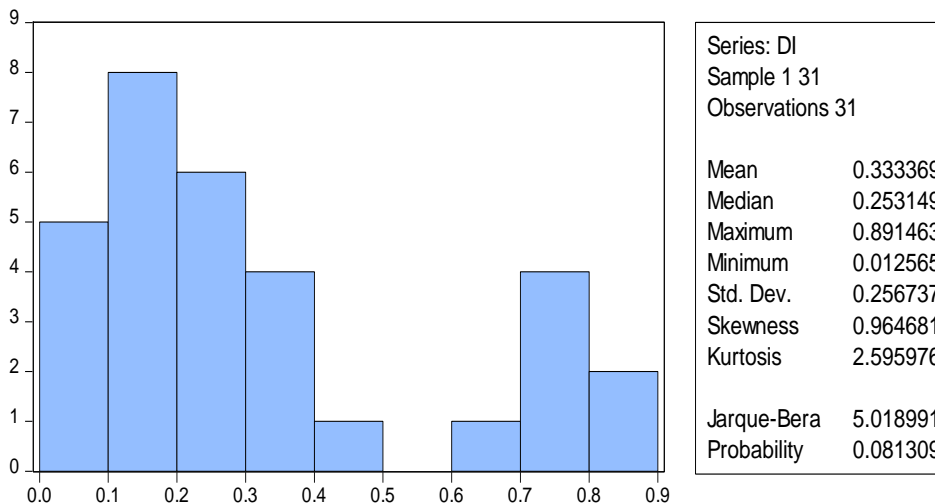
### التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

#### 3.1 معدل الادخار بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي:

يوضح الشكل أدناه ممثلاً بمدرج التوزيع التكراري المتغير المدروس خلال فترة الدراسة بمتوسط حسابي قدره (0.33)، كما بلغت قيمة الوسيط التي تقسم البيانات إلى قسمين (0.25) بانحراف معياري قدره (0.25)، قدرت قيمة معامل الالتواء (Skewness) ما

مقداره (0.96) مما يعني أن التوزيع ملتوٍ نحو اليمين، أما قيمة معامل التفرطح (Kurtosis) فقد كانت (2.5) وهي أصغر من (3) مما يدل على أن التوزيع مفطح. وفيما يخص اختبار (Jarque-Bera) فيلاحظ أن مستوى الدلالة المعنوية أكبر من (0.05) مما يعني أن المتغير يخضع للتوزيع الطبيعي خلال فترة الدراسة.

الشكل (1): الإحصاءات الوصفية واختبار التوزيع الطبيعي



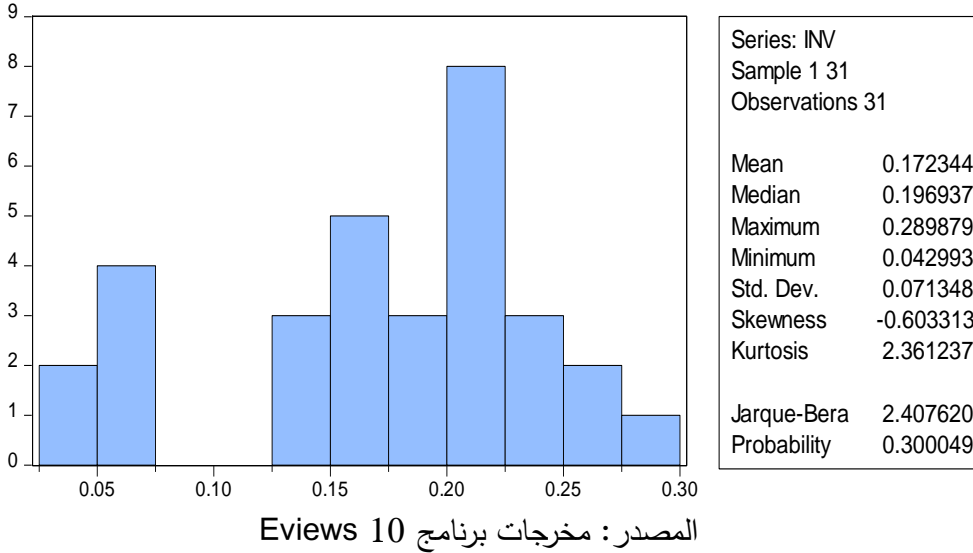
المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

### 3.2 معدل الاستثمار بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي:

يوضح الشكل أدناه ممثلاً بمدرج التوزيع التكراري المتغير المدروس خلال فترة الدراسة بمتوسط حسابي قدره (0.17)، كما بلغت قيمة الوسيط التي تقسم البيانات إلى قسمين (0.19)، بانحراف معياري قدره (0.07)، قدرت قيمة معامل الالتواء (Skewness) ما مقداره (-0.60) مما يعني أن التوزيع ملتوٍ نحو اليسار، أما قيمة معامل التفرطح (Kurtosis) فقد كانت (2.36) وهي أصغر من (3) مما يدل على أن التوزيع مفطح. وفيما يخص اختبار (Jarque-Bera) فيلاحظ أن مستوى الدلالة المعنوية أكبر من (0.05) مما يعني أن المتغير يخضع للتوزيع الطبيعي خلال فترة الدراسة.



الشكل (2): الإحصاءات الوصفية واختبار التوزيع الطبيعي لمتغير التضخم



### 3.3 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات:

يتم بالاعتماد على اختبار (Augmented Dickey Fuller) دراسة استقرارية السلاسل الزمنية بهدف الكشف عن وجود جذر الوحدة، إذ ينص هذا الاختبار على تقدير ثلاثة نماذج (دون ثابت واتجاه عام ويعرف بالنموذج الأول، مع ثابت دون اتجاه ويعرف بالنموذج الثاني، مع ثابت واتجاه عام ويعرف بالنموذج الثالث) باستخدام طريقة المربعات الصغرى عند عدد معين من الفروق ذات الفجوات الزمنية، وعندما تكون القيمة المحسوبة لإحصائية (ADF) أصغر من القيمة الجدولية المقابلة لحجم العينة تُرفض فرضية العدم ( $H_0$ ): السلسلة الزمنية تحتوي على جذر وحدة)، وتكون السلسلة مستقرة في هذه الحالة، بالمقابل تكون السلسلة غير مستقرة في حال كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية لإحصائية (ADF)، وفي هذه الحالة يتم أخذ الفروق من الدرجة الأولى وإعادة اختبار استقرار السلسلة المدروسة.

### 3.4 اختبار استقرارية معدل الادخار بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي:

تم اختبار الكشف عن جذر الوحدة لسلسلة المتغير المدروس عند ثلاث مستويات، دون ثابت واتجاه عام، مع ثابت، مع ثابت واتجاه عام فيما يتعلق بالسلسلة الأساسية، وتبين أنها غير مستقرة، إذ كانت القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك تم أخذ الفرق الأول وإعادة اختبار الكشف عن جذر الوحدة عند المستويات الثلاث، وتبين أن السلسلة مستقرة عند الفرق الأول لمستويات الاختبار الثلاث، بمستوى معنوية (0.000) وهي أصغر من (0.05)، ولا تحوي عناصر تسبب السير العشوائي، مما يسمح بإمكانية إجراء اختبار السببية والتكامل المشترك. تتوضح نتائج جميع اختبارات استقرار المتغير المدروس من خلال الجدول الآتي:

الجدول (3): اختبار استقرارية معدل الادخار بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي

**UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)**

Null Hypothesis: the variable has a unit root

<u>At Level</u>		
		DI
With Constant	t-Statistic	-1.8992
	<b>Prob.</b>	<b>0.3282</b>
		n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0082
	<b>Prob.</b>	<b>0.5735</b>
		n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.2562
	<b>Prob.</b>	<b>0.1876</b>
		n0
<u>At First Difference</u>		
		d(DI)
With Constant	t-Statistic	-5.4798
	<b>Prob.</b>	<b>0.0001</b>
		***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.4182
	<b>Prob.</b>	<b>0.0007</b>
		***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.5715
	<b>Prob.</b>	<b>0.0000</b>
		***

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

3.5 اختبار استقرارية معدل الاستثمار بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي:

تم اختبار الكشف عن جذر الوحدة لسلسلة المتغير المدروس عند ثلاث مستويات، دون ثابت واتجاه عام، مع ثابت، مع ثابت واتجاه عام فيما يتعلق بالسلسلة الأساسية، وتبين أنها غير مستقرة، إذ كانت القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك تم أخذ الفرق الأول وإعادة اختبار الكشف عن جذر الوحدة عند المستويات الثلاث، وتبين أن السلسلة مستقرة عند الفرق الأول لمستويات الاختبار الثلاث، بمستوى معنوية (0.000) وهي أصغر من (0.05)، ولا تحوي عناصر تسبب السير العشوائي، مما يسمح بإمكانية إجراء اختبار السببية والتكامل المشترك. تتوضح نتائج جميع اختبارات استقرار المتغير المدروس من خلال الجدول الآتي:

الجدول (4): اختبار استقرارية معدل الاستثمار بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

At Level

		INV
With Constant	t-Statistic	-1.8021
	<b>Prob.</b>	<b>0.3723</b>
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.2555
	<b>Prob.</b>	<b>0.0932</b>
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.4315
	<b>Prob.</b>	<b>0.1390</b>

At First Difference

		d(INV)
With Constant	t-Statistic	-6.3040
	<b>Prob.</b>	<b>0.0000</b>
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.3476
	<b>Prob.</b>	<b>0.0001</b>
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.2217
	<b>Prob.</b>	<b>0.0000</b>

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

### 3.6 اختبار سببية جرانجر : Granger causality test

يفيد الاختبار السابق باستقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة عند الفرق الأول، مما يتيح إمكانية دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات بحسب إنجل جرانجر Engel Granger.

يعد اختبار جرانجر اختبار فرضية إحصائية لتحديد ما إذا كانت إحدى السلاسل الزمنية مفيدة في توقع قيم السلسلة الأخرى، وقد تم اقتراحه لأول مرة في عام 1969. تعكس نماذج الانحدار التقليدية الارتباطات "المجردة"، لكن كلايف جرانجر جادل بأن السببية في الاقتصاد يمكن اختبارها من خلال قياس سببية حدوث قيم سلسلة زمنية باستخدام القيم السابقة لسلسلة زمنية أخرى. بتطبيق اختبار السببية على متغيرات الدراسة وتحديد عدد فترات الإبطاء ليساوي (2)، تم التوصل إلى النتيجة الآتية:

الجدول (5): اختبار سببية جرانجر للعلاقة السببية بين المتغيرات

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 09/20/24 Time: 11:39			
Sample: 1 31			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DI does not Granger Cause INV	29	0.03767	0.9631
INV does not Granger Cause DI		0.56719	0.5745

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يتضح من الجدول رقم (5) أن مستوى الدلالة الإحصائية لاختبار سببية معدل الادخار بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في معدل الاستثمار بالنسبة للناتج المحلي يساوي (0.9) وهو أكبر من (0.05) ومن ثم نقبل فرض العدم بعدم وجود علاقة سببية لمعدل الادخار بالنسبة للناتج المحلي في معدل الاستثمار بالنسبة للناتج المحلي، بمعنى أن تحركات معدل الادخار بالنسبة للناتج المحلي لا تسبب تحركات في معدل الاستثمار بالنسبة للناتج المحلي.

كما يتضح من الجدول رقم (4) أن مستوى الدلالة الإحصائية لاختبار سببية معدل الاستثمار بالنسبة للنتاج المحلي في معدل الادخار بالنسبة للنتاج المحلي يساوي (0.57) وهو أكبر من (0.05) ومن ثم نقبل فرض العدم، أي لا توجد علاقة سببية لمعدل الاستثمار بالنسبة للنتاج المحلي في معدل الادخار بالنسبة للنتاج المحلي.

نقبل الفرضية الفرعية الأولى فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة أي لا يوجد علاقة توازنية بين معدل الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السوري.

### 3.7 اختبار التكامل المشترك: Johansen Cointegration test

يستخدم اختبار التكامل المشترك لأنه يعالج محدودية اختبار جرانجر للسببية الذي يطبق فقط في حالة وجود علاقة تكامل واحدة بين متغيرين فقط، إذ يسمح اختبار جوهانسن Johansen للتكامل المشترك بأكثر من علاقة تكامل ولمتغيرات متعددة. يتم اختبار التكامل المشترك عند خمس مستويات: بدون اتجاه عام ومعادلة التكامل لا تحوي على معامل تقاطع، بدون اتجاه عام ومعادلة التكامل تحوي على معامل تقاطع، اتجاه عام خطي ومعامل تقاطع، اتجاه عام خطي للبيانات ومعادلة التكامل، اتجاه عام تربيعي للبيانات واتجاه عام خطي لمعادلة التقاطع. يلاحظ من خلال الجدول أدناه، حسب معايير المعلومات، أن مستوى التكامل المناسب للمتغيرات المدروسة هو الأول أي دون اتجاه عام ومعامل تقاطع، كما أن فترة الإبطاء الملائمة هي (0)، أي عند المستوى، يتحدد ما سبق عند القيمة (-3.60) لمعيار (AIC) والقيمة (-3.41) لمعيار (SIC).

الجدول (6): تحديد رتبة التكامل المناسبة للمتغيرات بالاعتماد على معايير المعلومات

Date: 09/20/24 Time: 11:50

Sample: 1 31

Included observations: 29

Series: INV DI

Lags interval: 1 to 1

Selected (0.05 level\*) Number of Cointegrating Relations by Model

Data Trend:	None	None	Linear	Linear	Quadratic
Test Type	No Intercept No Trend	Intercept No Trend	Intercept No Trend	Intercept Trend	Intercept Trend
Trace	0	0	0	0	0
Max-Eig	0	0	0	0	0

\*Critical values based on MacKinnon-Haug-Michelis (1999)

Information Criteria by Rank and Model

Data Trend:	None	None	Linear	Linear	Quadratic
Rank or No. of CEs	No Intercept No Trend	Intercept No Trend	Intercept No Trend	Intercept Trend	Intercept Trend
Log Likelihood by Rank (rows) and Model (columns)					
0	56.28608	56.28608	56.65434	56.65434	56.80454
1	58.75128	58.91069	59.27887	62.56920	62.71641
2	59.53938	60.19075	60.19075	64.52471	64.52471

Akaike Information Criteria by Rank (rows) and Model (columns)

0	-3.605937*	-3.605937*	-3.493403	-3.493403	-3.365830
1	-3.500088	-3.442117	-3.398543	-3.556496	-3.497684
2	-3.278578	-3.185569	-3.185569	-3.346531	-3.346531

Schwarz Criteria by Rank (rows) and Model (columns)

0	-3.417344*	-3.417344*	-3.210514	-3.210514	-2.988645
1	-3.122903	-3.017783	-2.927062	-3.037867	-2.931906
2	-2.712800	-2.525495	-2.525495	-2.592161	-2.592161

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

بعد تحديد فترات الإبطاء المناسبة، يتم الحصول على نتيجة اختبار الأثر والتكامل المشترك،

نتوضح النتائج في الجدول الآتي:

الجدول (7): اختبار الأثر والتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة

Date: 09/20/24 Time: 11:54  
Sample (adjusted): 3 31  
Included observations: 29 after adjustments  
Trend assumption: No deterministic trend  
Series: INV DI  
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.156346	6.506595	12.32090	0.3770
At most 1	0.052901	1.576209	4.129906	0.2456

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level  
\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level  
\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.156346	4.930385	11.22480	0.4871
At most 1	0.052901	1.576209	4.129906	0.2456

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level  
\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level  
\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b\*S11\*b=I):

INV	DI
-9.066973	4.644742
5.205491	0.104413

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يتضح من الجدول رقم (7) أن اختبار الأثر للتكامل المشترك غير معنوي عند مستوى (0.37) وهو أكبر من (0.05)، كما يتضح من الجدول أن قيمة اختبار جوهانسن للتكامل المشترك غير معنوية عند مستوى (0.48) وهي أكبر من (0.05)، نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل، أي لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سورية خلال الفترة المدروسة من 1980 وحتى 2022، ونظراً لعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، لا يمكن دراسة العلاقة التوازنية قصيرة الأجل. أي لا توجد علاقة توازنية بين الادخار والاستثمار تختلف في الأجل القصير عن الأجل الطويل في الاقتصاد السوري.

#### النتائج:

- 1- عدم وجود علاقة توازن بين الادخار والاستثمار خلال فترة الدراسة على المدى الطويل وعلى المدى القصير أيضاً، يدل على عدم وجود سياسات اقتصادية واضحة تقود التغيرات الهيكلية في الاقتصاد السوري خلال فترة الدراسة.
- 2- عدم قدرة الجهاز المصرفي السوري على مواكبة حركات السوق الاستثماري في تلبية احتياجاته. ورغم ولوج المصارف الخاصة مازالت تعمل بالوسائل التقليدية التي أقرتها قوانين وتشريعات قديمة أدت إلى تراجع دورها التمويلي في الاقتصاد الوطني، رغم أن الجهاز المصرفي في سورية يحتوي النسبة العظمى من حجم الكتلة النقدية إيداعاً وإقراضاً تحول إلى قطاع ضعيف أشبه بالبيوتات المالية التي لا تهتم بالسياسات التسليفية.
- 3- عدم عمل مصرف سورية المركزي بالسياسة النقدية في سورية ولفترة طويلة أدى إلى تراجع دور النقود في الاقتصاد من دور فاعل ومؤثر إلى دور ثانوي وسلبى،



مما أدى إلى عدم وجود قنوات ادخارية واضحة للمدخرين لتجميع مدخراتهم وتحويلها إلى العملية الاستثمارية، في ظل سياسة نقدية جامدة أدت إلى استبعاد دراسة أسعار الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال عند دراسة الجدوى الاقتصادية لإقامة مشروع استثماري لأن هذين المؤشرين يعطيان - من وجهة نظر أولية - ربحية المشروع أو عدم ربحيته، أو يحددان البدائل الممكنة في ضوء الظروف الاقتصادية القائمة، لأن أسعار الفائدة لم تراخ معدلات التضخم أدى إلى اتباع سياسة تسليفية انكماشية ولا سيما في القروض الاستثمارية طويلة الأجل خوفاً من تآكل رؤوس أموال الجهاز المصرفي.

4- ضعف قدرة مصرف سورية المركزي على معالجة المشكلات الاقتصادية عن طريق السياسة النقدية والتي تأخذ أهمية كبيرة في اقتصاد آلية السوق، حيث تمثل السياسة النقدية الأداة الرئيسية في معالجة معدل التضخم وفي تحقيق الاستقرار النقدي والمالي في البلاد.

5- مع أهمية سوق دمشق للأوراق المالية في جمع المدخرات وتحويلها إلى الاستثمار، إلا أنها لم تستطع إيجاد علاقة تربط الادخار بالاستثمار، وذلك بسبب عدم وجود رؤية واضحة في السياسة المالية، والسياسة النقدية، بما يتناسب مع مبدأ الحرية الاقتصادية، التي تعد من أهم أساسيات النشاط الاقتصادي في السوق المالية، والذي يعبر عن البيئة الاستثمارية إيجابية تمكن سوق دمشق للأوراق المالية من تجميع المدخرات الوطنية وتحويلها إلى استثمارات حقيقية.

## التوصيات:

- 1- يوصي الباحث في إعادة النظر بالبنية التشريعية للاقتصاد السوري وتحقيق التوافق بين اقتصاد ألية السوق وبين السياسات الاقتصادية لتوفير مناخ استثماري جاذب للاستثمار.
- 2- تشجيع الاستثمارات لامتصاص الكتلة النقدية الفائضة التي تؤدي إلى انخفاض معدل التضخم مما يجعل البيئة الاقتصادية تتفاعل مع السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم من خلال أسعار الفائدة، وقدرة السياسة النقدية من تحقيق التوافق بين الادخار والاستثمار من خلال سياسة نقدية انفتاحية لتمويل الاستثمارات المنتجة.
- 3- تطوير الأنظمة المصرفية وتوفير بيئة تنافسية بين الجهاز المصرفي ليلعب دوراً رئيسياً في تجميع المدخرات وتمويل الاستثمارات من خلال سياسة نقدية واضحة المعالم لتحويل المدخرات إلى استثمارات رابحة.
- 4- تطوير تشريعات مصرف سورية المركزي ليستطيع التدخل بأدوات السياسة النقدية سعر الفائدة وعمليات السوق المفتوح والاحتياطي فيحافظ على القوة الشرائية من جهة وعلى استقرار سعر الصرف من جهة أخرى.
- 5- تشجيع المستثمرين على إنشاء شركات مساهمة وإعطاء إعفاءات ضريبية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مما يشجع على إقامة شركات مساهمة تجمع المدخرات من الوحدات الاقتصادية التي لديها فائض وتحويلها إلى الوحدات الاقتصادية التي بحاجة التمويل.
- 6- بذلك يتوازن الاقتصاد السوري بشكل تلقائي بين الدخل والانفاق والادخار والاستثمار ويحقق نمو اقتصادي مستدام.

المراجع:

المراجع العربية:

- **أبدجمان، مايكل. (1988).** الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة. ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور. الرياض: دار المريخ للنشر
- **إبراهيم، فندي وآخرون 2023.** أثر المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى سورية في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2020 مجلة بحوث جامعة البعث المجلد 45 العدد 6.
- **أبو عميرة، هشام سالم (2024).** التغيير المستمر في سعر الفائدة وتأثيرها على معدل الادخار والاستثمار (دراسة قياسية) المجلة العلمية للبحوث الدراسات التجارية. جامعة حلوان المجلد 38 العدد 1.
- **أحمد، فايز (2023).** العلاقة التوازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين الادخار والاستثمار (دراسة تطبيقية مقارنة على جمهورية مصر العربية ودول شرق اسيا). جامعة القاهرة مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية المجلد 24 العدد 2.
- **أحمد، فايز عبد الهادي (2023).** العلاقة التوازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين الادخار والاستثمار (دراسة تطبيقية مقارنة على جمهورية مصر العربية ودول شرق اسيا). مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة المجلد 24 العدد 2.
- **الحمش، منير (2000) -** مستقبل الصناعة السورية في ظل المتغيرات الاقتصادية والتحويلات الاقليمية والدولية- مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 20.
- **خريوش، حسين علي. (1996).** الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق: الشركة الوطنية للتجهيزات والخدمات الهندسية. الأردن.
- **راشد، عبد المجيد. (2006).** سياسة الإصلاح الاقتصادي ونتائجه. مؤسسة الحوار المتمدن، العدد 129.
- **شامية، أحمد زهير وقوشجي، إبراهيم (2001).** سعر الفائدة في سورية بين النظرية والتطبيق مجلة بحوث جامعة حلب العدد 28.

- عباينه، عمر يوسف عبد الله. (2011). الأزمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي إسلامي. الأردن: عالم الكتب الحديث، إريد.
- عدلي، صابر 2023. اختبار مدى تحول العلاقة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي: دراسة تطبيقية على الاقتصادات المحظوظة خلال الفترة الزمنية 1970-2020 مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة حلوان، المجلد 24 العدد 4.
- قوشجي، إبراهيم (2005). دور السوق المالية في تغيير النظام النقدي في سورية، رسالة ماجستير جامعة حلب.
- كنعان، علي. (2011). النقود والصيرفة والسياسة النقدية. لبنان: بيروت، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر.
- كينز، جون ماينارد. (2010). النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود. ترجمة إلهام عيداروس. أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث.
- موسى، جوزيف (2024). دور المصارف العامة في دعم الاستثمار: دراسة الحالة الجمهورية العربية السورية 2012-2017. المجلد 46 العدد 17.
- يسمينة، لبانة (2016) العلاقة بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري - دراسة قياسية للفترة (1970-2014) -جامعة قاصدي مرياح مجلة الباحث العدد 2016/16 الجزائر.

المواقع الالكترونية:

- [https://en.wikipedia.org/wiki/The\\_General\\_Theory\\_of\\_Employment,\\_Interest\\_and\\_Money](https://en.wikipedia.org/wiki/The_General_Theory_of_Employment,_Interest_and_Money)
- <https://www.investopedia.com/terms/k/keynesianeconomics.asp#toc-what-is-keynesian-economics>

- المراجع الأجنبية:

- **(Manuchehr Irandoust, 2019)** Saving and investment causality: implications for financial integration in transition countries of Eastern Europe. Springer: Volume 21, Issue 2.
- **(Robert C. Kelly, 2024)** Keynesian Economics: Theory and How It's Used. The Investopedia Team)
- **(Samuelson, Paul 1948)** Economics McGraw-Hill Education, 1997.
- **(Smruti Ranjan Behera, Lingaraj Mallick & Tapas Mishra, 2024)** The Saving-investment Relationship Revisited: New Evidence from Regime-switching Cointegration Approach. International Economic Journal.
- **(Tesfaye, Denano Sorre & Sintayehu, Sibera. 2022)** The Causal Nexus
- **(Topuz, Seher 2022)** The Relationship Between Income Inequality and Economic Growth: Are Transmission Channels Effective? Springer Volume 162,
- **Barro, R. J. (1990).** Government spending in a simple model of endogenous growth. Journal of Political Economy, 98(5, Part 2), S103-S125 .  
between Economic Growth, Investment and Saving using Vector Error Correction Model in Ethiopia. Wolaita Sodo University, Studies of Applied Economics ,Vol 40-3
- **John Maynard Keynes, (1936)** "The General Theory of Employment, Interest and Money," Chapter 2. Macmillan.
- **Olivier Blanchard,** Macroeconomics updated (2011)
- **Romer, P. M. (1986).** Increasing returns and long-run growth. Journal of Political Economy, 94(5), 1002-1037.



## أثر إدارة المعرفة على الأداء التنظيمي (دراسة مسحية على المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في مدينة حمص))

### ملخص

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر إدارة المعرفة على الأداء التنظيمي في المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في مدينة حمص، ولتحقيق هدف البحث تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي و تم بناء استبانة مكونة من (27) فقرة تقيس إدارة المعرفة والأداء التنظيمي، وتم جمع البيانات الأولية من عينة الدراسة المكونة من (80) وحدة معاينة، واعتمدت الباحثة على المعاينة الاحتمالية حيث استخدمت المعاينة العشوائية البسيطة.

تم إجراء التحليلات الوصفية وتحليل الانحدار البسيط والمتعدد وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS, 22).

تبين من خلال هذا البحث أن العلاقة بين إدارة المعرفة والأداء التنظيمي علاقة طردية قوية، حيث تفسر إدارة المعرفة (65%) من التغير في الأداء التنظيمي في المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في مدينة حمص، وتضمن البحث بعض الاستنتاجات والتوصيات.

\*الباحثة: عبيد عبد الكريم عرنوس

الكلمات المفتاحية: إدارة المعرفة، الأداء التنظيمي.

أثر إدارة المعرفة على الأداء التنظيمي  
(دراسة مسحية على المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في مدينة حمص))

---

\*حاصلة على ماجستير - قسم إدارة الأعمال - كلية الاقتصاد - جامعة  
طرطوس - طرطوس - سورية.

**" Effect Knowledge Management on  
Organizational Performance"  
A Survey Study on General  
Establishment for Drinking Water and  
Sanitation in Homs City**



**\*Abeer Abd Al-kareem Arnuos**

### **Abstract**

This research aims at effect knowledge management on organizational performance in General Establishment for Drinking Water and Sanitation in Homs City, to achieve the study's goal, relied on the descriptive analytical approach, and a questionnaire tool consisting of (27) items was built that measures knowledge management and organizational performance, the primary data was collected from the study sample consisting of (80) sampling units, the researcher relied on probability sampling, where she used simple random sampling.

Descriptive analyses and simple, multiple regression analysis were conducted, relying on the statistical program (SPSS,22).

This research shows that the relationship between knowledge management and organizational performance is a strong positive, as knowledge management explains (.65%) of the change in organizational performance in the General Establishment for Drinking Water and Sanitation in Homs City, the study included some conclusions and recommendations.

**Keywords:** Knowledge Management, Organizational Performance.

---

\*Master's degree– Business Administration Department– Faculty of Economics– Tartous University– Tartous– Syria.

المقدمة:

يعد الأداء التنظيمي من المواضيع المهمة التي تحمل في أعماقها البعد الاستراتيجي لديناميكية العمل وهو من المفاهيم الأساسية للإدارة الاستراتيجية حيث إن امتلاك خطة استراتيجية ذات فعالية قد لا يكفي لتحقيق النجاح والتقدم، إذ يجب أن تنفذ على اتجاه يحقق أهداف المنظمة من خلال الأداء المتميز بحيث تكون مخرجات هذا الأداء السبب في بقاء المنظمة ونموها وتعزيز قدرتها التنافسية، (أبو عليم، 2014) وتؤكد الشواهد في عصرنا الحالي على أن الفرق بين مؤسسة ناجحة ومؤسسة غير ناجحة لا يرتبط بمدى توافر الموارد والإمكانات المادية أو ندرتها بقدر ما تتمثل في مدى وجود ممارسة تنظيمية فعالة تسمح بالتفاعل الإيجابي بين المؤسسة والأهداف لتحقيقها والوصول إليها، و ضمن هذا السياق، فقد شهد العالم قفزات كثيرة وتحولات عديدة كالعولمة والتغيرات الاقتصادية وما يترتب على ذلك من آثار، الأمر الذي دفع الكثير من منظمات الأعمال للبحث عن مداخل حديثة و استراتيجيات جديدة للتفاعل مع التغيرات والتحديات وفي ضوء ذلك فقد تغيرت أساليب تطوير الأداء، فبعد أن كان التركيز على الجانب التنظيمي أو المادي للعملية الإدارية أصبح التركيز على الجانب الإنساني للعملية الإدارية بمفهومه العلمي وما يتضمنه من عناصر القيادة وتمكين العاملين، وتقنضي مواجهة تلك التحديات والتغيرات السريعة في بيئة الأعمال وجود توجه جديد للعمل يستجيب ويواكب تلك التحديات والتغيرات والمعرفة من أبرز تحديات القرن الحالي إذ تسعى المنظمات إلى تحديد المعلومات ذات القيمة والتقاطها واستخدامها في العمليات، وإدارة المعرفة هي التي تضمن لمنظمات اليوم توليد المعرفة وتوزيعها وتطبيقها للمساعدة في اتخاذ القرارات الإدارية الرئيسية وتشجيع الإبداع وزيادة القدرة التنافسية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية وزيادة قيمتها والارتقاء بأدائها. (المغربي، 2019)

بناء على ما تقدم جاء هذا البحث لدراسة أثر إدارة المعرفة على الأداء التنظيمي في المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في مدينة حمص.

**مصطلحات البحث (Search Terms):**

**إدارة المعرفة (Knowledge Management):**

هي عملية تعريف وتحصيل وتخزين واسترجاع ونشر وتطبيق رأس المال الفكري الظاهر والضمني من أجل تحقيق منفعة أفضل. (العلي وآخرون، 2006)

### الأداء التنظيمي (Organizational Performance):

هو نتائج المنظمة كما يتم قياسها مقابل مخرجاتها (الأهداف والغايات). (Jenatabadi, 2015)

### مشكلة البحث (Research Problem):

نظراً للتغيرات السريعة التي يشهدها العالم، والتطور الكبير في التكنولوجيا ، حيث نعيش في عالم لا يتقدم وينجح إلا من يتلاءم مع الوضع الراهن، إذ يتعين على المنظمات أن تستجيب للتغيرات السريعة في الأسواق والتكنولوجيا إذا كانت تريد البقاء والارتقاء بمستوى الأداء إلى أعلى مستوياته وإعادة تنظيم المنظمة كنظام كامل مع حقائق الأعمال الجديدة، ويتعين على المدراء أن يقودوا عملية تغيير تعمل على تنمية التعلم والنمو لدى العاملين وتحقيق المهام بشكل يحقق الأهداف المطلوبة وتحقيق الرضا للعملاء، وتعد إدارة المعرفة من المفاهيم الحديثة التي ازداد الاهتمام بها، فقد أصبحت المنظمات تؤكد على أن ما يميز القرن العشرين هو ظهور المعرفة، فبدأت إدارة المعرفة تحتل مكانتها باعتبارها تطور فكري هام في عالم الأعمال اليوم، فمن خلال ما تقدم يأتي هذا البحث لدراسة أثر إدارة المعرفة على الأداء التنظيمي في المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في مدينة حمص محل البحث، بناء على ما سبق برزت مشكلة البحث بالإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

1- ما هو أثر إدارة المعرفة على الأداء التنظيمي في المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في مدينة حمص محل البحث؟

### أهمية البحث (Research Importance):

1- الأهمية العلمية: يستمد البحث أهميته العلمية من حدثه وتوضيحه لمتغيرات تتعلق بتحديثات الوقت الحالي، وتوضيح المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بإدارة المعرفة والأداء التنظيمي وعمليات إدارة المعرفة.

2- الأهمية العملية: يستمد البحث أهميته العملية من كونه أول دراسة مسحية في المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في مدينة حمص ودراسة أثر إدارة

المعرفة على الأداء التنظيمي وتقديم بعض النصائح للاستفادة من العاملين أصحاب الكفاءات والمواهب المتميزة.

### 3- أهداف البحث (Research Objectives):

هذا البحث يهدف إلى:

- 1- دراسة أثر إدارة المعرفة على الأداء التنظيمي في المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في مدينة حمص.
- 2- دراسة وتحديد العلاقة بين إدارة المعرفة والأداء التنظيمي.
- 3- دراسة وتحديد العلاقة بين إدارة المعرفة و(التعلم والنمو، العمليات الداخلية، خدمة المواطنين) أبعاد الأداء التنظيمي.
- 4- تقديم بعض التوصيات استناداً إلى الاستنتاجات.

### فرضيات البحث (Research Hypothesis):

ينطلق البحث من الفرضية الرئيسية التالية:

**الفرضية الرئيسية:** يوجد أثر لإدارة المعرفة على الأداء التنظيمي في المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في مدينة حمص محل البحث عند مستوى دلالة (5%). ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

**الفرضية الفرعية الأولى:** يوجد أثر لإدارة المعرفة على التعلم والنمو كبعد من أبعاد الأداء التنظيمي في المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في مدينة حمص محل البحث عند مستوى دلالة (5%).

**الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد أثر لإدارة المعرفة على العمليات الداخلية كبعد من أبعاد الأداء التنظيمي في المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في مدينة حمص محل البحث عند مستوى دلالة (5%).

**الفرضية الفرعية الثالثة:** يوجد أثر لإدارة المعرفة على خدمة المواطنين كبعد من أبعاد الأداء التنظيمي في المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في مدينة حمص محل البحث عند مستوى دلالة (5%).

### الدراسات السابقة (Previous Studies):

1- دراسة (أبو عليم، 2014) بعنوان:

"أثر التمكين الإداري في الأداء التنظيمي في المستشفيات الخاصة في عمان"  
هدفت هذه الدراسة إلى: التعرف على أثر التمكين الإداري في الأداء التنظيمي في  
المستشفيات الخاصة في عمان.

منهجية الدراسة: اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي السببي.  
نتائج الدراسة: وجود علاقة تشابكية خطية بين متغيرات التمكين الإداري (التدريب، إعطاء  
المعلومات المطلوبة، تفويض السلطة، المشاركة) ومتغيرات الأداء التنظيمي (خدمة  
الزبائن، ولاء الزبائن).

2- دراسة (قلبو، 2015) بعنوان:

"دور إدارة المعرفة في تحسين الأداء المؤسسي"

دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر -  
بسكرة-

هدفت هذه الدراسة إلى: إبراز الدور الذي تلعبه إدارة المعرفة في بقاء ونمو المؤسسات،  
ومحاولة الرفع من فعاليتها وأدائها.

منهجية الدراسة: اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، وتم اعتماد أسلوب الاستبانة لجمع  
البيانات الأولية، إذ تم توزيع (40) استبانة على الأساتذة في كلية العلوم الاقتصادية  
والتجارية وعلوم التسيير.

نتائج الدراسة: يوجد دور إيجابي ذا دلالة إحصائية بين إدارة المعرفة بأبعاد الأربعة (توليد،  
تخزين، توزيع، تطبيق) والأداء المؤسسي، إذ بلغت علاقة ارتباط بين إدارة المعرفة والأداء  
المؤسسي ب (0.735%).

3- دراسة (أبو جمعة والمغربي، 2021) بعنوان:

"أثر إدارة المعرفة في تحسين أداء العاملين في الشركات الصناعية"

دراسة حالة الشركة الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية المساهمة العامة -

الأردن

هدفت هذه الدراسة إلى : دراسة أثر إدارة المعرفة في تحسين أداء العاملين في الشركات الصناعية.

منهجية الدراسة: اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت عينة الدراسة من (40) موظفاً. نتائج الدراسة : يوجد أثر لإدارة المعرفة بأبعادها (توليد وتخزين المعرفة، توزيع وتطبيق المعرفة) في تحسين أداء العاملين ببعديها (جودة العمل والالتزام)، والعلاقة طردية موجبة بين متغيرات الدراسة بلغت قيمتها (%0.87).

#### 4-دراسة (Abuaddous, Sokkar, 2018) بعنوان:

### "The Impact of Knowledge Management on Organizational Performance"

#### "تأثير إدارة المعرفة على الأداء التنظيمي"

هدفت هذه الدراسة إلى : التحقيق في الأدبيات بشكل نقدي من أجل إظهار التأثير الحقيقي لإدارة المعرفة وبعض ممارساتها على الأداء التنظيمي. منهجية هذه الدراسة: اعتمدت على المراجعة النظرية للأبحاث المتعلقة بإدارة المعرفة والأداء التنظيمي.

نتائج هذه الدراسة : أبرز النتائج إن إدارة المعرفة بما في ذلك قدرات عملية المعرفة والبنية الأساسية تؤثر بشكل إيجابي على جميع جوانب الأداء التنظيمي مباشر أو غير مباشر.

#### 5-دراسة (Abusweilem & Adualoush , 2019) بعنوان:

### "The Impact of Knowledge Management Process and Business Intelligence on Organizational Performance"

#### "أثر عمليات إدارة المعرفة وذكاء الأعمال على الأداء التنظيمي"

هدفت هذه الدراسة إلى: دراسة العلاقة بين إدارة المعرفة في عملياتها وذكاء الأعمال على الأداء التنظيمي.

منهجية الدراسة: اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم توزيع الاستبانة عبر الانترنت في فروع بنك الإسكان في إربد، عمان.

نتائج هذه الدراسة: وجود علاقة إيجابية بين عمليات إدارة المعرفة وذكاء الأعمال على أداء المنظمات.

6-دراسة (Doval, 2020) بعنوان:

### "Organizational Performance by The Process of Knowledge Creation"

#### "الأداء التنظيمي من خلال عملية خلق المعرفة"

هدفت هذه الدراسة إلى: تحليل مفهومي المعرفة والأداء، وتوضيح الارتباط الجوهرية بينهما. منهجية الدراسة: اعتمدت على المراجعة النظرية للأوراق البحثية. نتائج هذه الدراسة: عملية خلق المعرفة تساهم بشكل كبير في تعزيز أداء المنظمة في جميع أنشطتها.

#### المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

دراسة (أبو عليم) تتفق مع الدراسة الحالية في المتغير التابع الأداء التنظيمي وتختلف في المتغير المستقل إذ درست أثر التمكين الإداري في الأداء التنظيمي أما الدراسة الحالية أثر إدارة المعرفة، ودراسنا (قلبو و أبو جمعة والمغربي) اتفقتا مع الدراسة الحالية في هدف الدراسة واختلفتا في بيئة التطبيق، وأجمعت الدراسات الأجنبية على أثر إدارة المعرفة على الأداء التنظيمي واتفقت مع الدراسة الحالية ولكن الاختلاف بيئة التطبيق، ودراسة (Abusweilem & Adualoush) جمعت بين إدارة المعرفة وذكاء الأعمال وأثره على الأداء التنظيمي، تعد الدراسة الحالية أول دراسة مسحية في سورية تتعلق بمؤسسة خدمية عامة تهدف إلى تأمين وتقديم مياه الشرب للمواطنين والمحافظة على جودة المياه.

#### منهج البحث وأدوات جمع البيانات (Research Methodology):

##### أولاً: منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي القائم على استطلاع الرأي إذ يعتمد على دراسة الظاهرة (أثر إدارة المعرفة على الأداء التنظيمي) كما توجد في الواقع ووصفها بدقة، وهو منهج يقوم بجمع وتلخيص الحقائق الحاضرة المرتبطة بمجموعة من الظروف، ويعمل على

استخلاص الدلالات والمعاني المختلفة التي تنطوي عليها البيانات والمعلومات التي يمكن الحصول عليها.

#### ثانياً: أدوات جمع البيانات:

البيانات الثانوية: تم جمع البيانات الثانوية لمعالجة الإطار النظري من الدراسات السابقة والأبحاث و الأدبيات و رسائل الماجستير والدكتوراه المنشورة في المجالات العلمية والمواقع الالكترونية، ومن الكتب المتعلقة بموضوع البحث.  
البيانات الأولية: تم جمع البيانات الأولية من خلال إعداد استبانة لقياس متغيرات البحث، بشكل يتوافق مع أهداف وفرضيات البحث، وتم التحليل باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS,22).

#### مجتمع وعينة البحث (Research Population and sample):

مجتمع البحث: مجتمع البحث (N) هي المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في مدينة حمص، ونظراً لكبر مجتمع البحث قامت الباحثة باتباع أسلوب العينات في جمع البيانات.

عينة البحث: وحدة المعاينة تتمثل بكافة الموظفين العاملين في المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي، واعتمدت الباحثة على أسلوب العينة العشوائية البسيطة وذلك لأن نتائجها قابلة للتعميم.

#### حدود البحث:

الحدود البشرية: هم الموظفون العاملون في المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في مدينة حمص.

الحدود العلمية: اقتصر البحث على دراسة أثر إدارة المعرفة على الأداء التنظيمي.

الحدود المكانية: اقتصر البحث على المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في مدينة حمص.

الحدود الزمنية: تمثلت باقتصار الدراسة على الشهر التاسع من العام 2024.

#### الإطار النظري:

مفهوم إدارة المعرفة:



هي المصطلح المعبر عن العمليات والأدوات والسلوكيات التي يشترك في صياغتها وأدائها المستفيدون نت المنظمة لاكتساب وخرن وتوزيع المعرفة لتنعكس على عمليات الأعمال للوصول إلى أفضل التطبيقات بقصد المنافسة طويلة الأمد والتكيف. (مسلم، 2015)

هي الاستراتيجيات التي تعظم من الموارد الفكرية والمعلوماتية، من خلال قيامها بعمليات شفافة وتكنولوجية تتعلق بإيجاد وجمع ومشاركة وإعادة استخدام المعرفة، بهدف إيجاد قيمة جديدة من خلال تحسين الكفاءة والفعالية الفردية والتعاون في عمل المعرفة لزيادة الابتكار واتخاذ القرار. (العلي وآخرون، 2006)

ترى الباحثة أن إدارة المعرفة هي مجموعة متكاملة من العمليات المنتظمة والتي تهدف إلى اكتساب المعارف من كافة المصادر المتاحة وتخزينها وتصنيفها وترتيبها، من أجل أن تكون متاحة للاستخدام.

#### عمليات إدارة المعرفة:

لا يوجد اتفاق بين العلماء والباحثين في مجال إدارة المعرفة على عدد عمليات إدارة المعرفة ولا على ترتيبها، وبناء عليه قام المؤلفون بإجراء مسح بحثي للتعرف على هذه العمليات. (العلي وآخرون، 2006) وستقوم الباحثة بعرض العمليات الأكثر استخداماً وتوثيقاً من قبل الباحثين في إدارة المعرفة.

أ- اكتساب المعرفة: هي عملية الحصول على المعرفة من المصادر المختلفة، وذلك

باستخدام وسائل المقارنة المرجعية وحضور المؤتمرات واستخدام الخبراء والدوريات ووسائل البريد الإلكتروني والتعلم الفردي، وأحياناً اكتساب المعرفة لا يكون مقصوداً وإنما يتم الحصول عليها عن طريق الصدفة وتكون نافعة للمنظمة، فكل منظمة تكتسب المعرفة بطريقتها الخاصة. (Mcshane & Glinow, 2007)

وترى الباحثة أن اكتساب المعرفة هو القدرة على الحصول على المعرفة من جميع المصادر المتاحة (داخلية أو خارجية) وأن تكون هذه المعرفة ذات فائدة للمنظمة.

ب- **تخزين المعرفة:** هي حفظ المعرفة المكتسبة من قبل المنظمة بصورة ورقية أو إلكترونية، وتحديثها بشكل مستمر ليتم استرجاعها والاستفادة منها وقت الحاجة.  
(أبو عمرة، 2021)

وترى الباحث أن تخزين المعرفة هي القدرة على الاحتفاظ بالمعرفة بطريقة آمنة غير مكلفة.

ت- **توزيع المعرفة:** توزيع المعرفة وتبادلها يشمل تبادل ونقل وتوزيع المعرفة المناسبة للأفراد داخل المؤسسة، ويعتمد توزيع المعرفة على الثقافة التنظيمية السائدة وعلى الهيكل التنظيمي والذي من خلاله يتم توزيع المعرفة ونقلها عبر المستويات الإدارية في المؤسسة. (عربوات، 2019)

وترى الباحثة أن توزيع المعرفة هي تبادل المعرفة بين جميع العاملين بحيث تعود بالفائدة على المنظمة.

ث- **تطبيق المعرفة:** إن الاستخدام الفعال للمعرفة وكفاءة استخدامها هو ضمان تحقيق أهداف المنظمة بكفاءة وفعالية، وهذا يتطلب تفويض صلاحيات واسعة وإعطاء حرية كافية لاستخدام المعرفة، وعلى المنظمة تطبيق المعرفة الفعلية لأنشطتها والاستفادة منها بعد تخزينها وتطوير طرق استخدامها، (Mcshane & Glinow, 2007) ووفقاً ل (أبو عمرة، 2021) يرى أن تطبيق المعرفة تعني الاستخدام الأمثل للمعرفة المتوفرة لدى المنظمة لحل المشكلات التي تواجهها من أجل الوصول إلى أفضل النتائج.

وترى الباحثة أن تطبيق المعرفة هي القدرة على التوظيف الفعال للمعرفة في أداء المهام الأساسية كوضع استراتيجية أو اتخاذ قرار.

**مفهوم الأداء التنظيمي:**

هو النتيجة النهائية لنشاطات المنظمة. (Wheelen & Hunger, 2008)  
جميع المؤشرات التي تشير إلى مدى نجاح المؤسسة في أداء مهامها، وتحقيق أهدافها بالشكل الأمثل. (البلوشي وآخرون، 2022)

ترى الباحثة أن الأداء التنظيمي هو القدرة على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة (المادية، البشرية) لتحقيق الأهداف التي تسعى المنظمة لها (البقاء والاستمرار والربح).  
أهمية الأداء التنظيمي:

وفقاً ل(Hollenbeck, 2010 & Locke, , Wagner, 2009) تتطلب المنظمات مستويات ثابتة من الأداء العالي من موظفيها أجل البقاء في بيئة عالمية، وتستخدم بعض أشكال التخطيط وأنظمة التحكم الموجهة نحو الأداء، وتقوم المنظمات بشكل دوري بالخطوات التالية لتحقيق الأداء المطلوب:

- أ- تحديد الأهداف: إذ يتم تحديد مشترك من قبل المدير والموظف لمستويات مناسبة من الأداء المستقبلي للموظف، في سياق الأهداف المطلوبة.
- ب- تخطيط العمل: التخطيط التشاركي من قبل الموظف حول كيفية الوصول إلى الأهداف المطلوبة، فتوفير الاستقلال للموظف أمر مهم فيكون له القدرة على استخدام براعته والتزام أكبر بنجاح العمل.
- ت- المراجعات الدورية: التقييم المشترك للتقدم نحو الأهداف من قبل المدير والموظف، يتم إجراؤه بشكل غير رسمي وأحياناً بشكل عفوي.
- ث- التقييم السنوي: يعد تقييم أكثر رسمياً للنجاح نحو تحقيق الأهداف السنوية، إذ تستخدم بعض أنظمة إدارة الأهداف تقييم الأداء لربط المكافآت للموظفين بمستوى النتائج التي تم تحقيقها.

#### مقاييس تقييم الأداء الغير المالي:

تعد خدمة المواطنين من أهم القضايا التي تهتم بها الإدارة في المنظمة مهما كانت نوعية نشاطها وحجمها، فهي تسعى دائماً لرفع مستوى أدائها من حيث عمليات تقديم الخدمة والوصول إلى درجة التميز في الأداء، حيث تقوم منظمات الخدمة باستخدام العديد من الأساليب والأدوات التي تمتلكها لتحسين مستوى جودة خدماتها والتي يقصد من ورائها توفير الخدمات التي تشبع رغبات واحتياجات المواطنين، وتعتمد على الكفاءة في العمليات الداخلية لتحقيق الأهداف، وتطوير مرافق الانتاج الحديثة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والتقنيات

الحديثة، وتقوم المنظمات على توفير فرص التعلم والدورات للعاملين التي تزيد من معارفهم ومهاراتهم في العمل. (حلاق، 2020)

دور عمليات إدارة المعرفة في تحسين الأداء التنظيمي:

يمكن تلخيص دور عمليات إدارة المعرفة في الوصول إلى مستوى أداء جيد بالنقاط التالية:  
(العلي، 2013)

أ- عملية اكتساب المعرفة الجيدة والمفيدة وتوزيعها وتطبيقها تسهل العمل داخل المنظمة.

ب- وجود فريق متخصص بالنقاط المعرفة والتشجيع على استثمارها، فضلاً على مشاركة العاملين وتفاعلهم، ووجود قيادات فعالة تقود تلك العمليات لإحداث التناغم والتناسق يؤدي إلى:

1- تقليل التكاليف الإجمالية، عن طريق تقليل الهدر والانتاج المعيب.

2- تطبيق إدارة المعرفة في مجالات الأداء المختلفة يؤدي إلى الابتكارات واستخدام طرائق أكثر فاعلية.

3- تؤدي إدارة المعرفة إلى تحقيق الإبداع والابتكار، كما تعمل على زيادة الوعي لدى العاملين من خلال التدريب والتعلم والحوار.

#### النتائج والمناقشة:

قامت الباحثة بإعداد استبانة مؤلفة من (27) عبارة متعلقة بإدارة المعرفة والأداء التنظيمي، وقد تم الاعتماد في تصميمها على الدراسات السابقة كنقطة أولية، وتم إجراء بعض التعديلات بما يناسب الدراسة الحالية، وجاءت عبارات الاستبانة في سبعة محاور، انسجاماً مع أهداف وفرضيات البحث، كالاتي:

- المحور الأول: تناول بيانات حول اكتساب المعرفة، وتمثل في العبارات من 1 إلى 5.
- المحور الثاني: تناول بيانات حول تخزين المعرفة، وتمثل في العبارات من 6 إلى 9.
- المحور الثالث: تناول بيانات حول توزيع المعرفة، وتمثل في العبارات من 10 إلى

- المحور الرابع: تناول بيانات حول تطبيق المعرفة، وتمثل في العبارات من 14 إلى 18.
- المحور الخامس: تناول بيانات حول التعلم والنمو، وتمثل في العبارات من 19 إلى 21.
- المحور السادس: تناول بيانات حول العمليات الداخلية، وتمثل في العبارات من 22 إلى 24.
- المحور السابع: تناول بيانات حول خدمة المواطنين، وتمثل في العبارات من 25 إلى 27.

وتم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي في القياس:

#### جدول رقم (1) توضيح المقياس المستخدم

أبداً	نادراً	أحياناً	غالباً	دائماً	مقياس ليكرت الخماسي
5	4	3	2	1	القيمة الرقمية

المصدر (Saunders, et..al, 2012)

ويتم وفق المعادلة التالية تقييم معيار الحكم على متوسط الاستجابة:  
المعيار = (درجة الاستجابة العليا - درجة الاستجابة الدنيا) / عدد فئات الاستجابة.

$$\text{المعيار} = \frac{5}{(1-5)} = 0.8 = \text{طول الفئة}$$

وتكون درجات الموافقة على الشكل التالي:

#### جدول رقم (2) فئات القيم ودرجات الموافقة

فئات القيم	درجة الموافقة
1 - 1.80	درجة ضعيفة جداً
1.80 - 2.60	درجة ضعيفة
2.60 - 3.40	درجة متوسطة
3.40 - 4.20	درجة كبيرة

أثر إدارة المعرفة على الأداء التنظيمي  
 ((دراسة مسحية على المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في مدينة حمص))

درجة كبيرة جداً	5 - 4.20
-----------------	----------

المصدر (غدير، 2012)

وُزِعَ الاستبيان إلى 80 موظفاً في المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في مدينة حمص، وكانت الاستبيانات الصالحة والقابلة للتحليل (70) استبانة والنتائج كما يلي:

أولاً: الإحصاءات الوصفية **Descriptive Statistics** :

**أ: الصدق البنائي:**

قامت الباحثة بحساب الصدق البنائي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل محور من محاور متغير البحث والدرجة الكلية له، وتستخدم هذه الطريقة للتحقق من صدق المحاور لقياس المتغير المراد قياسه.

والجدول رقم (3) يوضح معاملات الارتباط بين كل محور من محاور متغيرات البحث والدرجة الكلية للمتغير.

جدول (3) معاملات الارتباط بين كل محور من محاور متغيرات البحث والدرجة الكلية له

القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل الارتباط بيرسون	معاملات الارتباط بين كل محور من محاور متغيرات البحث والدرجة الكلية له
*0.00	0.779	اكتساب المعرفة
*0.00	0.853	تخزين المعرفة
*0.00	0.928	توزيع المعرفة
*0.00	0.931	تطبيق المعرفة
*0.00	0.821	التعلم والنمو
*0.00	0.774	العمليات الداخلية
*0.00	0.893	خدمة المواطنين

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS, 22) يوضح الجدول السابق معاملات الارتباط بين كل محور من محاور متغيرات البحث والدرجة الكلية له، يبين أن معاملات الارتباط والتي تراوحت بين (0.931) و (0.774) دالة

إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05) وبذلك تعتبر كافة محاور متغيرات البحث صادقة لما وضعت لقياسه.

#### ب: ثبات الاستبانة:

اعتمدت الباحثة في استخراج الثبات بدلالة الاتساق الداخلي، حيث قامت بإجراء خطوات الثبات على العينة باستخدام معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، الذي يقيس نسبة تباين الإجابات ومدى الثبات والترابط الداخلي لأسئلة الاستبانة، بحيث تكون مع بعضها البعض مجموعة واحدة مما يساعد على مقدرتها في إعطاء نتائج متوافقة لردود المستجيبين تجاه أسئلة الاستبانة، وعادة تتراوح قيمة معامل ألفا كرونباخ بين (0) و(1) وكلما اقتربت من الواحد كلما عكس قوة التماسك الداخلي للمقياس، ومثالياً يجب أن تكون القيمة المطلوبة من معامل ألفا كرونباخ تفوق 60% في العلوم الاجتماعية، (الطويل، 2015، ص336) وقد تم إيجاد الثبات بدلالة الاتساق الداخلي لمحاور متغيرات البحث كما هو موضح فيما يلي:

#### جدول (4) الاتساق الداخلي لمحاور متغيرات البحث

عنوان المحور	معامل ألفا كرونباخ
اكتساب المعرفة	0.879
تخزين المعرفة	0.885
توزيع المعرفة	0.919
تطبيق المعرفة	0.939
التعلم والنمو	0.831
العمليات الداخلية	0.785
خدمة المواطنين	0.884
الدرجة الكلية للثبات	0.874

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS,22)

تلاحظ الباحثة من الجدول السابق أن قيم معامل الثبات الكلية لمتغيرات البحث هي قيم موجبة، وأن قيمتها اختلفت من متغير إلى آخر، بالإضافة إلى أنها تفوق القيمة المقبولة

أثر إدارة المعرفة على الأداء التنظيمي  
 ((دراسة مسحية على المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في مدينة حمص))

(60%) في العلوم الاجتماعية، بالتالي فإن محاور الاستبانة أعطت مؤشرات جيدة يمكن الوثوق بها، بالتالي اعتبارها قابلة للتحليل ومن هنا يمكن القول بأن الإجابات تتميز الثبات.

ت- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري المتعلق بإدارة المعرفة:

جدول رقم (5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري المتعلق باكتساب المعرفة

القيمة الاحتمالية	درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	اكتساب المعرفة	
0.00	كبيرة	.99	3.71	تعتمد المؤسسة على مصادر متنوعة من أجل اكتساب المعرفة.	1
0.00	كبيرة	.95	3.63	تتيح المؤسسة للعاملين فرصة للتفاعل فيما بينهم لإيجاد حلول لمشاكل العمل.	2
0.00	كبيرة	.98	3.59	توفر المؤسسة وسائل تكنولوجياية تساعد العاملين على اكتساب المعرفة.	3
0.00	كبيرة	.89	3.45	توفر المؤسسة دورات تدريبية بشكل مستمر للعاملين.	4
0.00	متوسطة	.93	3.28	تشجع المؤسسة العاملين على توليد الأفكار الإبداعية.	5
المتوسط العام = 3.5					

المصدر من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS,22)

يلاحظ من الجدول رقم (5) أن متوسط إجابات أفراد العينة على المحور الأول (اكتساب المعرفة) هو (3.5) وهو قريب من حالة الموافقة الكبيرة مما يعني أن المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي تمتلك من وسائل اكتساب المعرفة، وينبغي على المؤسسة العامة زيادة الاهتمام على تحفيز العاملين على توليد الأفكار الإبداعية.

جدول رقم (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري بتخزين المعرفة



القيمة الاحتمالية	درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	تخزين المعرفة	
0.00	كبيرة	.97	3.78	يتوفر لدى المؤسسة وسائل تخزين متعددة ومتطورة لحفظ المعرفة.	6
0.00	متوسطة	1.14	3.22	تهتم المؤسسة بالمحافظة على العاملين ذوي المعرفة العالية.	7
0.00	كبيرة	.97	3.64	تتميز المؤسسة بسرعة تخزين المعرفة.	8
0.00	كبيرة	.96	3.48	تقوم المؤسسة باستمرار بتقييم جودة المعرفة المخزنة.	9
المتوسط العام = 3.53					

المصدر من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS,22) يلاحظ من الجدول رقم (6) أن متوسط إجابات أفراد العينة على المحور الثاني (تخزين المعرفة) هو (3.53) وهذا يعني أن هناك موافقة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات تخزين المعرفة، والمؤسسة العامة لديها القدرة على حفظ وتخزين المعلومات من خلال اعتمادها على وسائل حديثة في التخزين.

#### جدول رقم (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري المتعلق بتوزيع المعرفة

القيمة الاحتمالية	درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	توزيع المعرفة	
0.00	كبيرة	.89	3.43	تعمل المؤسسة على تبادل المعرفة في جميع مستوياتها الإدارية.	10
0.00	كبيرة	.92	3.51	تشجع المؤسسة الحوار بين العاملين لتبادل الأفكار والمقترحات.	11

أثر إدارة المعرفة على الأداء التنظيمي  
 ((دراسة مسحية على المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في مدينة حمص))

12	توفر المؤسسة أنظمة الكترونية لتسريع عمليات مشاركة المعرفة.	3.64	.93	كبيرة	0.00
13	يشارك العاملون زملائهم بالخبرات التي يمتلكونها دون الخوف على وظائفهم.	3.51	1.02	كبيرة	0.00
المتوسط العام = 3.53					

المصدر من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS,22)

يلاحظ من الجدول رقم (7) أن متوسط إجابات أفراد العينة على المحور الثالث (توزيع المعرفة) هو (3.53) وهو قريب من حالة الموافقة الكبيرة، وهذا يعني أن المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي تعمل على توفير وسائل متعددة لتوزيع المعرفة وبالإضافة على تشجيع العاملين على تبادل الأفكار وتوفير مناخ مناسب للعمل.

جدول رقم (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري المتعلق بتطبيق المعرفة

القيمة الاحتمالية	درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	تطبيق المعرفة	
0.00	كبيرة	.99	3.49	يتوفر لدى المؤسسة رؤية واضحة نحو استراتيجية تطبيق المعرفة.	14
0.00	كبيرة	1.02	3.55	تمنح المؤسسة العاملين الصلاحيات الكافية لتطبيق المعرفة في مجال عملهم.	15
0.00	كبيرة	.98	3.54	يتم توظيف المعرفة في تحسين أساليب وإجراءات العمل في المؤسسة.	16
0.00	متوسطة	.98	3.39	تأخذ المؤسسة عند تقييم أداء العاملين بعين الاعتبار مدى تطبيقهم للمعرفة المكتسبة في مجال عملهم.	17

18	تعمل المؤسسة على تذليل الصعوبات والعقبات التي تواجه عملية تطبيق المعرفة.	3.37	1.05	متوسطة	0.00
المتوسط العام = 3.52					

المصدر من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS,22)

يلاحظ من الجدول رقم (8) أن متوسط إجابات أفراد العينة على المحور الرابع (تطبيق المعرفة) هو (3.52) وهو قريب من حالة الموافقة الكبيرة، وهذا يعني أن المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي تمنح العاملين صلاحيات واسعة لتطبيق المعرفة من أجل تحسين أساليب العمل.

ث- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري المتعلق بالأداء التنظيمي:

جدول رقم (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري المتعلق بالتعلم والنمو

القيمة الاحتمالية	درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التعلم والنمو	
0.00	كبيرة	.87	3.74	تمتلك المؤسسة موظفين من ذوي المهارات العالية.	19
0.00	كبيرة	.77	3.61	تحتفظ المؤسسة بموظفيها المتميزين.	20
0.00	كبيرة	.83	3.47	تعمل المؤسسة على تحقيق الرضا الوظيفي لموظفيها.	21
المتوسط العام = 3.60					

المصدر من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS,22)

يلاحظ من الجدول رقم (9) أن متوسط إجابات أفراد العينة على المحور (التعلم والنمو) هو (3.60) وهو قريب من حالة الموافقة الكبيرة، وهذا يعني أن المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي تقوم بالتعلم والنمو للعاملين من أجل تطوير آلية العمل.

جدول رقم (10) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري المتعلق بالعمليات الداخلية

أثر إدارة المعرفة على الأداء التنظيمي  
 ((دراسة مسحية على المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في مدينة حمص))

القيمة الاحتمالية	درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العمليات الداخلية	
0.00	كبيرة	.87	3.65	تبتكر المؤسسة خدمات جديدة.	22
0.00	كبيرة	.73	3.71	تهتم المؤسسة بكفاءة الخدمات المقدمة.	23
0.00	كبيرة	.75	3.53	تعمل المؤسسة على التحسين المستمر لعملياتها وخدماتها لتواكب التطور التكنولوجي.	24
المتوسط العام = 3.63					

المصدر من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS,22)

يلاحظ من الجدول رقم (10) أن متوسط إجابات أفراد العينة على المحور (العمليات الداخلية) هو (3.63) وهو قريب من حالة الموافقة الكبيرة، وهذا يعني أن المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي تقوم بالعمليات الداخلية بطريقة جيدة بحيث يضمن توافرها مع التطور التكنولوجي.

جدول رقم (11) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والمتغير التابع بخدمة المواطنين

القيمة الاحتمالية	درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	خدمة المواطنين	
0.00	كبيرة	.85	3.76	تحقق المؤسسة معدلاً مرتفعاً في رضا المواطنين.	25
0.00	كبيرة	.89	3.65	تعمل المؤسسة على الاستجابة لشكاوى المواطنين بشكل سريع.	26

27	تعمل المؤسسة على تحسين جودة الخدمة المقدمة للمواطنين.	3.54	.78	كبيرة	0.00
المتوسط العام = 3.65					

المصدر من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS,22)

يلاحظ من الجدول رقم (11) أن متوسط إجابات أفراد العينة على المحور (خدمة المواطنين) هو (3.65) وهو قريب من حالة الموافقة الكبيرة، وهذا يعني أن المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي تقوم بتقديم خدمات للمواطنين بجودة في الأداء.

#### اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد أثر لإدارة المعرفة على الأداء التنظيمي في المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في مدينة حمص عند مستوى دلالة (5%)  
الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر لإدارة المعرفة على التعلم والنمو كبعد من أبعاد الأداء التنظيمي في المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في مدينة حمص عند مستوى دلالة (5%)

لاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة بإجراء تحليل الانحدار البسيط لتأثير إدارة المعرفة على التعلم والنمو والجدول التالي يعرض نتائج التحليل.

الجدول (12) نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير إدارة المعرفة على التعلم والنمو

Sig.	F	R Square	R	Model
0.00	82.31	.532	.763	1

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS,22) من الجدول السابق نجد أن معامل الارتباط بلغ (76.3%). وهذا يعني أن العلاقة بين إدارة المعرفة والتعلم والنمو كبعد من أبعاد الأداء التنظيمي طردية قوية، ومعامل التحديد (53.2%) وهذا يدل أن إدارة المعرفة تفسر وتشرح (53%) من التغير الموجود في التعلم

أثر إدارة المعرفة على الأداء التنظيمي  
 ((دراسة مسحية على المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في مدينة حمص))

والنمو كبعد من أبعاد الأداء التنظيمي، ومستوى الدلالة (0.00) وهو أصغر من (0.05) لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

**الجدول (13) تحليل التباين لإدارة المعرفة على التعلم والنمو**

Sig	F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	التباين
0.02	155.46	97.231	1	97.231	1 الانحدار
		0.626	68	42.57	البواقي
			69	139.801	الإجمالي

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS,22) من الجدول السابق يتضح أن النموذج يتمتع بالصلاحية في اختبار العلاقة التأثيرية لإدارة المعرفة على التعلم والنمو كبعد من أبعاد الأداء التنظيمي، حيث بلغت قيمة F (155.46) بمستوى معنوية (0.02) وأصغر من (0.05) مما يعني أن النموذج صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر لإدارة المعرفة على العمليات الداخلية كبعد من أبعاد الأداء التنظيمي في المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في مدينة حمص عند مستوى دلالة (5%)

لاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة بإجراء تحليل الانحدار البسيط لتأثير إدارة المعرفة على العمليات الداخلية كبعد من أبعاد الأداء التنظيمي والجدول التالي يعرض نتائج التحليل. الجدول (14) نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير إدارة المعرفة على العمليات الداخلية

Sig.	F	R Square	R	Model
0.00	78.63	.541	.714	1

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS,22) من الجدول السابق نجد أن معامل الارتباط بلغ (0.714%) وهذا يعني أن العلاقة بين إدارة المعرفة و العمليات الداخلية كبعد من أبعاد الأداء التنظيمي طردية قوية، ومعامل التحديد (0.541%) وهذا يدل أن إدارة المعرفة تفسر وتشرح (54%) من التغير الموجود في العمليات

الداخلية كبعد من أبعاد الأداء التنظيمي، ومستوى الدلالة (0.00) وهو أصغر من (0.05) لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

**الجدول (15) تحليل التباين لإدارة المعرفة على العمليات الداخلية**

Sig	F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	التباين
0.00	90.43	89.532	1	89.532	1 الانحدار
		0.99	68	67.35	البواقي
			69	156.882	الإجمالي

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS,22) من الجدول السابق يتضح أن النموذج يتمتع بالصلاحية في اختبار العلاقة التأثيرية لإدارة المعرفة على العمليات الداخلية كبعد من أبعاد الأداء التنظيمي، حيث بلغت قيمة F (90.43) بمستوى معنوية (0.00) وأصغر من (0.05) مما يعني أن النموذج صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر لإدارة المعرفة على خدمة المواطنين كبعد من أبعاد الأداء التنظيمي في المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في مدينة حمص عند مستوى دلالة (5%)

لاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة بإجراء تحليل الانحدار البسيط لتأثير إدارة المعرفة على خدمة المواطنين كبعد من أبعاد الأداء التنظيمي والجدول التالي يعرض نتائج التحليل.

**الجدول (16) نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير إدارة المعرفة على خدمة المواطنين**

Sig.	F	R Square	R	Model
0.00	85.12	.618	.727	1

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS,22) من الجدول السابق نجد أن معامل الارتباط بلغ (0.727%) وهذا يعني أن العلاقة بين إدارة المعرفة والأداء التنظيمي طردية قوية، ومعامل التحديد (0.618%) وهذا يدل أن توزيع

أثر إدارة المعرفة على الأداء التنظيمي  
(دراسة مسحية على المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في مدينة حمص))

المعرفة تفسر وتشرح (61%) من التغيير الموجود في الأداء التنظيمي، ومستوى الدلالة (0.00) وهو أصغر من (0.05) لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

الجدول (17) تحليل التباين لإدارة المعرفة على خدمة المواطنين

Sig	F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	التباين
0.03	86.15	96.67	1	96.67	الانحدار
		1.122	68	76.34	البواقي
			69	172.01	الإجمالي

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS,22) من الجدول السابق يتضح أن النموذج يتمتع بالصلاحية في اختبار العلاقة التأثيرية لإدارة المعرفة على خدمة المواطنين كبعد من أبعاد الأداء التنظيمي، حيث بلغت قيمة F (86.15) بمستوى معنوية (0,03) وأصغر من (0.05) مما يعني أن النموذج صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

اختبار الفرضية الرئيسية: يوجد أثر لإدارة المعرفة على الأداء التنظيمي في المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في مدينة حمص عند مستوى دلالة (5%) لاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة باختبار نموذج الانحدار المتعدد لدراسة العلاقة بين إدارة المعرفة والأداء التنظيمي والنتائج في الجدول التالي:

الجدول (18) ملخص اختبار أنوفا

Std. Error of the Estimate	R Adjusted Square	R Square	R	Model
.2135	.853	.65	.783	1

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS,22)



يتضح من الجدول السابق أن المتغير المستقل (إدارة المعرفة) بأبعاده الأربعة مرتبطة بالمتغير التابع (الأداء التنظيمي) بمقدار (78.3%). وهو ارتباط طردي قوي، والمتغير المستقل (إدارة المعرفة) يفسر (65%) من التغير الموجود في المتغير التابع (الأداء التنظيمي)، والباقي يعود لعوامل أخرى.

الجدول (19) تحليل الانحدار

Sig.	F	Mean Square	درجات الحرية	Sum of Squares		Model
0.00	4.34	27.71	4	110.84	الانحدار	1
		6.38	65	412.53	المتبقي	
			69	523.37	الاجمالي	

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي

(SPSS,22)

يتضح من الجدول السابق أن قيمة (F) المحتسبة بلغت تقريباً (4.34) ودرجات حرية (4) و (70) وهي دالة إحصائياً حيث مستوى الدلالة (0.00) وهو أقل من (0.05) لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والقائلة " وجود أثر لإدارة المعرفة على الأداء التنظيمي في المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في مدينة حمص".

الجدول (20) معاملات الانحدار

Sig.	t	Standardized	Unstandardized		Mode
		Coefficients	Coefficients		
		Beta	Std. Error	B	

أثر إدارة المعرفة على الأداء التنظيمي  
 ((دراسة مسحية على المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في مدينة حمص))

0.02	1.777		1.986	4.383	Constant	1
0.03	1.447	.321	.767	1.153	اكتساب المعرفة	
0.01	1.296	.251	.586	1.643	تخزين المعرفة	
0.02	1.563	.275	.742	1.657	توزيع المعرفة	
0.04	1.641	.421	.795	1.472	تطبيق المعرفة	

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS,22) من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة معامل الميل لاكتساب المعرفة (1.153) ويبلغ الخطأ القياسي (.767) وعند مستوى دلالة (0.02) وهو أقل من المستوى القياسي (0.05)، وقيمة معامل الميل لتخزين المعرفة (1.643) ويبلغ الخطأ القياسي (.586) وعند مستوى دلالة (0.03) وهو أقل من المستوى القياسي (0.05)، وقيمة معامل الميل لتوزيع المعرفة (1.657) ويبلغ الخطأ القياسي (.742) وعند مستوى دلالة (0.02) وهو أقل من المستوى القياسي (0.05)، وقيمة معامل الميل لتطبيق المعرفة (1.472) ويبلغ الخطأ القياسي (.795) وعند مستوى دلالة (0.04) وهو أقل من المستوى القياسي (0.05).

ومن الجدول السابق نستطيع تشكيل معادلة الانحدار كما يلي:

$$Y = 4.383 + 1.143 X_1 + 1.643 X_2 + 1.657 X_3 + 1.472 X_4$$

#### النتائج:

بناء على الدراسة العملية واختبار الفرضيات توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

- 1- أظهرت الإحصاءات الوصفية الخاصة بقياس إدارة المعرفة على توافر لأبعاد إدارة المعرفة لدى عينة البحث وبدرجة كبيرة، حيث بلغ المتوسط العام للأبعاد 3.52 .
- 2- أظهرت الإحصاءات الوصفية الخاصة بقياس الأداء التنظيمي على توافر لأبعاد الأداء التنظيمي لدى عينة البحث وبدرجة كبيرة، حيث بلغ المتوسط العام للأبعاد 3.62 .

- 3- أظهرت النتائج على وجود علاقة ارتباط بين إدارة المعرفة والأداء التنظيمي في المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في مدينة حمص، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.783%) وهو ارتباط موجب طردي، وتوصف العلاقة بين إدارة المعرفة والأداء التنظيمي بالعلاقة القوية.
- 4- أظهرت النتائج أن إدارة المعرفة بأبعادها الأربعة (الاكتساب والتخزين والتوزيع والتطبيق) تفسر (65%) من التغيير في الأداء التنظيمي.
- 5- من نقاط القوة أن إدارة المعرفة تعد عامل مهم في تحسين الأداء التنظيمي في المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في مدينة حمص، فاكتساب وتخزين وتوزيع وتطبيق المعرفة يساعد في تطوير الأداء.
- 6- من نقاط القوة في المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في مدينة حمص أن العاملين يقومون بأداء عالي للخدمة و ذو فعالية وتوفير الخدمات للمواطنين بجودة عالية.

#### التوصيات:

- 1- تؤثر إدارة المعرفة بشكل إيجابي على الأداء التنظيمي، لذا توصي الباحثة المسؤولين في المؤسسة العامة إذا أرادت تطوير الأداء فعليها الاهتمام المتواصل بإدارة المعرفة وتطوير عملياتها.
- 2- توصي الباحثة المسؤولين في المؤسسة العامة العمل على تطوير التقنيات والاستجابة للمتغيرات، ومواكبة التكنولوجيا الحديثة لكي تستمر في تحقيق الأداء التنظيمي المرغوب.
- 3- توصي الباحثة المسؤولين في المؤسسة العمل على تنويع عملية التدريب للعاملين، لأن التدريب أداة فعالة تساعد في تحسين أداء العاملين وذلك من خلال تطبيقهم للمعارف والمهارات التي اكتسبوها أثناء التدريب.

#### قائمة المراجع:

### أولاً: المراجع العربية:

#### الكتب العربية:

1. حلاق، بطرس، (2020)، السلوك التنظيمي، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية.
2. الطويل، ليلى، (2015)، منهجية البحث العلمي، كلية الاقتصاد-جامعة تشرين.
3. العلي، عبدالستار، و قنديلجي، عامر إبراهيم، و العمري، غسان، (2006)، المدخل إلى إدارة المعرفة، الطبعة الأولى، عمان-دار المسيرة للنشر والتوزيع.
4. غدير، باسم غدير، (2012)، المدخل الأساسي في تحليل البيانات باستخدام IBM SPSS 20 Statistics آلية استخدام البرنامج في إجراء البحوث العلمية عن طريق الأمثلة، الجزء الأول، سورية.
5. المغربي، محمد الفاتح، (2019)، إدارة المعرفة، الطبعة الأولى، مصر- الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.

#### الرسائل العربية:

1. أبو جمعة، محمود حسين، و المغربي، دينا عامر، (2021)، أثر إدارة المعرفة في تحسين أداء العاملين في الشركات الصناعية "دراسة حالة" الشركة الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية المساهمة العامة- الأردن، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية.
2. أبو عليم، طالب محمد، (2014)، أثر التمكين الإداري في الأداء التنظيمي في المستشفيات الخاصة في عمان، رسالة أعدت للحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، تخصص إدارة أعمال، جامعة الشرق الأوسط.
3. أبو عمرة، صابر عليان سلمان، (2021)، أثر عمليات إدارة المعرفة في تحسين جودة القرارات: نظم المعلومات الإدارية متغير معدل، دراسة حالة جامعة الأقصى بغزة، رسالة ماجستير في القيادة والإدارة من كلية الإدارة والتمويل، جامعة الأقصى-غزة.

4. البلوشي، فهد بن خميس بن علي، و محمد، اسماعيل حسانين أحمد، و صالح، محمد جهدي، (2022)، أثر إدارة المعرفة على الأداء التنظيمي في وزارة التربية والتعليم في سلطنة عمان: تحليل متعدد المجموعات، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر.
5. العلي، ريتا موسى عبدالله، (2013)، العلاقة بين عمليات إدارة المعرفة، الإبداع التنظيمي وأثرهما في أداء المنظمة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
6. عربوات، انتصار، (2019)، متطلبات تطبيق إدارة المعرفة في الجامعة الجزائرية، دراسة ميدانية بجامعة باتنة، الجزائر.
7. قلبو، حسينة، (2015)، دور إدارة المعرفة في تحسين الأداء المؤسسي: دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر - بسكرة، رسالة أعدت للحصول على درجة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

#### ثانياً: المراجع الأجنبية:

#### الكتب الأجنبية:

1. LOCKE, A, (2009), Handbook of Principles of Organizational Behavior, Second Edition.
2. MCSHANE, S, & GLINOW, M, (2007), Organizational Behavior, McGraw-Hill, Inc., New York, NY.
3. SAUNDERS, M; Lewis, P and Thornhill, A,(2012), Research methods for business student, Sixth edition.
4. WAGNER, J & HOLLENBECK, J, (2010), Organizational Behavior, First published.
5. WHEELLEN, T, & HUNGER, J, (2008), Strategic Management & Business Policy, 7<sup>th</sup> ed, Addison Wesley Longman, (USA).

ثالثاً: الرسائل العلمية:

1. ABUADDOUS,H; AL SOKKAR, A, (2018), **The Impact of Knowledge Management on Organizational Performance**, International Journal of Advanced Computer Science and Applications, Vol, 9, No, 4.
2. ADUSWEILEM, M; ABUALOUSH, S, (2019), **The Impact of Knowledge Management Process and Business Intelligence on Organizational Performance**, Management Science Letters.
3. DOVAL, E, (2020), **Organizational Performance by The Process of Knowledge Creation**, Review of General Management, Volume 32, Issue 2.
4. JENATABADI, H, (2015), **An Overview of Organizational Performance Index: Definitions and Measurements**, Kuala Lumpur, Malaysia.

استبانة البحث

قائمة استبانة للسادة العاملين

في المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في مدينة حمص

السيد الكريم / السيدة الكريمة ..... تحية طيبة

بدايةً أتقدم ببالغ الشكر والتقدير لحُسن تعاونكم وكرم تجاوبكم على الوقت الذي

ستُخصّصونه لقراءة هذه الاستبانة والإجابة على الأسئلة الواردة فيها.

حيث إنَّ التقدم العلمي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال ربط الجوانب النظرية بالجوانب

العملية والتطبيقية، وبما أن الباحثة تقوم بإعداد بحث بعنوان:

أثر إدارة المعرفة على الأداء التنظيمي

"دراسة مسحية على المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في مدينة حمص"  
ومن أجل التمكن من إتمام هذه الدراسة فإن تعاونكم الفعال في قراءة فقرات الاستبانة  
المرفقة واختيار الإجابة المناسبة التي تعكس رأيكم الحقيقي ووجهة نظركم الشخصية،  
يساهم بشكل كبير في الحصول على نتائج دقيقة وصحيحة.

الرجاء من حضرتكم قراءة فقرات الاستبانة كاملة والإجابة بشكل دقيق من أجل الحصول

على نتائج واقعية ووضع توصيات حقيقية.

**أداة القياس: إدارة المعرفة**

تتعلق الأسئلة التالية بوجهة نظرك الشخصية حول إدارة المعرفة في المنظمة، الرجاء الإجابة

بوضع إشارة واحدة فقط في الحقل الذي يمثل وجهة نظرك:

إدارة المعرفة					
البعد الأول: اكتساب المعرفة					
أبداً	نادراً	أحياناً	غالباً	دائماً	
					1 تعتمد المؤسسة على مصادر متنوعة من أجل اكتساب المعرفة.
					2 تتيح المؤسسة للعاملين فرصة للتفاعل فيما بينهم لإيجاد حلول لمشاكل العمل.
					3 توفر المؤسسة وسائلك تكنولوجية تساعد العاملين على اكتساب المعرفة.
					4 توفر المؤسسة دورات تدريبية بشكل مستمر للعاملين.
					5 تشجع المؤسسة العاملين على توليد الأفكار الإبداعية.
البعد الثاني: تخزين المعرفة					

أثر إدارة المعرفة على الأداء التنظيمي  
 ((دراسة مسحية على المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في مدينة حمص))

					يتوفر لدى المؤسسة وسائل تخزين متعددة ومتطورة لحفظ المعرفة.	6
					تهتم المؤسسة بالمحافظة على العاملين ذوي المعرفة العالية.	7
					تتميز المؤسسة بسرعة تخزين المعرفة.	8
					تقوم المؤسسة باستمرار بتقييم جودة المعرفة المخزنة.	9
<b>البعد الثالث: توزيع المعرفة</b>						
					تعمل المؤسسة على تبادل المعرفة في جميع مستوياتها الإدارية.	10
					تشجع المؤسسة الحوار بين العاملين لتبادل الأفكار والمقترحات.	11
					توفر المؤسسة أنظمة إلكترونية لتسريع عمليات مشاركة المعرفة.	12
					يشارك العاملون زملائهم بالخبرات التي يمتلكونها دون الخوف على وظائفهم.	13
<b>البعد الرابع: تطبيق المعرفة</b>						
					يتوفر لدى المؤسسة رؤية واضحة نحو استراتيجية تطبيق المعرفة.	14
					تمنح المؤسسة العاملين الصلاحيات الكافية لتطبيق المعرفة في مجال عملهم.	15
					يتم توظيف المعرفة في تحسين أساليب وإجراءات العمل في المؤسسة.	16
					تأخذ المؤسسة عند تقييم أداء العاملين بعين الاعتبار مدى تطبيقهم للمعرفة المكتسبة في مجال عملهم.	17



18	تعمل المؤسسة على تذليل الصعوبات والعقبات التي تواجه عملية تطبيق المعرفة.
----	--------------------------------------------------------------------------

### أداة القياس: الأداء التنظيمي

الأداء التنظيمي					
أبداً	نادراً	أحياناً	غالباً	دائماً	البعد الأول: التعلم والنمو
					19 تمتلك المؤسسة موظفين من ذوي المهارات
					20 تحتفظ المؤسسة بموظفيها المتميزين.
					21 تعمل المؤسسة على تحقيق الرضا لموظفيها.
البعد الثاني: العمليات الداخلية					
					22 تبتكر المؤسسة خدمات جديدة.
					23 تهتم المؤسسة بكفاءة الخدمات المقدمة.
					24 تعمل المؤسسة على التحسين المستمر لعملياتها وخدماتها لتواكب التطور التكنولوجي.
البعد الثالث: خدمة المواطنين					
					25 تحقق المؤسسة معدلاً مرتفعاً في رضا الم
					26 تعمل المؤسسة على الاستجابة لشكاوى بشكل سريع.
					27 تعمل المؤسسة على تحسين جودة الخدم للمواطنين.

أثر إدارة المعرفة على الأداء التنظيمي  
(دراسة مسحية على المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في مدينة حمص))

---

الاستبيان من إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة

## أثر المؤشرات المالية للمصارف في التجنب الضريبي

### (دراسة تجريبية على المصارف المدرجة في الأسواق

### المالية العربية)

الطالبة: سهيله زياد حاج محمد

إشراف الدكتور: لطيف زيود + همسه حمدان

#### الملخص

هدف البحث إلى اختبار أثر المؤشرات المالية في التجنب الضريبي للمصارف المدرجة في الأسواق المالية العربية. ولتحقيق هدف البحث تم الاعتماد على البيانات الثانوية المنشورة في التقارير المالية للمصارف التي جمعت من المواقع الخاص بالأسواق المالية وتم اعتماد المؤشرات المالية التالية (الرافعة المالية، الربحية، نمو الإيرادات التشغيلية) وهذا ما شكل المتغيرات المستقلة، أما المتغير التابع فهو قيمة مؤشر التجنب الضريبي، تم تحليل البيانات باستخدام الإحصاء الوصفي، تم اختبار الأثر باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد، وذلك اعتماداً على برنامج Eviews.

بينت نتائج الدراسة أن ربحية المصرف تؤثر بشكل عكسي في التجنب الضريبي أي أن المصارف ذات الربحية المرتفعة أقل ممارسة للتجنب الضريبي، كما بينت النتائج أيضاً أن الرافعة المالية ونمو الإيرادات ليس لها أي أثر في التجنب الضريبي.

**الكلمات المفتاحية:** التجنب الضريبي، المؤشرات المالية للمصارف، الرافعة المالية، الربحية، نمو الإيرادات التشغيلية.

# **The Impact of Banks Financial Indicators on Tax Avoidance**

## **(An Empirical Study on Banks Listed in The Arab Financial Markets)**

### **Abstract**

The aim of the research was to test the impact of financial indicators on tax avoidance of banks listed in Arab financial markets. To achieve the research objective, secondary data published in the financial reports of banks collected from the websites of the financial markets were relied upon. The following financial indicators were adopted (financial leverage, profitability, growth in operating revenues), which constituted the independent variables. The dependent variable was the value of the tax avoidance index. The data were analyzed using descriptive statistics. The impact was tested using multiple linear regression analysis, based on the Eviews program.

The results of the study showed that banks profitability has an inverse effect on tax avoidance, meaning that banks with high profitability practice tax avoidance less. The results also showed that financial and revenue growth have no effect on tax avoidance.

**Keywords:** Tax avoidance, financial indicators of leveraged banks, profitability, operating income growth.

## 1. مقدمة Introduction

تعد الضرائب أداة تعتمد عليها الحكومات للحصول على الإيرادات بشكل مباشر وغير مباشر لتمويل نفقاتها. على الرغم من زيادة عدد المكلفين بالضرائب على مر السنين ووجود الكثير من الجهود المبذولة لزيادة نسبة الحصيلة الضريبية من مجمل إيرادات الخزينة إلا أنه يوجد العديد من الممارسات التي تعكس عدم الالتزام الضريبي، إذ يقوم العديد من الأشخاص والشركات المكلفين بالضرائب بالتجنب الضريبي، فهو إجراء لتقليل الالتزامات الضريبية من خلال الإدارة الضريبية الدقيقة إذ يتم الاستفادة من الثغرات الموجودة في القوانين الضريبية، أي هو وسيلة لا تنتهك القوانين الضريبية لكنه أمر غير مرغوب به<sup>1</sup>

استناداً إلى نظرية الوكالة تصبح المصالح المتعارضة بين الحكومة والمكلفين بالضرائب مصدراً للنزاع، بالنسبة للمكلفين بالضرائب تعد الضريبة مصروفاً سيقبل من صافي الدخل لديهم لذلك يسعون إلى دفع أدنى حد من الضرائب على خلاف ما تهدف إليه السلطات الضريبية بتحقيق أقصى حد ممكن من الإيرادات الضريبية. فالمكلفون عموماً يهتمون بالبحث عن أي طريقة للتخفيف من العبء الضريبي لديهم وذلك بالحد الذي يجعلهم

---

<sup>1</sup> Fauzan. W,& Dyah. N, Nashirotn, N, (2017). "The Effect of Audit Committee, Leverage, Return on Assets, Company size, and sales Growth on Tax Avoidance",Journal Riset Akuntansi dan Kenangan Indonesia, 4(3). p172

أثر المؤشرات المالية للمصارف في التجنب الضريبي  
(دراسة تجريبية على المصارف المدرجة في الأسواق المالية العربية)

---

لا يتجاوزون القوانين الضريبية، في الوقت الذي تكون فيه الحكومة مهتمة بمعرفة الطرق التي تمكن المكلفين من تخفيض التزاماتهم الضريبية لمنعهم من اتباعها<sup>2</sup>.

نتيجة لذلك اهتمت العديد من الدراسات بمعرفة العوامل المؤثرة بالتجنب الضريبي ومنها المؤشرات المالية للمصرف، إذ توصلت هذه الدراسات إلى نتائج متعارضة حيناً ومتفقة حيناً لأثر هذه المؤشرات المالية في التجنب الضريبي، لذلك هناك حاجة للحصول على أدلة تجريبية إضافية حول هذه العوامل وانطلاقاً مما سبق تهدف الدراسة الحالية إلى الحصول على أدلة تجريبية لتأثير المؤشرات المالية للمصرف في التجنب الضريبي في المصارف المدرجة بالأسواق المالية العربية.

## 2. الدراسات السابقة Literature Review

### 1.2. دراسة Aminah et al. (2017)<sup>3</sup> بعنوان:

#### **The Influence of company Size, Fixed Asset Intensity, Leverage, Profitability, and Political connection on Tax Avoidance**

تأثير حجم المصرف وكثافة الأصول الثابتة والرافعة المالية والربحية والروابط السياسية في التجنب الضريبي

---

<sup>2</sup> Dewi. K, & Yasa. G, (2020). "The Effects of Executive and company characteristics on Tax Aggressiveness", Jurnal Ilmiah Akuntansi dan Bisnis, 15(2).p283.

<sup>3</sup> Aminah. C, & sari.Y, (2017). "The Influence of company Size, Fixed Asset Intensity, Leverage, Profitability, and Political connection on Tax Avoidance", AFEB Review Accounting, 2(2). P30

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير حجم المصرف وكثافة الأصول الثابتة والرافعة المالية والربحية والروابط السياسية في التجنب الضريبي.

تمثل مجتمع الدراسة بالشركات الصناعية المدرجة في بورصة اندونيسيا، في حين تمثلت عينة الدراسة بـ 53 شركة صناعية، خلال الفترة من عام 2011 حتى عام 2015، تم الاعتماد على البيانات الثانوية الموجودة في التقارير المالية للشركات. وتم قياس حجم المصرف بلوغاريتم حجم الأصول، تم قياس كثافة الأصول الثابتة بالأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول، تم قياس الرافعة المالية بإجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول، تم قياس الربحية بصافي الدخل إلى إجمالي الأصول، تم قياس الارتباط السياسي بارتباط مدير المصرف بأحزاب سياسية، تم قياس التجنب الضريبي بالضريبة المدفوعة إلى صافي الربح قبل الضريبة. تم تحليل البيانات باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

أظهرت نتائج الدراسة أن الربحية والروابط السياسية لهم تأثير طردي في التجنب الضريبي، في حين أن حجم المصرف وكثافة الأصول الثابتة والرافعة المالية ليس لهم تأثير في التجنب الضريبي.

2.2. دراسة Fauzan et al. (2019)<sup>4</sup> بعنوان:

### **The Effect of Audit Committee, Leverage, Return on Assets, Company size and sales Growth on Tax Avoidance**

تأثير لجنة التدقيق والرافعة المالية والعائد على الأصول وحجم المصرف ونمو المبيعات في التجنب الضريبي

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير لجنة التدقيق والرافعة المالية والعائد على الأصول وحجم المصرف ونمو المبيعات في التجنب الضريبي.

<sup>4</sup> Fauzan. W,& Dyah. N, Nashirotnun, N, (2017). "The Effect of Audit Committee, Leverage, Return on Assets, Company size, and sales Growth on Tax Avoidance",Journal Riset Akuntansi dan Kenangan Indonesia, 4(3). p171

أثر المؤشرات المالية للمصارف في التجنب الضريبي  
(دراسة تجريبية على المصارف المدرجة في الأسواق المالية العربية)

تمثل مجتمع الدراسة بالشركات الصناعية المدرجة في بورصة اندونيسيا، في حين تمثلت عينة الدراسة بـ 60 شركة صناعية، خلال الفترة من عام 2014 حتى عام 2016، تم الاعتماد على البيانات الثانوية من التقارير المالية للشركات. تم قياس لجنة التدقيق بعدد المدققين الخارجيين إلى إجمالي مدققي المصرف، تم قياس الرافعة المالية بإجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول، تم قياس الربحية بصافي الدخل إلى إجمالي الأصول، تم قياس حجم المصرف بلوغاريتم حجم الأصول، تم قياس نمو المبيعات من خلال القانون الضريبية: وتم تحليل البيانات باستخدام تحليل الانحدار المتعدد. أظهرت نتائج الدراسة أن لجنة التدقيق والرافعة المالية والعائد على الأصول وحجم المصرف ونمو المبيعات لهم تأثير طردي في التجنب الضريبي.

3.2. دراسة Kasim & Saad (2019) <sup>5</sup> بعنوان:

**Determinants of Corporate Tax Avoidance Strategies among Multinational Corporations in Malaysia**

محددات استراتيجيات تجنب ضريبة الشركات متعددة الجنسيات في ماليزيا  
هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل التي تؤثر في التجنب الضريبي للشركات متعددة الجنسيات من خلال مشاهدة معدلات الضرائب الفعلية للشركات.

تمثل مجتمع الدراسة بالشركات المتعددة الجنسيات في بورصة ماليزيا، في حين تمثلت عينة الدراسة بـ 830 شركة، تم الاعتماد على البيانات الثانوية الموجودة في التقارير المالية المنشورة للشركات. تم قياس حجم المصرف بلوغاريتم إجمالي الأصول، تم قياس الربحية بلوغاريتم ضرائب الدخل، تم قياس العمليات الأجنبية بنسبة إجمالي المبيعات الأجنبية إلى إجمالي المبيعات، تم قياس كثافة رأس المال بنسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول، تم قياس الرافعة المالية بنسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول، تم قياس

<sup>5</sup> Kasim. F, & Saad. N, (2019). "Determinants of Corporate Tax Avoidance Strategies among Multinational Corporation in Malaysia", International Journal of Research in Studies and Management, 6(5). P1



التجنب الضريبي بمعدل الضريبة الفعال. تم تحليل البيانات باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

أظهرت نتائج الدراسة أن حجم المصرف وكثافة رأس المال والرافعة المالية لهم تأثير طردي في التجنب الضريبي في حين أن الربحية والعمليات الأجنبية لهم تأثير عكسي في التجنب الضريبي.

#### 4.2. دراسة Darsani & sukartha (2021)<sup>6</sup> بعنوان:

### The Effect of Institutional Owership, Profitability, Leverage and Capital

#### Intensity Ratio on Tax Avoidance

تأثير الملكية المؤسسية والربحية والرافعة المالية ونسبة كثافة رأس المال في

#### التجنب الضريبي

هدفت هذه الدراسة إلى الحصول على دليل تجريبي لتأثير الملكية المؤسسية والربحية والرافعة المالية ونسبة كثافة رأس المال في التجنب الضريبي.

تمثل مجتمع الدراسة بالشركات الصناعية المدرجة في بورصة اندونيسيا، في حين تمثلت عينة الدراسة بـ 45 شركة، خلال الفترة من عام 2015 حتى عام 2019، تم الاعتماد على البيانات الثانوية من التقارير السنوية للشركات. تم قياس الملكية المؤسسية بالنسبة المئوية لعدد الأسهم المملوكة من قبل المؤسسة على عدد الأسهم، تم قياس الربحية بمعدل العائد على الأصول، تم قياس الرافعة المالية بإجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول، تم قياس نسبة كثافة رأس المال بنسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول، تم

<sup>6</sup> Darsani. P, & Sukartha. M, (2021). "The Effect of Institutional Owership, Leverage and Capital Intensity Ratio on Tax Avoidanc", Journal of Humanities and social science Research, 5(1). p13.

قياس التجنب الضريبي الضريبية المدفوعة إلى الربح قبل الضريبة، وتم تحليل البيانات باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

أظهرت نتائج الدراسة أن الملكية المؤسسية لها تأثير عكسي في التجنب الضريبي، أما الربحية ونسبة كثافة رأس المال لهما تأثير طردي في التجنب الضريبي، في حين أن الرافعة المالية ليس لها تأثير في التجنب الضريبي.

### ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

بحثت الدراسات السابقة في العوامل المؤثرة في التجنب الضريبي وقد كانت نتائج الدراسات حول المؤشرات المالية للمصارف متفقة حيناً ومتعارضة حيناً، مما خلق جدلاً حولها، واستدعى استمرار البحث عنها في مجتمعات مختلفة للحصول على أدلة تجريبية جديدة. لذلك تسعى الدراسة الحالية إلى الحصول على أدلة تجريبية حول المؤشرات المالية للمصرف التي قد تؤثر في التجنب الضريبي في المصارف المدرجة في الأسواق المالية العربية، خصوصاً أنه لم يتواجد بعد أي دليل تجريبي حول هذه العوامل في المجتمع المدروس.

### 3. مشكلة البحث Research Problem

يعد التجنب الضريبي من القرارات المالية الهامة بالنسبة للمكلفين بالضرائب وبالمقابل أيضاً يعد هاماً بالنسبة للحكومة لمعرفة المكلفين الذين يقومون بالتجنب الضريبي، وهناك جدل حول أثر المؤشرات المالية للمصارف في التجنب الضريبي، ستقوم الباحثة بدراسة أثر المؤشرات المالية للمصارف المدرجة في الأسواق المالية العربية في التجنب الضريبي وبناءً على ذلك تتمثل مشكلة البحث بالتساؤل البحثي التالي:

ما أثر المؤشرات المالية للمصارف في التجنب الضريبي؟

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أثر الرافعة المالية للمصارف في التجنب الضريبي؟

- ما أثر ربحية المصرف في التجنب الضريبي؟

- ما أثر نمو الإيرادات التشغيلية للمصارف في التجنب الضريبي؟

#### 4. أهمية البحث Research Important

نظراً لأهمية الضرائب بشكل عام، والتجنب الضريبي بشكل خاص وضرورة معرفة مدى قدرة المؤشرات المالية في المصارف المتمثلة بالربحية، الرافعة المالية، نمو الإيرادات التشغيلية، بتفسير ظاهرة التجنب الضريبي. تتمثل أهمية البحث من الناحية العلمية بتقديم أدلة تجريبية جديدة حول أثر المؤشرات المالية في التجنب الضريبي في المصارف المدرجة في الأسواق المالية العربية، ومدى قدرة المؤشرات المالية في تفسير ظاهرة التجنب الضريبي مقاساً بمعدل الضريبة النقدي الفعال، وذلك من خلال التطبيق على عينة من المصارف المدرجة في الأسواق المالية العربية، ومن الناحية العملية فتتجلى أهمية البحث في كونه من الأبحاث الأولى التي تناولت دراسة أثر المؤشرات المالية في التجنب الضريبي في البيئة العربية بإجراء مسح لتسعة من الأسواق العربية لفترة ممتدة على مدى خمس سنوات من عام 2018 حتى عام 2022، وتم الحصول على نتائج قابلة للتعميم وتقديم توصيات.

#### 5. أهداف البحث Research Objectives

تتمثل أهداف البحث فيما يأتي:

تحديد أثر المؤشرات المالية للمصرف في التجنب الضريبي

يتفرع عنه أهداف فرعية تتمثل بالتالي:

- تحديد أثر الرافعة المالية للمصرف في التجنب الضريبي

- تحديد أثر ربحية المصرف في التجنب الضريبي

- تحديد أثر نمو الإيرادات التشغيلية للمصرف في التجنب الضريبي

#### 6. فرضيات البحث Research Hypotheses

تتمثل فرضيات البحث بالآتي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمؤشرات المالية للمصرف في التجنب الضريبي

ويتفرع عنها ثلاث فرضيات فرعية:

H0: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية في المصرف في التجنب الضريبي.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لربحية المصرف في التجنب الضريبي.

H2: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنمو الإيرادات التشغيلية للمصرف في التجنب الضريبي.

## 7. التعاريف الإجرائية Operational definitions

**التجنب الضريبي Tax Avoidance**: هو الإبلاغ القانوني عن دخل يقل عن وعاء ضريبة الدخل، فهو التهرب من الضرائب بالوسائل القانونية باستخدام الثغرات التشريعية في القوانين الضريبية لصالح دافعي الضرائب<sup>7</sup>

**الرافعة المالية Financial Leverage**: هي قدرة الشركة على استخدام الديون في تمويل

الاحتياجات التشغيلية واستثمارات الشركة<sup>8</sup>

**الربحية Profitability**: هي قدرة الشركة على تحقيق الربح باستخدام الموارد التي

تمتلكها<sup>9</sup>

---

<sup>7</sup> Mocanu. M, & Constanin. S, & Raileanu. V, (2021). "Determinants of tax avoidance – evidence on profit tax paying companies in Romania", journal Economic Research, 34(1). p2015

<sup>8</sup> Aminah. C, & sari.Y, (2017). "The Influence of company Size, Fixed Asset Intensity, Leverage, Profitability, and Political connection on Tax Avoidance", AFEB Review Accounting, 2(2). p40

<sup>9</sup> Dewi. K, & Yasa. G, (2020). "The Effects of Executive and company characteristics on Tax Aggressiveness", Jurnal Ilmiah Akuntansi dan Bisnis, 15(2).p288.

Fauzan. W,& Dyah. N, Nashirotn, N, (2017). "The Effect of Audit Committee, Leverage, Return on Assets, Company size, and sales Growth on Tax Avoidance",Journal Riset Akuntansi dan Kenangan Indonesia, 4(3). p180.

نمو الإيرادات التشغيلية **Operating revenue growth**: هو زيادة في نسبة إيرادات المصرف ويعكس مدى قدرة المصرف على زيادة إيراداتها<sup>10</sup>.

## 8. الإطار النظري

### أولاً: التجنب الضريبي **Tax Avoidance**:

يعد التجنب الضريبي عمل قانوني من قبل دافعي الضرائب لأنه لا يخالف قوانين الضرائب فهو يقوم على استغلال نقاط الضعف والثغرات في قوانين وسياسات الضرائب المفروضة لتخفيض العبء الضريبي بشكل قانوني، مما يترتب عليه توفير المزيد من الأموال للشركة والمستثمرين، وهذا يوفر حافز أكبر للشركات لإجراء ممارسات التجنب الضريبي<sup>11</sup>.

يمكن النظر إلى التجنب الضريبي على أنه استراتيجية تفيد المصرف والمساهمين لأنها توفر الموارد اللازمة لتطوير المصرف من خلال الاستثمار، وبالتالي يُعد التجنب الضريبي نشاط قانوني لأنه يستخدم المزايا الضريبية، ولا يوجد بشكل عام قانون مسيطر على التجنب الضريبي، كما عرفت محكمة العدل الأوروبية التجنب الضريبي بأنه تدخل مصطنع بهدف التحايل على قانون الضرائب<sup>12</sup>.

<sup>10</sup> Fauzan. W,& Dyah. N, Nashirotnun, N, (2017). "The Effect of Audit Committee, Leverage, Return on Assets, Company size, and sales Growth on Tax Avoidance",Journal Riset Akuntansi dan Kenangan Indonesia, 4(3). p183.

<sup>11</sup>الدسوقي. فاطمة، (2023). "العلاقة التفاعلية بين إدارة الأرباح والتجنب الضريبي وانعكاسها على قيمة الشركة"، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، 5(3). ص 20.

<sup>12</sup> Dakhli. A, (2021). "The Impact of Ownership Structure on Corporate Tax Avoidance With Corporate Social responsibility as mediating variable",Journal of Financial Crime, 10(7). p11

أثر المؤشرات المالية للمصارف في التجنب الضريبي  
(دراسة تجريبية على المصارف المدرجة في الأسواق المالية العربية)

---

يمكن القول بأن التجنب الضريبي يمثل الإجراءات التي تقوم بها الإدارة لتخفيض قيمة الضرائب المستحقة على المصرف، فإن إدارة المصرف ترى أن الضرائب تكلفه مادية تخفض من التدفق النقدي للشركة، وهذا بدوره يحفز المصارف بأن تقوم بتخفيض العبء الضريبي من خلال آليات التجنب الضريبي<sup>13</sup>.

أشارت دراسة Dakhil (2021) إلى أن التجنب الضريبي يعد جهداً تقوم به المصارف بشكل قانوني وأمن دون انتهاك القوانين الضريبية، إذ تهدف الآليات المستخدمة في التجنب الضريبي إلى الاستفادة من نقاط الضعف الموجودة في قوانين وأنظمة الضرائب، كما يمثل التجنب الضريبي جميع الإجراءات التي يتخذها المدراء لتخفيض الالتزامات المتعلقة بالضرائب بما يتوافق مع القوانين والتشريعات الضريبية عن طريق استغلال الضعف في القوانين والتشريعات الضريبية لتحقيق وفورات ضريبية.

اختلفت الدراسات المحاسبية في تعريف التجنب الضريبي فقد عرف بأنه مجموعة من الممارسات التي يقوم بها الممولين بهدف تخفيض العبء الضريبي على المصرف، وتكون تلك الممارسات في ضوء القانون الضريبي<sup>14</sup>.

---

<sup>13</sup> Suranto. S, & Widjaja. B, & Oktaviani.R, (2021). "The Effect of Corporate Governance on Tax Avoidance: The Role of Profitability as a Mediating Variable", Journal of Asian Finance, Economics and Business, 8(3). p220.

<sup>14</sup> Kasim. F & Saad, (2019). "Determinants of Corporate Tax Avoidance Strategies among Multinational Corporation in Malaysia", International Journal of Research in Studies and Management, 6(5).p3.

عرف أيضاً بأنه أنشطة تخفيض للضرائب تعزز من قيمة المصرف، إذ يتم استخدامه كأداة لتخفيض الضرائب مما ينتج عنه نقل الثروة من الحكومة إلى مساهمي المصرف<sup>15</sup>.  
يتبين من التعاريف السابقة بأن التجنب الضريبي يقوم على عدة نقاط أساسية هي:

- تخفيض العبء الضريبي.
- اتباع أساليب قانونية.
- الاستفادة من الثغرات في القوانين الضريبية.
- زيادة التدفق النقدي للشركة.
- تعزيز قيمة المصرف.

ترى الباحثة أن التجنب الضريبي يمكن أن يؤدي إلى تخفيض المدفوعات الضريبية للشركة مما يترتب عليه تحقيق وفورات نقدية وتوفير الموارد اللازمة لتطوير المصرف من خلال استثمار تلك الأموال.

سيتم في هذا البحث قياس التجنب الضريبي من خلال مؤشر يتمثل بمعدل الضريبة النقدي الفعال

**ETR= Payment of Tax/ Profit Before Tax**

Payment of Tax: الضريبة المدفوعة

Profit Before Tax: الربح قبل الضريبة

---

<sup>15</sup> Kasim. F, & Saad. N, (2019). "Determinants of Corporate Tax Avoidance Strategies among Multinational Corporation in Malaysia", International Journal of Research in Studies and Management, 6(5). P1.

أثر المؤشرات المالية للمصارف في التجنب الضريبي  
(دراسة تجريبية على المصارف المدرجة في الأسواق المالية العربية)

المؤشر يعبر عن نسبة الضريبة المدفوعة إلى الربح قبل الضريبة وبالتالي كلما ارتفع المؤشر انخفض التجنب الضريبي وكلما انخفض المؤشر ارتفع التجنب الضريبي.

ثانياً: المؤشرات المالية للمصرف

○ الرافعة المالية **Financial Leverage**

الرافعة المالية هي أداة مالية تستخدم لزيادة القدرة الاستثمارية للشركة عن طريق اقتراض الأموال، أي أن الرافعة المالية تتيح للشركة استخدام رأس مال أثل لتحقيق عوائد أكبر من خلال الأموال المقترضة، ويتمثل في جانب الالتزامات والأصول الذي يوضح كافة وسائل التمويل التي تقوم المصرف باستخدامها<sup>16</sup>.

من أهم العوامل المحددة للاستراتيجية المالية هي اختيار التمويل الملائم فيجب على المصرف المفاضلة بين المصادر المتاحة واختيار الأنسب وذلك بما يحقق التوازن بين العائد والمخاطر، لذلك لا بد من وجود هيكل تمويلي يتضمن مزيج تمويلي متناسق من الناحية المالية وحجم الاستثمارات في الأصول ليكون لدى المصرف الهيكل المالي الأمثل الذي يضم مجموعة من الأموال بأقل تكلفة ممكنة مع تعظيم قيمة المنشأة<sup>17</sup>.

<sup>16</sup> Susanti. M, & Dewi. S, & Sufiyati. S, & Susanto. L, (2022). "The Effect of sales Growth, Profitability, and company size on leverage. Advances in social Science", education and Humanities Research, (65)5.p662.

<sup>17</sup> Berent.T, (2020). "The Financial leverage pardox", Argumenta oeconomica, 1(44). p311.



وسيتم قياس الرافعة المالية بالعلاقة التالية:

$$\text{Financial Leverage} = \text{Total Debt} / \text{Total Assets}$$

Total Debt: إجمالي الالتزامات

Total Assets: إجمالي الأصول

### ○ الربحية Profitability

تعد الربحية سبب وجود المصارف وينقسم مفهوم الربحية إلى كلمتين هما الربح والقدرة إذ أن مصطلح الربح يعني قدرة الكيان التجاري على تحقيق الأرباح أما القدرة فتدل على أداء الكيان التجاري التشغيلي وهي تمثل الهدف الأساسي لجميع المشاريع التجارية إذ بدون تحقيق الربحية لن يستمر العمل لفترات طويلة لذا فإن قياس الربحية السابقة والحالية مهم للغاية<sup>18</sup> تعمل المصارف على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين أساسيين هما:

- قرار الاستثمار: الذي يتعلق بمجموعة من القرارات المتعلقة باستخدام المصارف لمواردها المتاحة بالشكل الأمثل لتتمكن من تحقيق عائد مرتفع بدون التضحية بالسيولة.
- قرار التمويل: هو مجموعة من القرارات المتعلقة بكيفية إظهار مصادر التمويل اللازمة لتمويل الاستثمار

<sup>18</sup>حسون. هالة، (2022). "تحليل وقياس العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية"، مجلة الريادة والأعمال، 3(1)، ص 300.

أثر المؤشرات المالية للمصارف في التجنب الضريبي  
(دراسة تجريبية على المصارف المدرجة في الأسواق المالية العربية)

---

فالربحية تعد هدف استراتيجي تمكن المصرف من تحقيق النمو والاستمرار في أعماله<sup>19</sup>.

وسيتم قياس الربحية بالعلاقة التالية:

$$\text{Profitability} = \text{Net Income} / \text{Total Assets}$$

Net Income: صافي الدخل

Total Assets: إجمالي الأصول

○ نمو الإيرادات التشغيلية **Operating revenue growth**

يُعد نمو الإيرادات التشغيلية في المصارف من المؤشرات المالية الأساسية التي تعكس نمو أداء المصرف وقدرته على تحقيق الأرباح، إن مصادر الإيرادات التشغيلية في المصارف تتمثل بالرسوم والعمولات الدائنة، ويمكن زيادة الإيرادات التشغيلية في المصرف باستخدام التقنيات الحديثة مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، كما أن فتح فروع جديدة للمصرف يمكن أن يساهم في زيادة العملاء وبالتالي زيادة الإيرادات التشغيلية للمصرف<sup>20</sup>.

وسيتم قياس نمو الإيرادات التشغيلية بالعلاقة التالية:

$$\text{Operating revenue growth} = \frac{P_1 - (P_1 - 1)}{P_1 - 1}$$

حيث أن:  $P_1$ : الإيرادات التشغيلية للسنة الحالية.

---

<sup>19</sup> Susanti. M, & Dewi. S, & Sufiyati. S, & Susanto. L, (2022). "The Effect of sales Growth, Profitability, and company size on leverage. Advances in social Science", education and Humanities Research, (65)5.p665

<sup>20</sup> Susanti. M, & Dewi. S, & Sufiyati. S, & Susanto. L, (2022). "The Effect of sales Growth, Profitability, and company size on leverage. Advances in social Science", education and Humanities Research, (65)5.p666

$P_{I-1}$ : الإيرادات التشغيلية للسنة السابقة.

## 9. منهجية البحث Research Methodology

يتمثل مجتمع الدراسة بالمصارف المدرجة في الأسواق المالية العربية وهي (سوية، مصر، الأردن، الكويت، البحرين، السعودية، أبوظبي، العراق، سلطنة عمان) ومن أجل تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته يتم الاعتماد على المنهج المسحي في هذه الدراسة إذ تم جمع البيانات الثانوية من التقارير المالية المنشورة للمصارف وذلك خلال الفترة من عام 2018 حتى عام 2022 بسبب توافر البيانات خلال هذه الفترة، كما اعتمدت الباحثة على أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتحليل البيانات مستخدمة في ذلك برنامج Eviews والأساليب الإحصائية الوصفية.

قامت الباحثة بجمع كل البيانات المتاحة في المواقع الخاصة بالأسواق المالية، وقد بلغ حجم العينة 40 مصرفاً لمدة خمس سنوات وبالتالي عدد المشاهدات 200 مشاهدة، وتم اعتماد المؤشرات المالية التالية (الرافعة المالية، الربحية، نمو الإيرادات التشغيلية) وهذا ما شكل المتغيرات المستقلة، أما المتغير التابع فهو قيمة مؤشر التجنب الضريبي.

## 10. تحليل البيانات واختبار الفرضيات

### 1. الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة

تقوم الدراسة الوصفية عن طريق دراسة متوسط كل مؤشر والتي ستوصلنا إلى بعض من نتائج الدراسة، وقد تم التمكن من الحصول على عينة من المصارف و يبلغ عددها 40 مصرف من دول مختلفة، وسيتم الاعتماد على برنامج e-views لاستخراج نتائج البحث، والمصارف هي على الشكل التالي:

الجدول (1) توزع مصارف عينة الدراسة وفق الدولة

الدولة	عدد المصارف
سورية	4

أثر المؤشرات المالية للمصارف في التجنب الضريبي  
(دراسة تجريبية على المصارف المدرجة في الأسواق المالية العربية)

10	مصر
12	الأردن
2	الكويت
1	البحرين
1	السعودية
4	أبو ظبي
3	سلطنة عمان
3	العراق

ويظهر الجدول التالي قيم الإحصاء الوصفي لمؤشر التجنب الضريبي للسلسلة الزمنية المدروسة

الجدول (2) قيم الإحصاء الوصفي لمؤشر التجنب الضريبي بين عامي 2018-2022 للبنوك عينة الدراسة

PROFITABILITY	OPERATING_REV_GROWTH	FINANCIAL_LEV	TAX_AVOIDANCE	name
2018-2022	2018-2022	2018-2022	2018-2022	Series
200	200	200	200	Observations
0.016844	0.124919	0.833050	0.234109	Mean
0.011475	0.086230	0.865103	0.228942	Median
0.174644	2.454154	0.948959	0.837772	Maximum

0.000380	-0.998996	0.088934	0.000637	Minimum
0.023179	0.374192	0.137533	0.171608	Std. Dev.

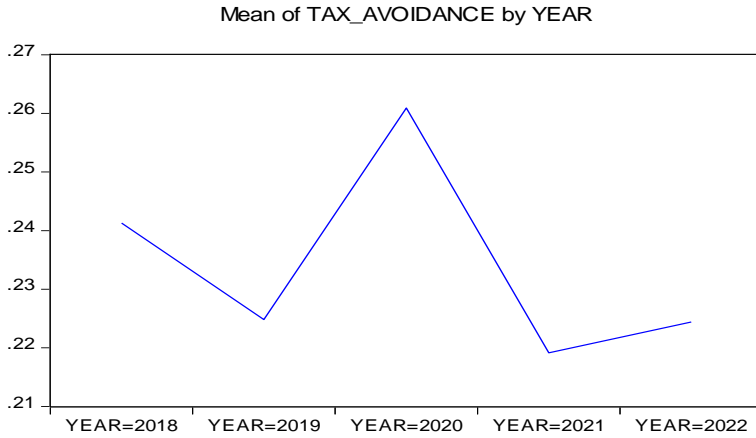
المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views

**1. مؤشر التجنب الضريبي (المتغير التابع):** بلغ متوسط مؤشر التجنب الضريبي خلال فترة الدراسة 0.234109 ، وتدل هذه القيمة على وجود تجنب ضريبي ولكن قريب من الحد المعياري وهو 0.25 وأن المصارف متجهة نحو التجنب الضريبي خلال الفترة المدروسة وهذا واضح من قيمة الوسيط وذلك عائد إلى ضعف كتلة الضرائب المدفوعة تجاه الربح في بعض المصارف أو بعض السنوات لدى بعض المصارف، وقد بلغت أعلى قيمة لمؤشر التجنب الضريبي 0.837772 وهي تخص بنك الشركة المصرفية المصرية في عام 2019 وهذا يبين أن البنك بحالة جيدة وليس لديه تجنب ضريبي، بينما بلغت ادنى قيمة 0.000637 وهي تخص بنك بيمو سورية في عام 2020 وهذا يثبت ان البنك بحالة تجنب كبيرة وذلك بسبب ارتفاع الربح مقارنة بحجم الضريبة المدفوعة.

ويظهر الشكل التالي تغير قيمة مؤشر التجنب الضريبي وفق متوسطات السنوات عينة الدراسة:

أثر المؤشرات المالية للمصارف في التجنب الضريبي  
(دراسة تجريبية على المصارف المدرجة في الأسواق المالية العربية)

الشكل (1) متوسط مؤشر التجنب الضريبي وفق السنوات



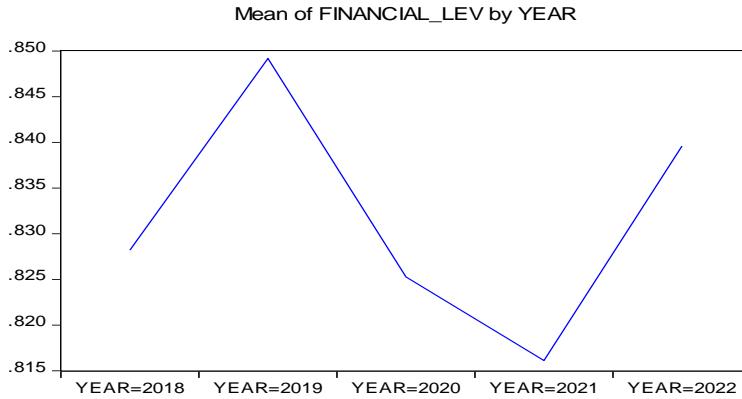
المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views

يبين الشكل أعلاه أن مؤشر التجنب الضريبي انخفض خلال فترة الدراسة، إذ انخفض بشكل واضح بين عامي 2018- 2022 وبذلك يمكن القول ارتفاع حالات التجنب الضريبي إذ ان القيم قد انخفضت عن 0.25 وهذا دليل على ان المصارف تتجه إلى التجنب الضريبي مع مرور الزمن ولكن هناك ارتفاع استثنائي في عام 2020 إذ شكلت المصارف الأردنية اعلى القيم في عام 2020.

2. **الرافعة المالية:** إن مؤشر الرافعة المالية يعبر عن إجمالي الالتزامات مقسوم إلى إجمالي الأصول، ويظهر الجدول التالي قيم الإحصاء الوصفي لمؤشر الرافعة المالية للسلسلة الزمنية المدروسة، وبلغ متوسط مؤشر الرافعة المالية خلال فترة الدراسة 0.833050 ، وتدل هذه القيمة على وجود ارتفاع في المتوسط العام وتدل على خطر نتيجة ارتفاع حجم الالتزامات وأن معظم المصارف ذات رافعة مالية مرتفعة خلال الفترة المدروسة وهذا واضح من قيمة الوسيط، وذلك عائد إلى ارتفاع حجم الالتزامات بشكل عام في المصارف، وقد بلغت أعلى قيمة لمؤشر الرافعة المالية 0.948958 وهي تخص البنك الأهلي المصري في عام 2022 وهذا يبين أن البنك بحالة خطرة ولديه التزامات كبيرة، بينما بلغت ادنى قيمة 0.088934 وهي تخص بنك الإمارات دبي في عام 2018 وهذا يبين أن البنك ضعيف في التزاماته وودائعه.

ويظهر الشكل التالي تغير قيمة مؤشر الرافعة المالية وفق متوسطات السنوات عينة الدراسة:

الشكل (1) متوسط مؤشر الرافعة المالية وفق السنوات



المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views

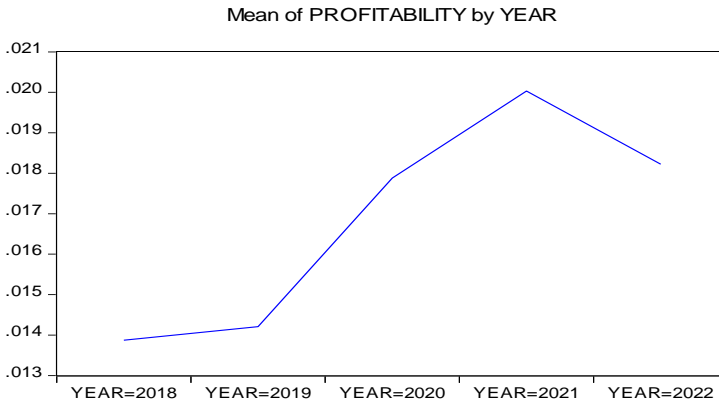
أثر المؤشرات المالية للمصارف في التجنب الضريبي  
(دراسة تجريبية على المصارف المدرجة في الأسواق المالية العربية)

يبين الشكل أعلاه أن مؤشر الرافعة المالية انخفض حتى عام 2021، إذ انخفضت بشكل واضح بين عامي 2019-2021 إلى قيم تقترب من 0.8، ونلاحظ أن القيم بقيت ضمن مجال 0.81-0.85 وهذا ما يدل على ارتفاع التزامات بعض المصارف

**3. الربحية:** إن مؤشر الربحية يعبر عن قسمة صافي الربح إلى إجمالي الأصول للبنك، ويظهر الجدول التالي قيم الإحصاء الوصفي لمؤشر الربحية للسلسلة الزمنية المدروسة، بلغ متوسط مؤشر الربحية خلال فترة الدراسة 0.016844، وتدل هذه القيمة على انخفاض في المتوسط العام وأن نصف المصارف ذات ربحية مقارنة خلال الفترة المدروسة وهذا واضح من قيمة الوسيط وذلك عائد إلى ثبات حجم المصارف خلال فترة الدراسة، وقد بلغت أعلى قيمة لمؤشر الربحية 0.174643 وهي تخص بنك قطر سورية في عام 2021 وهذا يبين أن البنك بحالة جيدة ولديه إمكانيات جيدة لتوليد الأرباح، بينما بلغت أدنى قيمة 0.000380 وهي تخص البنك التجاري الأردني في عام 2020 وهذا يبين أن البنك ليس لديه القدرة على توليد الأرباح، وذلك بسبب أزمة كورونا التي حدثت عام 2020.

ويظهر الشكل التالي تغير قيمة مؤشر الربحية وفق متوسطات السنوات عينة الدراسة، وهو على الشكل التالي:

الشكل (1) متوسط مؤشر الربحية وفق السنوات



المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views



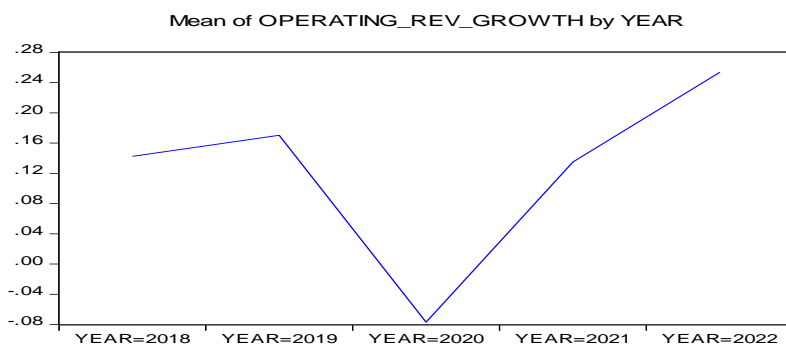
يبين الشكل أعلاه ان مؤشر الربحية ارتفع حتى عام 2021، حيث ارتفع بشكل واضح إلى قيم قاربت 2.0% وتعتبر ضعيفة نسبيا وذلك بسبب كبر حجم الأصول في المصارف ولكن هذا الارتفاع يدل على تطور المصارف مع الزمن من ناحية الربحية حتى ولو بنسب ضعيفة، وخاصة من قبل بعض المصارف

**4. نمو الإيرادات التشغيلية:** إن مؤشر نمو الإيرادات التشغيلية يعبر عن تطور البنك من عام إلى عام ، ويظهر الجدول التالي قيم الإحصاء الوصفي لمؤشر نمو الإيرادات التشغيلية للسلسلة الزمنية المدروسة، بلغ متوسط مؤشر نمو الإيرادات التشغيلية خلال فترة الدراسة 0.124919، وتدلل هذه القيمة على وجود ارتفاع في المتوسط العام وان معظم المصارف قد حققت قيم منخفضة خلال الفترة المدروسة وهذا واضح من قيمة الوسيط، وقد بلغت أعلى قيمة لمؤشر نمو الإيرادات التشغيلية 2.454154 وهي تخص بنك الأهلي المصري في عام 2021 وهذا يبين أن البنك حقق نمو جيد خلال عام 2021، بينما بلغت ادنى قيمة -

0.998996 وهي تخص بنك تنمية الصادرات المصري في عام 2020 وهذا يبين ان البنك بحاجة لدعم إيراداته، كما يعود ذلك لأزمة كورونا.

ويظهر الشكل التالي تغير قيمة مؤشر نمو الإيرادات التشغيلية وفق متوسطات السنوات عينة الدراسة:

الشكل (1) متوسط مؤشر نمو الإيرادات التشغيلية وفق السنوات



المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views

أثر المؤشرات المالية للمصارف في التجنب الضريبي  
(دراسة تجريبية على المصارف المدرجة في الأسواق المالية العربية)

يبين الشكل أعلاه أن مؤشر نمو الإيرادات التشغيلية انخفض بين عامي 2019 و 2020 وحقق قيم سالبة أما قبل فكان مستقر ومرتفع مما يدل على تراجع الأرباح وقد يعود ذلك إلى أزمة كورونا بشكل أساسي، ومن ثم ارتفع بشكل واضح إلى قيم مرتفعة وهذا ما يدل على تطور المصارف من ناحية حجم الأرباح.

## 2. نماذج التأثيرات والاختبارات الإحصائية المتعلقة بها

لاختبار فرضية الدراسة تم الاعتماد على تحليل البيانات اختيار نموذج الانحدار الأكثر تناسباً معها من خلال اختبارات المقارنة بعد التحقق من الاختبارات الإحصائية الدالة على سلامة متغيرات الدراسة الداخلة في النموذج وفي المرحلة الأخيرة التحقق من سلامة النموذج المستخرج وبنائه، يختبر التحليل فرضية العدم الآتية:

### • لا يوجد أثر جوهري للمؤشرات المالية في التجنب الضريبي.

ولاختبار الفرضية باعتبار (المؤشرات المالية: الرافعة المالية، نمو الإيرادات التشغيلية) متغيرات مستقلة، والتجنب الضريبي متغيراً تابعاً.

### ○ شروط تطبيق السلاسل الزمنية المقطعية:

إن من أهم شروط تطبيق السلاسل الزمنية هي التأكد من أن متغيرات الدراسة ليس لديها جذر للوحدة أو أنها مستقرة، بالإضافة إلى عدم وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة، وفيما يلي التحقق من شروط بانل.

### - اختبار جذر الوحدة لمتغيرات نموذج مؤشر التجنب الضريبي:

تم اختبار استقرار السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة بالاعتماد على اختبارات جذر الوحدة Unit Root والتأكد من مدى استقرار كل متغير على حدى عن طريق تطبيق اختبار ADF - Fisher - Chi-square، يبين الجدول التالي نتائج اختبار استقراره متغيرات النموذج:

الجدول (3): دراسة استقراريه متغيرات نموذج مؤشر التجنب الضريبي

Prob. **	Statistic	نوع المتغير	متغيرات النموذج
0.000	143.482	تابع	مؤشر التجنب الضريبي
0.005	116.364	مستقل	الرافعة المالية
0.000	164.385	مستقل	نمو الإيرادات التشغيلية
0.000	216.583	مستقل	الربحية

من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views

الملاحظ من النتائج السابقة عدم وجود جذر وحدة لكل من متغيرات الدراسة وبالتالي هي مستقرة يمكن اعتمادها بالنموذج.

#### - مصفوفة الارتباط

تستخدم مصفوفة الارتباط لإظهار العلاقة بين المتغيرات المستقلة للتأكد من عدم وجود ارتباط قوي فيما بينها، واختبار المتغيرات المدروسة وهي من النوع الكمي أي يناسبها معامل الارتباط بيرسون الذي يقيس درجة العلاقة بين متغيرين كميين، ووفق شروط البيانات المقطعية فإنه لا يجب أن يكون هناك ارتباط تام أو شبه تام بين المتغيرات المستقلة فيما بينها أي يتم استبعاد أحد المتغيرات الذي يرتبط ارتباطاً بأحد المتغيرات الأخرى بقيمة تتجاوز 90%، وفيما يلي مصفوفات الارتباط.

الجدول (4): مصفوفة الارتباط لمتغيرات نموذج مؤشر التجنب الضريبي

FINANCIAL _LEV	OPERATIN G_REV_GR OWTH	PROFITABI LITY	Probability
		1.000000	PROFITABILITY
		-----	

أثر المؤشرات المالية للمصارف في التجنب الضريبي  
(دراسة تجريبية على المصارف المدرجة في الأسواق المالية العربية)

	1.000000	0.139329	OPERATING_R EV_GROWTH
	-----	0.0491	
1.000000	-0.103021	-0.236456	FINANCIAL_LEV
-----	0.1466	0.0007	

من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views

نلاحظ من الجدول السابق أنه لا يوجد أي من المتغيرات ذات ارتباط تام أو فوق قيمة 90% وهذا دليل على استقلالية المتغيرات وعدم ارتباطها ببعضها بشكل قوي جداً، ومن ذلك يمكن إدخال جميع هذه المتغيرات في نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، وبذلك يكون قد تحقق الشرط الثاني من شروط بانل.

ومما سبق نستنتج أن الشروط محققة ويمكننا إدخال كافة المتغيرات في الدراسة.

○ نماذج انحدار التأثيرات والمفاضلة بينها:

تزدونا نماذج بانل بثلاث نماذج انحدار وهي نموذج انحدار التأثيرات المجمعة والثابتة والعشوائية ويتم المقارنة فيما بينها ليتم اتخاذ القرار في اعتماد أفضلها من ناحية تمثيل البيانات، وهي كما يلي:

**1- نموذج انحدار التأثيرات المجمعة:**

نورد النتائج التي تم الحصول عليها لنموذج انحدار التأثيرات المجمعة، وهي كما يلي:  
الجدول (5): مخرجات تحليل نموذج انحدار التأثيرات المجمعة لنموذج مؤشر التجنب الضريبي

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0006	-3.490568	0.514246	-1.795012	PROFITABILITY

0.2760	-1.092392	0.031116	-0.033991	OPERATING REV_GROWTH
0.0153	2.447500	0.086281	0.211173	FINANCIAL_LEV
0.2212	1.227335	0.075508	0.092673	C
8.901823	F-statistic	0.119914	R-squared	
0.000015	Prob(F-statistic)	0.106443	Adjusted R-squared	

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views

نستنتج من الجدول السابق بأن النموذج ذو دلالة إحصائية بعد مقارنة قيمة Prob لاختبار (F-statistic) مع قيمة مستوى الدلالة 0.05، حيث ان قيمة Prob أصغر من قيمة مستوى الدلالة، ونستنتج بأن المتغيرات المستقلة ذات الدلالة الإحصائية هي الربحية والرافعة المالية أما نمو الإيرادات التشغيلية ليست ذات دلالة إحصائية، وبالتالي يمكن القول بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرين ماليين فقط في مؤشر التجنب الضريبي بقوة تفسيرية 11.99%.

## 2- نموذج انحدار التأثيرات الثابتة:

نورد النتائج التي تم الحصول عليها لنموذج انحدار التأثيرات الثابتة، وهي كما يلي:

الجدول (6): مخرجات تحليل نموذج انحدار التأثيرات الثابتة لنموذج مؤشر التجنب الضريبي

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0011	-3.313450	0.483790	-1.603014	PROFITABILITY
0.4033	-0.837958	0.023899	-0.020026	OPERATING REV_GROWTH
0.6111	-0.509557	0.098456	-0.050169	FINANCIAL_LEV

أثر المؤشرات المالية للمصارف في التجنب الضريبي  
(دراسة تجريبية على المصارف المدرجة في الأسواق المالية العربية)

0.0003 3.675217 0.083099 0.305406 C

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

7.590560 F-statistic 0.670032 R-squared  
0.000000 Prob(F-statistic) 0.581760 Adjusted R-squared

E-Views المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج

نستنتج من الجدول السابق بأن النموذج ذو دلالة إحصائية بعد مقارنة قيمة Prob لاختبار (F-statistic) مع قيمة مستوى الدلالة 0.05، حيث ان قيمة Prob أصغر من قيمة مستوى الدلالة، ونستنتج بأن المتغيرات المستقلة ذات الدلالة الإحصائية هي الربحية أما الرافعة المالية ونمو الإيرادات التشغيلية ليست ذات دلالة إحصائية، وبالتالي يمكن القول بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر مالي واحد فقط ( الربحية ) في مؤشر التجنب الضريبي بقوة تفسيرية 67.00%.

3- نموذج انحدار التأثيرات العشوائية:

نورد النتائج التي تم الحصول عليها لنموذج انحدار التأثيرات العشوائية، وهي كما يلي:  
الجدول (7): مخرجات تحليل نموذج انحدار التأثيرات العشوائية لنموذج مؤشر التجنب الضريبي

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0002	-3.737843	0.453963	-1.696841	PROFITABILITY
0.2758	-1.092780	0.023359	-0.025527	OPERATING_REV_GR OWTH
0.6597	0.441054	0.087252	0.038483	FINANCIAL_LEV
0.0026	3.047727	0.076720	0.233822	C

Effects Specification

5.345360	F-statistic	0.075629	R-squared
0.001468	Prob(F-statistic)	0.061480	Adjusted R-squared

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views

نستنتج من الجدول السابق بأن النموذج ذو دلالة إحصائية بعد مقارنة قيمة Prob لاختبار (F-statistic) مع قيمة مستوى الدلالة 0.05، حيث ان قيمة Prob أصغر من قيمة مستوى الدلالة، ونستنتج بأن المتغيرات المستقلة ذات دلالة إحصائية هي الربحية أما المرافعة المالية ونمو الإيرادات التشغيلية ليست ذات دلالة إحصائية، وبالتالي يمكن القول بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر مالي واحد فقط (الربحية) في مؤشر التجنب الضريبي بقوة تفسيرية 7.5%.

#### 4- مرحلة المفاضلة بين النماذج:

ستتم المفاضلة بين النماذج الثلاث السابقة بواسطة اختبار F واختبار Hausman، وهي على الشكل التالي:

- اختبار F: تتم المفاضلة بين نموذج انحدار التأثيرات الثابتة ونموذج

التأثيرات المجمعة من خلال اختبار F حيث تكون:

❖ الفرضية العدم: إن نموذج انحدار التأثيرات المجمعة هو النموذج الأكثر ملاءمة للبيانات.

❖ الفرضية البديلة: إن نموذج انحدار التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملاءمة للبيانات.

يظهر الجدول التالي اختبار فيشير، وهو كما يلي:

أثر المؤشرات المالية للمصارف في التجنب الضريبي  
(دراسة تجريبية على المصارف المدرجة في الأسواق المالية العربية)

الجدول (8): اختبار F لنموذج مؤشر التجنب الضريبي

Prob.	d.f.	Statistic	Effects Test
0.0000	(39,157)	6.711489	Cross-section F
0.0000	39	196.204738	Cross-section Chi-square

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views

بعد مقارنة قيمة Prob لاختبار (F-statistic) Prob مع قيمة مستوى الدلالة 0.05، حيث أن قيمة Prob أصغر من قيمة مستوى الدلالة، وبذلك نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج انحدار التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملاءمة للبيانات.

- اختبار **Hausman**: تتم المفاضلة بين نموذج انحدار التأثيرات الثابتة

ونموذج التأثيرات العشوائية من خلال اختبار Hausman حيث تكون:

❖ **فرضية العدم**: إن نموذج انحدار التأثيرات العشوائية هو النموذج الأكثر ملاءمة للبيانات.

❖ **الفرضية البديلة**: إن نموذج انحدار التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملاءمة للبيانات.

الجدول (9): اختبار Hausman لنموذج مؤشر التجنب الضريبي

Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary
0.0278	3	12.54638	Cross-section random

المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views

بعد مقارنة قيمة Prob لاختبار (F-statistic) Prob مع قيمة مستوى الدلالة 0.05، حيث أن قيمة Prob أصغر من قيمة مستوى الدلالة، وبذلك نقبل الفرضية العدم القائلة بأن نموذج انحدار التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملاءمة للبيانات.

نستنتج مما سبق أن نموذج انحدار التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملاءمة للبيانات.



○ بناء النموذج:

يظهر الجدول الخاص بالتأثيرات الثابتة الجدول (6) قيمة معاملات النموذج للتأثيرات الثابتة والقدرة التفسيرية له، قيمة معامل التحديد تبلغ 0.6700 أي أن حوالي 67.00% من تغير قيمة مؤشر التجنب الضريبي هو بسبب التغير في المؤشرات المالية، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدلة 58.17% وتعتبر هذه القيمة هي أدق من السابقة وبالتالي فإن النموذج يفسر ما يقارب 58.17% من التغير في مؤشر التجنب الضريبي، أما باقي القيمة فهي عائدة لعوامل أخرى لم يتم اختبارها في هذا البحث. وفيما يلي دراسة أثر كل من المتغيرات المستقلة في قيمة مؤشر التجنب الضريبي:

○ بالنسبة للربحية:

- الفرضية العدم: لا يوجد أثر جوهري للربحية (PROFITABILITY) في مؤشر التجنب الضريبي.
- الفرضية البديلة: يوجد أثر جوهري للربحية (PROFITABILITY) في مؤشر التجنب الضريبي.

تبين أن قيمة Prob تساوي 0.0011 وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود أثر جوهري للربحية (PROFITABILITY) في مؤشر التجنب الضريبي.

○ بالنسبة نمو الإيرادات التشغيلية:

- الفرضية العدم: لا يوجد أثر جوهري لنمو الإيرادات التشغيلية (OPERATING\_REV\_GROWTH) في مؤشر التجنب الضريبي.
- الفرضية البديلة: يوجد أثر جوهري لنمو الإيرادات التشغيلية (OPERATING\_REV\_GROWTH) في مؤشر التجنب الضريبي.

أثر المؤشرات المالية للمصارف في التجنب الضريبي  
(دراسة تجريبية على المصارف المدرجة في الأسواق المالية العربية)

تبين أن قيمة Prob تساوي 0.4033 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية العدم التي تقر بعدم وجود أثر جوهري لنمو الإيرادات التشغيلية (OPERATING\_REV\_GROWTH) في مؤشر التجنب الضريبي.

○ بالنسبة الرافعة المالية:

- الفرضية العدم: لا يوجد أثر جوهري الرافعة المالية (FINANCIAL\_LEV) في مؤشر التجنب الضريبي.
- الفرضية البديلة: يوجد أثر جوهري الرافعة المالية (FINANCIAL\_LEV) في مؤشر التجنب الضريبي.

تبين أن قيمة Prob تساوي 0.6111 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية العدم التي تقر بعدم وجود أثر جوهري للرافعة المالية (FINANCIAL\_LEV) في مؤشر التجنب الضريبي.

• صيغة نموذج الانحدار:

بعد ما تبين أن جميع شروط تحليل الانحدار الخطي المتعدد محققة وأن بعض المتغيرات المستقل ذات معنوية إحصائية يمكننا كتابة صيغة نموذج انحدار التأثيرات العشوائية كما يلي:

$$Y = \beta_0 + \beta_1(\text{PROFITABILITY})$$

Y : المتغير التابع.  $\beta_0$  : الثابت.  $\beta_1$  : ثابت المتغيرات المستقلة.

ومن الجدول يمكننا استخراج معادلة الانحدار الخطي المتعدد وقد تم استبعاد الرافعة المالية ونمو الإيرادات التشغيلية كونها لا تحمل أثر في قيمة مؤشر التجنب الضريبي، ويكون النموذج على الشكل التالي:

$$Y = 0.3054 - 1.6030 (\text{PROFITABILITY})$$

ويمكن استنتاج حجم التأثير على المتغير التابع من خلال قيمة معامل الانحدار المرافقة له حيث أنه كلما كبرت قيمة معامل الانحدار كلما ازداد التأثير على المتغير التابع، ويكون هذا التأثير طردياً عندما تكون إشارة الثابت موجبة وعكسياً عندما تكون إشارة الثابت سالبة، ومن معادلتنا الأخيرة نستنتج أن الربحية لها تأثير سلبي في المتغير التابع، وأن الرافعة المالية ونمو الإيرادات التشغيلية تم استبعادها من النموذج بسبب عدم وجود دلالة احصائية لها في المتغير التابع.

## 11. الاستنتاجات والتوصيات

بعد اختبار الفرضيات تمكنت الباحثة من الوصول للعديد من النتائج أهمها:

1. تبين أن الربحية في المصارف تؤثر في التجنب الضريبي، إذ أنها تؤثر بشكل عكسي وتبلغ قيمة تأثيرها (1.6) ويفسر ذلك بأن المصارف لا تحاول تخفيض التزاماتها الضريبية عندما تحقق معدلات عالية من الربح بل تفضل بل تقوم بدفع الضرائب المترتبة عليها.
2. تبين أن الرافعة المالية في المصارف لا تؤثر في التجنب الضريبي ويفسر ذلك بأن تقوم بتمويل أنشطتها التشغيلية والاستثمارية بالقروض والديون وفقاً لاحتياجات المصرف وليس لذلك أي أثر في التجنب الضريبي.
3. تبين أن نمو الإيرادات التشغيلية في المصارف لا تؤثر في التجنب الضريبي وهذا لا يتفق مع الدراسات السابقة ويفسر ذلك باختلاف مجتمع البحث بين تلك الدراسة والدراسات السابقة.

التوصيات:

أثر المؤشرات المالية للمصارف في التجنب الضريبي  
(دراسة تجريبية على المصارف المدرجة في الأسواق المالية العربية)

---

1. المؤشرات المالية للمصرف وبشكل خاص الربحية تؤثر في التجنب الضريبي لذلك توصي الباحثة جميع المعنيين بالضرائب الانتباه إلى ربحية المصرف عند الرغبة بكشف أو ضبط التجنب الضريبي.
2. يمكن دراسة أثر عوامل أخرى في التجنب الضريبي قبل الإدارة المالية والتشريع الضريبي.
3. يمكن دراسة أثر المؤشرات المالية في التجنب الضريبي بالتطبيق على الشركات غير المالية.
4. يمكن دراسة أثر المؤشرات المالية في التجنب الضريبي بعد ضبط عمر المصرف.

## 11. قائمة المصادر والمراجع

AMINAH,C, SARI. Y, (2017)– The Influence of company Size, Fixed Asset Intensity, Leverage, Profitability, and Political AFEB Review Accounting. connection on Tax Avoidance. 2(2). 30-43

AL BATRAN, A, 2013– The relationship between equality between income distribution and economic growth: an applied study on a group of countries for the period (1980–2010). Palestine AL–Azhar University (Arabic).

BADRAWI, SH, 2015– The impact of exchange rate system on economic growth in developing countries: An econometric study using Panel data for a sample of 18 developing countries (1980–2012). Algeria. Abi Bakr Belkaid University Tlemcen (Arabic).

BERENT , T, (2020)– The Financial leverage paradox. *Argumenta oeconomica*, 1(44). 301–319.

DARSANI, P, SUKARTHA, M. (2021)– The Effect of Institutional Owership, Leverage and Capital Intensity Ratio on Tax Avoidanc. *Journal of Humanities and social science Research*. 5(1). 13–22.

DEWI, K, YASA, G, (2020)– The Effects of Executive and company characteristics on Tax Aggressivenes. *Journal Ilmiah Akuntansi dan Bisnis*. 15(2). 280–292.

DAKHLI, A, (2021)– The Impact of Ownership Structure on Corporate Tax Avoidance With Corporate Social responsibility as mediating variable. *Journal of Financial Crime*. 10(7). 1–17.

ALDASOKI, F, 2023– The interactive relationship between earnings management and tax avoidance and its reflection on the value of the company. Scientific Journal of Accounting Studies. 5(3), P 5–70. (Arabic).

FAUZAN; W, DYAH, N, NASHIROTUN– (2017). The Effect of Audit Committee, Leverage, Return on Assets, Company size, and sales Growth on Tax Avoidance. Journal Riset Akuntansi dan Kenangan Indonesia. 4(3). 171–185.

HASAN, A, SHOMAN, A, 2013– Analyzing the long-term equilibrium relationship using unit root tests and the method of integrating autocorrelated models and hysteresis. Journal of Economic Science. 9 (34), P 33–43.(Arabic).

HASON, H, 2022– Analyzing and measuring the internal factors affecting the profitability of commercial banks. Leadership and Business Magazine. 3(1), P 297–318.(Arabic).

Kasim, F, Saad, N- (2019). Determinants of Corporate Tax Avoidance Strategies among Multinational Corporation in Malaysia. International Journal of Research in Studies and Management. 6(5). 1-6.

ALMALKI, S 2013. The relationship between the size of the industrial facility and technical progress in the Kingdom of Saudi Arabia. Kingdom of Saudi Arabia: King Saud University. (Arabic).

Mocanu, M, Constanin, S, Raileanu, V- (2021). Determinants of tax avoidance – evidence on profit tax paying companies in Romania. Economic Research. 34(1). 2013-2023.

ALSSAFAR, H 2016- The impact of cash liquidity on banks profitability. College of Business Administration. Syria. (Arabic).

SAMSON, A; DIKKO, H, AKINWANDE, M- (2015). Variance Inflation Factor: As a Condition for the Inclusion of Suppressor Variable(s). Journal of Statistics. 1 (5).754-767.

Schwarte, L, Boer, C, Schober,P – (2018). Correlation Coefficients: Appropriate Use and Interpretation .Journal of Statistics,126 (5). 1763–1768.

SURANTO, S., WIDJAJA, B., & OKTAVIANI, R– (2021). The Effect of Corporate Governance on Tax Avoidance: The Role of Profitability as a Mediating Variable. Journal of Asian Finance, Economics and Business. 8(3). 217–227.

SUSANTI, M., DEWI, S., SUFIYATI, S., & SUSANTO, L– (2022). The Effect of sales Growth, Profitability, and company size on leverage. Advances in social Science, education and Humanities Research, (65)5, 660–668.



## محددات سياسات الانضباط المالي في الجمهورية العربية السورية

الدكتور رضوان العمار\*

الدكتور علي أحمد\*\*

آلاء سلمان\*\*\*

### مستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل محددات بداية سياسات الانضباط المالي في الجمهورية العربية السورية، وذلك من خلال تقييم العوامل الاقتصادية، المالية، والسياسية المؤثرة كالتضخم، نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، نسبة الإيراد الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة، الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجلس الشعب. وذلك لفهم العوامل التي تؤثر على اتخاذ قرارات السياسة المالية العامة وتحليل تأثيرها على الاقتصاد. تم استخدام بيانات سنوية للفترة الزمنية (1990-2020)، وتم تطبيق نموذج LOGIT وذلك للتحقق من محددات بدء سياسات الانضباط المالي المقاسة من خلال حلقات الانضباط المالي، والتي تم تحديدها باستخدام رصيد الموازنة المعدل دورياً  $Cyclically\ Adjusted\ Primary\ Balance$  (CAPB). وتم استخدام كل من اختباري WALD و Hosmer-Lemeshow للتحقق من جودة النموذج. خلصت الدراسة إلى أنه تلعب المتغيرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والتغيرات السياسية دوراً في بدء تطبيق سياسات الانضباط المالي في الجمهورية العربية السورية.

\* أستاذ، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية.

\*\*مدرس، قسم الإحصاء، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية [ali.ahmad@yahoo.com](mailto:ali.ahmad@yahoo.com)

\*\*\* طالبة دراسات عليا (دكتوراه)، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة

اللاذقية. [aalaa.salman@tishreen.edu.sy](mailto:aalaa.salman@tishreen.edu.sy)

الكلمات المفتاحية: سياسات الانضباط المالي، الرصيد الأولي المعدل دورياً، محددات بدء سياسات الانضباط، نموذج LOGIT.

## Determinants of Fiscal consolidation Policies in the Syrian Arab Republic

Dr. Radwan Alamar \*

Dr. Ali Ahmad \*\*

Aalaa Salman \*\*\*

### Abstract

This study aims to analyze the determinants of the initiation of fiscal consolidation policies in the Syrian Arab Republic by evaluating the economic, financial, and political factors affecting these policies. These include inflation, the ratio of government expenditure to real GDP, the ratio of government revenue to real GDP at constant prices, presidential elections, and parliamentary elections. The goal is to understand the factors influencing public financial policy decisions and assess their impact on the economy.

The study uses annual data for the period 1990-2020 and applies the LOGIT model to investigate the determinants of initiating fiscal consolidation policies, measured through fiscal consolidation episodes identified by the Cyclically Adjusted Primary Balance (CAPB). The WALD and Hosmer-Lemeshow tests are applied to assess the model's quality. The study concludes that macroeconomic variables and political changes play a significant role in triggering fiscal consolidation policies in the Syrian Arab Republic.

---

\* Professor, Dept. Banking & Financial Sciences, Economy Faculty, Iatakia University.

\*\* Lecturer, Dept. Economics & Planning, Economy Faculty, Iatakia University  
[.ali.ahmad@yahoo.com](mailto:ali.ahmad@yahoo.com)

\*\*\* PhD Student, Dept. Banking & Financial Sciences, Economy Faculty, Iatakia University. [aalaa.salman@tishreen.edu.sy](mailto:aalaa.salman@tishreen.edu.sy)

**Keywords:** Fiscal Consolidation policy, Cyclically Adjusted Primary Balance, Determinants of consolidation start, LOGIT Model.

## 1. المقدمة

في ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة على الاقتصادات العالمية، أصبحت سياسات الانضباط المالي ضرورة ملحة لتحقيق استدامة مالية وتخفيف الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية والسياسية. إذا يمثل العجز المالي والديون العامة المتزايدة عقبات رئيسية أمام الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام. في هذا السياق تحظى دراسة محددات سياسات الانضباط المالي بأهمية خاصة لفهم العوامل التي تؤثر على اتخاذ قرارات السياسة المالية العامة وتحليل تأثيرها على الاقتصاد.

يتم تحديد الدافع الأولي لبدء سياسات الانضباط المالي مع خلال مجموعة من العوامل، بناءً على عدد من الدراسات كـ [13]، [3]، [15]، [1]، و [2]، وهي:

- تمثل المجموعة الأولى، متغيرات الاقتصاد الكلي: حيث يتأثر تطبيق سياسات الانضباط المالي بظروف الاقتصاد الكلي للبلد، والتي تساهم في تحديد بداية الانضباط، مدته، وسرعة تطبيق السياسة. تشمل هذه العوامل كل من الإنفاق على الاستهلاك الشخصي، مدفوعات الفوائد، والتضخم.
- تمثل المجموعة الثانية، المحددات المالية: حيث تحدد كيفية تقديم الانضباط المالي، بالإضافة إلى تكوينه وحجمه. تشمل هذه المحددات كل من نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- تشمل المجموعة الثالثة، العوامل السياسية: حيث يشكل التوجه السياسي لسلطة الحكومات المنتخبة حديثاً عاملاً هاماً ومؤثراً على بداية سياسات الانضباط المالي. إذ تدل العوامل السياسية على الفترة الانتخابية التي جرت فيها الانتخابات.

وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل محددات بداية سياسات الانضباط المالي في الجمهورية العربية السورية، وذلك من خلال تقييم العوامل الاقتصادية، المالية

والسياسية المؤثرة كالتضخم، نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، نسبة الإيراد الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة، الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجلس الشعب.

من خلال التحقق من محددات سياسات الانضباط المالي، يمكن أن يساهم البحث في معرفة ما يحفز تطبيق سياسات الانضباط المالي، وذلك لتهيئة الظروف الاقتصادية لجعل عملية الانضباط المالي أقل ضرراً على الاقتصاد السوري، الأمر الذي يعد شرطاً لنمو مستدام يساهم بازدياد الادخار الحكومي وزيادة الأصول المملوكة للدولة وبالتالي ارتفاع الدخل القومي مستقبلاً.

## 2. مشكلة البحث:

يمكن التعبير عن مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية:

1- كيف تؤثر المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل التضخم على احتمالية تطبيق

سياسات الانضباط المالي في سورية؟

2- ما هو تأثير المتغيرات المالية مثل نسبة الإيرادات والنفقات الحكومية إلى

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على احتمالية تنفيذ سياسات الانضباط المالي؟

3- هل للمتغيرات السياسية، مثل الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجلس الشعب،

دور في اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسات الانضباط المالي؟

## 3. هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال تطبيق نموذج

LOGIT وذلك للتحقق من محددات بدء سياسات الانضباط المالي المقاسة من خلال

حلقات الانضباط المالي، والتي تم تحديدها باستخدام رصيد الموازنة المعدل دورياً

(CAPB) Cyclically Adjusted Primary Balance.

## 3. أهمية البحث

يوفر البحث قيمة إلى الأدب الاقتصادي والمالي من خلال تقديم تحليل متعمق

لسياسات الانضباط المالي ومحددات بدايتها. يمكن أن يستفيد الباحثون والأكاديميون من

النتائج والمناهج المستخدمة في هذا البحث لتعزيز فهمها للسياسات المالية في الدول النامية والتي تعاني من الاضطرابات الاقتصادية والسياسية.

من الناحية العملية والتطبيقية، قد يساهم البحث في تقديم رؤية تحليلية جديدة حول كيفية تحسين استدامة السياسات المالية في سوريا من خلال فهم محددات بدء سياسات الانضباط المالي.

#### 4. الدراسات السابقة

دعمت العديد من الأدبيات أهمية التحقق من محددات سياسات الانضباط المالي، ومعرفة ماهي تأثيراتها المحتملة. حيث هدفت دراسة (2017) Hallett & Weymark بعنوان " *Fiscal Discipline and Economic Stability: The Role of Non-Linear Policies in the Euro Area* " إلى تحليل دور السياسات المالية غير الخطية، أي السياسات التي تتكيف مع الظروف الاقتصادية، في تحقيق الانضباط المالي والاستقرار الاقتصادي في منطقة اليورو. كما ركزت على تأثير هذه السياسات على استدامة الديون والسيطرة على التضخم. تم استخدام بيانات سنوية للفترة الزمنية (2008-2016)، كما واستخدم الباحثون نماذج اقتصادية غير خطية لتقييم كيفية استجابة السياسات المالية في منطقة اليورو لمختلف الظروف الاقتصادية. ونماذج دالة رد الفعل المالي ونموذج LOGIT لملاحظة التغيرات في السياسات بناءً على الأوضاع الاقتصادية. خلصت الدراسة أن بدء تطبيق سياسات الانضباط المالي ارتبط بفترة ارتفاع التضخم وزيادة البطالة، خاصة في البلدان التي كانت تعاني من دين عام مرتفع. وبرزت أهمية تبني سياسات مالية غير خطية لمواجهة الصدمات الاقتصادية وتحقيق استقرار مالي على المدى الطويل.

كما هدفت دراسة (2017) Reich & Müller بعنوان " *On the Determinants of Fiscal Consolidation Success: A Bayesian Approach* " إلى فهم الأسباب والمتغيرات التي أسهمت في نجاح استراتيجيات الانضباط المالي. تم استخدام بيانات زمنية للفترة الزمنية (1990-2016). اعتمدت الدراسة على منهجية بايزية Bayesian Approach في تحليل البيانات. واستخدمت هذا النهج

الإحصائي لدمج المعلومات السابقة حول سياسات الانضباط المالي مع البيانات الجديدة لتحديد العوامل المؤثرة على البدء. خلصت الدراسة إلى أن سياسات التقشف المالي أكثر نجاحاً من غيرها، من خلال تحليل مجموعة واسعة من المتغيرات الاقتصادية والسياسية باستخدام منهج بايزي. وأنه كان من أهم محددات بدأ سياسات الانضباط المالي، هو وجود حكومة قوية مدعومة بالسياسات النقدية، بالإضافة إلى خفض الإنفاق على الضمان الاجتماعي والإعانات.

في حين هدفت دراسة (Guajardo et al (2014 بعنوان *Expansionary Austerity? International Evidence* إلى دراسة محددات بدء تطبيق سياسات الانضباط المالي. كما استخدمت بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1978 ولغاية 2009. استخدم الباحثون أيضاً نموذج LOGIT لتحديد العوامل التي تؤثر على بدء سياسات الانضباط، مع التركيز على المحددات السياسية والاقتصادية. كما وخلصت الدراسة أنه تباطؤ النمو الاقتصادي، ارتفاع مستويات الديون، ارتفاع مستويات التضخم، وازدياد فجوة الإنتاج قد كانت من محددات بدء تطبيق سياسات الانضباط المالي لـ 17 دولة صناعية.

كما هدفت دراسة (Devries et al. (2011 بعنوان *A New Action-Based Dataset of Fiscal Consolidation* إلى فهم ماهي المتغيرات التي ساهمت ببدء تطبيق سياسات انضباط مالي، وماهي الأحداث والمحفزات التي أدت اتخاذ قرارات تقشفية. تم استخدام بيانات سنوية للفترة الزمنية (1978-2009). استخدمت الدراسة تحليل الانحدار لتحليل المحددات التي أثرت في بدء سياسات الانضباط المالي، وإنما ركزت أكثر على تقييم السياسات من خلال تتبع آثارها. توصلت الدراسة إلى أن الأزمات المالية كانت محركاً لبدء سياسات الانضباط المالي، حيث دفعت الأزمات الدول إلى تبني سياسات تقشفية لتقليل العجز المالي والسيطرة على مستويات الدين. كما أشار الباحثين إلى أن الدول التي تبنت قواعد مالية صارمة قبل الأزمات كانت أكثر قدرة على تنفيذ سياسات الانضباط المالي بعد الأزمة.

كما وهدفت دراسة (Larch & Turrini (2010 بعنوان *Received wisdom and beyond: Lessons from fiscal consolidation in the EU* إلى

تقييم المحددات والتأثيرات المرتبطة ببدء سياسات الانضباط المالي. تم تحليل تجارب دول الاتحاد الأوروبي في تنفيذ سياسات الانضباط المالي خلال الفترة الزمنية من 1970 إلى 2008. تم الاعتماد على مجموعة من التحليلات الإحصائية والاقتصادية لتقييم محددات البدء في سياسات الانضباط المالي، وذلك من خلال تحليل البيانات المتاحة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وتم تطبيق نماذج الانحدار المختلفة لتقييم التأثيرات الاقتصادية والمالية لسياسات الانضباط على الدول المعنية. خلصت الدراسة أن بدء سياسات الانضباط المالي كان مرتبطاً بتدهور الأوضاع المالية العامة وارتفاع مستويات الديون السيادية. كما أن التغييرات السياسية التي عكست تطلعات جديدة للإدارة الاقتصادية كانت عاملاً مؤثراً في بدء هذه السياسات. كما وأن الدول التي كانت تتوقع نمواً اقتصادياً ضعيفاً اعتبرت أكثر استعداداً لتبني سياسات مالية انضباطية.

وهدفنا دراسة (2001) Von & Strauch بعنوان "Fiscal

*Consolidations: Quality, Economic Conditions, and Success* والتي تم إجراؤها على دول الاتحاد الأوروبي، إلى تحليل العوامل المحددة لبدء سياسات الانضباط المالي وتقييم جودة ونجاح هذه السياسات. الدراسة ركزت على كيفية تأثير جودة السياسة المالية (كالتوازن بين الإيرادات والنفقات) والظروف الاقتصادية (مثل النمو الاقتصادي والتضخم) على بدء ونجاح هذه السياسات. تناولت الدراسة الفترة الزمنية من 1960 إلى 1998، حيث تم تحليل تجارب العديد من الدول الأوروبية. تم استخدام نماذج LOGIT في الدراسة لتحليل العوامل المحددة التي تؤثر على اتخاذ القرار ببدء سياسات الانضباط المالي. ساعد النموذج في فهم تأثير العوامل الاقتصادية المختلفة على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية. والتي أشارت إلى أن الدول التي واجهت ضغوطاً مالية عالية، كارتفاع معدلات الفائدة والديون السيادية، كانت أكثر احتمالاً لبدء سياسات الانضباط المالي. كما أن التغييرات في الحكومات، وخاصة عندما تتبنى الحكومات الجديدة سياسات اقتصادية أكثر تحفظاً، كانت أكثر مؤشراً لبدء سياسات الانضباط المالي.

فيما يتعلق بسورية فقد هدفت دراسة سفور (2024) بعنوان: " دور السياسة

المالية في تحديد مستوى الأسعار في سورية" إلى دراسة العلاقة بين كل من الدين العام

والعرض النقدي والدين العام ومستوى الأسعار، وقد اعتمدت الباحثة على الإطار النظري للمالية العامة في تحديد مستوى الأسعار، وتختلف الدراسة بإجراء الاختبار القياسي لهذه العلاقة في سورية خلال الفترة (2006-2018) باستخدام المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على برنامج (Eviews<sup>12</sup>) في تقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي باعتماد طريقة مربعات الصغرى لبيان فيما إذا يوجد أثر للدين العام على كل من العرض النقدي ومستوى الأسعار.

خلصت الدراسة إلى وجود أثر معنوي وطردى للدين العام على كل من مستوى أسعار والعرض النقدي، وبالتالي تلعب السياسة المالية دوراً في تحديد مستوى الأسعار، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تحقيق التنسيق الفعال بين السلطتين النقدية والمالية، وإضفاء قدر هام من الاستقلالية للبنك المركزي والقيام بإصلاحات هيكلية لتحقيق ذلك، مع التزامن في العمل على تحقيق الضبط المالي، وزيادة الوعي والعمق المالي، إلى جانب تطوير السوق المالية لتمكين إدارة الدين العام من الحصول على مصادر تمويل متنوعة

كما وهدفت دراسة رجب (2015) بعنوان: " تحليل دور النفقات العامة وأثرها في عدالة توزيع الدخل القومي في الجمهورية العربية السورية" إلى تحليل دور الدولة في الحياة الاقتصادية وبخاصة في مجال الخلفية التي تقوم عليها فلسفة التوجهات الحكومية حيال السياسة المالية من خلال مقارنة هذا الواقع مع المحددات التي وضعتها الخطة الخمسية العاشرة (2006-2010) وذلك من خلال دراسة وتحليل أوجه الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية العامة. ولتحقيق أهداف الدراسة المتمثلة بتحليل وتقييم الدور التوزيعي للموازنة العامة كنفقات وتحديد تأثيرها على فئات الدخل المختلفة قمنا بدراسة النفقات وتحليلها بشكل تفصيلي ومقارنة التطورات المالية خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة بالمقارنة بسنوات الخطة الخمسية التاسعة ثم دراسة أثر الإنفاق الحكومي في سورية على العدالة الاجتماعية. وخلصت نتائج الدراسة إلى أن توزيع غير العادل وكذلك وجدنا بأن الموازنة الحالية تعاني من قصور وتركز على جانب المدخلات دون الاهتمام بجانب المخرجات. وفي المحصلة أفضى البحث إلى بعض المقترحات المتعلقة بضرورة



الإصلاح المالي ودراسة الجدوى الاقتصادية لأي إنفاق حكومي لإنجاز الأهداف الاقتصادية والمالية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

بالتالي، تشير الأدبيات إلى أن الدول تبدأ في تطبيق سياسات الانضباط المالي عادةً ما يكون استجابة لضغوط مالية عالية، مثل ارتفاع معدلات العجز والدين العام أو الأزمات المالية. بالإضافة إلى العوامل السياسية، مثل التغييرات في الحكومات والتوقعات الاقتصادية السلبية، تلعب أيضاً دوراً في بدء هذه السياسات. إلى جانب وجود القواعد المالية الصارمة والمؤسسات القوية التي تسهم في نجاح هذه السياسات على المدى الطويل.

ما يميز دراستنا الحالية أن معظم الدراسات السابقة ركزت على دول الاتحاد الأوروبي أو دول صناعية أخرى، في حين أن هذه الدراسة تركز على سورية. هذا الاختلاف في السياق الجغرافي يجعل الدراسة مختلفة، خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي مرت بها سورية. بالإضافة إلى استخدام لرصيد الموازنة المعدل دورياً كمقياس للانضباط المالي يعد ميزة إضافية، حيث أن هذا المقياس يعتبر أكثر دقة في تقييم السياسات المالية لأنه يأخذ في الاعتبار التقلبات الدورية في الاقتصاد.

## 5. البيانات وطرائق البحث

نعرض في هذا الجزء المنهجية المستخدمة للإجابة عن التساؤلات البحثية من حيث معرفة كيف تؤثر المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل التضخم، والمتغيرات المالية مثل نسبة الإيرادات والنققات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي على احتمالية تنفيذ سياسات الانضباط المالي المقاسة باستخدام الرصيد الأولي المعدل دورياً. بالإضافة إلى معرفة دور الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجلس الشعب في بدء سياسات الانضباط المالي.

### 1.5. البيانات

في هذه الدراسة تم استخدام سلاسل زمنية للمتغيرات، وتم جمع بيانات بتكرارات سنوية حول متغيرات محل الدراسة. تم اعتماد الفترة الزمنية منذ عام 1990 حتى عام 2020.

## 2.5. المتغيرات وطريقة قياسها

ويعرض الجدول (1) الفترة الزمنية لكل متغير من المتغيرات إلى جانب مصدر البيانات للفترة المدروسة من عام 1990 ولغاية 2020.

الجدول 1: المتغيرات المستخدمة في قياس حلقات الانضباط المالي في سورية

المتغيرات	رمز المتغير	الفترة الزمنية	مصدر البيانات
الرصيد الأولي المعدل دورياً	CAPB	1990 ولغاية 2020	تم حسابه من خلال المعادلة <sup>1</sup> $CAPB = R_{ca} - G_{pca}$
معدل التضخم	INFL	1990 ولغاية 2020	المكتب المركزي للإحصاء
النفقات الحكومية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة	EXP/RGDP	1990 ولغاية 2020	قطع حسابات الموازنات العامة للدولة للسنوات المذكورة
الإيرادات الحكومية كنسبة	REV/RGDP	1990 ولغاية 2020	قطع حسابات الموازنات العامة للدولة للسنوات المذكورة

<sup>1</sup> يمثل الرصيد الأولي المعدل دورياً الفرق بين الإيرادات العامة المعدلة دورياً والنفقات العامة الأولية المعدلة دورياً. يتم الحصول على النفقات الأولية المعدلة دورياً وفقاً للعلاقة التالية:

$$G_{pca} = G \left( \frac{Y^*}{Y} \right)^\beta; \beta > 0$$

حيث:  $G_{pca}$  النفقات الحكومية الأولية المعدلة دورياً،  $G$  النفقات الحكومية الأولية،  $Y^*$  الناتج المحلي الإجمالي الممكن،  $Y$  الناتج المحلي الإجمالي الاسمي،  $\beta$  حساسية النفقات الحكومية الأولية لفجوة الناتج يتم الحصول على الإيرادات الحكومية المعدلة دورياً وفقاً للعلاقة التالية:

$$R_{ca} = R \left( \frac{Y^*}{Y} \right)^\alpha; \alpha > 0$$

حيث:  $R_{ca}$  الإيرادات الحكومية المعدلة دورياً،  $R$  الإيرادات الحكومية،  $Y^*$  الناتج المحلي الإجمالي الممكن،  $Y$  الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، تمثل المعلمة  $\alpha$  حساسية الإيرادات الحكومية لفجوة الناتج

			من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
متغير وهمي يأخذ القيمة 1 عند إجراء انتخابات وقيمة 0 فيما عدا ذلك	1990 ولغاية 2020	POPELCL	انتخابات مجلس الشعب
متغير وهمي يأخذ القيمة 1 عند في سنة إجراء انتخابات وقيمة 0 فيما عدا ذلك	1990 ولغاية 2020	PRESEL	الانتخابات الرئاسية

المصدر: إعداد الباحثة

### 3.5. الأساليب القياسية المتبعة

لتحديد حلقات الانضباط المالي المطبقة في سورية تم تطبيق اختبار Augmented Dickey Fuller (ADF)، PP، Dickey Fuller (1992) Zivot and Andrews للتحقق من استقرارية المتغيرات. كما تم نموذج LOGIT، لمعرفة للتحقق من المتغيرات التي قد تؤدي إلى بدء تطبيق سياسات الانضباط المالي. بالإضافة إلى تطبيق كل من اختبار WALD، واختبار Hosmer-Lemeshow للتحقق من جودة النموذج.

1.3.5. اختبارات جذر الوحدة:

1- اختبار Augmented Dickey Fuller (ADF):

يعتبر اختبار ديكي-فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller (1981) من أهم اختبارات جذر الوحدة المستخدمة على نطاق واسع في الدراسات العملية، ويستند اختبار ADF على تقدير المعادلات الثلاثة التالية (Asteriou & Hall, 2007):

1- المعادلة (1) وهي تعبر عن نموذج السير العشوائي Random Walk model

وهو نموذج بدون ثابت وبدون اتجاه:

$$\Delta y_t = \gamma y_{t-1} + \sum_{j=1}^p (\delta_j \Delta y_{t-j}) + e_t \quad (1)$$

2- المعادلة (2) وهي تضيف ثابت للمعادلة Intercept or drift:

$$\Delta y_t = \alpha + \gamma y_{t-1} + \sum_{j=1}^p (\delta_j \Delta y_{t-j}) + e_t \quad (2)$$

3- المعادلة (3) وهي تشمل ثابت واتجاه عام معاً:

$$\Delta y_t = \alpha + \beta T + \gamma y_{t-1} + \sum_{i=1}^p (\delta_i \Delta y_{t-i}) + e_t \quad (3)$$

تشير المعاملات في المعادلات الثلاث السابقة إلى أن  $\Delta y_t$  تمثل الفروقات الأولى للمتغير،  $\alpha$  يمثل ثابت المعادلة،  $T$  تمثل الاتجاه (Trend)،  $\beta$  تمثل معامل الاتجاه الذي سيعمل على تقديره،  $\gamma$  تمثل المعامل الذي سيظهر من خلاله فيما إذا كانت السلسلة تحوي جذر وحدة أم لا، وهو ما سيتم التركيز عليه،  $p$  تمثل فترة التأخير المتعلقة بعملية الانحدار الذاتي للفروق الأولى،  $e_t$  المتغير العشوائي المستقل والمتجانس.

تنص الفرضية العدم للاختبار على وجود جذر وحدة في السلسلة الزمنية، في حين تنص الفرضية البديلة على عدم وجود جذر وحدة وبالتالي السلسلة مستقرة.

2- اختبار فيليبس بيرون Phillips-Peron (PP) test:

قدم فيليبس \_ بيرون (1988) اختبار (PP) للتعامل مع هذه المشكلة بدلاً من التعامل مع هيكلية مرتبطة ذاتياً كذلك التي يقوم عليها اختبار (ADF) والذي يصنف بأنه اختبار معلمي (Parametric) ويعتمد على مقارنة هيكلية لنموذج ARIMA فيما يتعلق بالأخطاء ضمن نموذج الانحدار. على غرار اختبار (ADF) يعتبر اختبار (PP) اختباراً لا معلمي (Non-Parametric test) ويعطى بالمعادلة التالية:

$$\Delta y_t = \alpha + \gamma y_{t-1} + e_t \quad (4)$$

تنص الفرضية العدم للاختبار على وجود جذر وحدة في السلسلة الزمنية، في حين تنص الفرضية البديلة على عدم وجود جذر وحدة وبالتالي السلسلة مستقرة

3- اختبار جذر الوحدة Zivot and Andrews (1992)

لقد طوّر Zivot and Andrews (1992) طرق للبحث عن الاختلالات الهيكلية في السلاسل الزمنية. هنالك ثلاثة معادلات لاختبار Zivot and Andrews وهي (Narayan and Smyth, 2004):

1- المعادلة A وهي تسمح لتغير بمقدار وحدة زمنية في ثابت المعادلة؛

$$y_t = a_0 + a_1 DU_t + d(DTB)_t + \beta_t + \rho x_{t-1} + \sum_{i=1}^p \phi \Delta x_{t-1} + e_t \quad (5)$$

2- المعادلة B وهي تسمح لاختلال في ميل المعادلة؛

$$y_t = a_0 + \gamma DT_t^* + \beta t + \rho y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \phi \Delta x_{t-1} + e_t \quad (6)$$

3- المعادلة C وهي تسمح لاختلال في الثابت والميل معاً.

$$y_t = a_0 + a_1 DU_t + d(DTB)_t + \gamma DT_t^* + \beta t + \rho y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \phi \Delta x_{t-1} \quad (7)$$

حيث يمثل  $TB$  الكسر الهيكلي. يمثل  $DU_t$  متغير وهمي والذي يظهر التغير وفي ظل وجود ثابت والذي يأخذ القيمة (1) في حال  $t > TB$  والقيمة (0) عدا ذلك.  $DT_t^*$  متغيرات وهميان يظهران التغير في ظل وجود اتجاه والذي يأخذ القيمة (1) في حال  $DT_t^* = t - TB$  or  $DT_t^* = t$  if  $t > TB$ ، والقيمة (0) عدا ذلك.

تنص الفرضية العدم لاختبار جذر الوحدة وفق المعادلات الثلاثة على كون  $\rho=0$ ، الأمر الذي يشير لوجود جذر وحدة في السلسلة الزمنية بدون وجود اختلال هيكلي. أما الفرضية العدم فهي تنص على  $\rho < 0$ ، وهو ما يشير لكون السلسلة مستقرة بوجود اختلال هيكلي واحد.

### 2.3.5. نموذج LOGIT:

تم تقديم الانحدار اللوجستي لأول مرة بواسطة Joseph Berkson في عام 1944 كطريقة لمعالجة المشاكل المتعلقة بالنماذج الاحتمالية الخطية. وقد أصبح أساساً في التحليل الإحصائي بفضل قوته وسهولة تفسيره. تطورت المنهجية مع التقدم في التقنيات الحسابية، مما جعلها متاحة لمجموعات البيانات الكبيرة والنماذج المعقدة. كما تمكن نموذج LOGIT من تجاوز مشاكل وقيود نموذج LPM، وذلك نتيجة الاعتماد على دالة تحويل نموذج الانحدار بشكل فعال بحيث تكون القيم الملائمة محدودة بين (0 و 1) إذ يظهر النموذج بشكل حرف S (Brooks, 2012, Yang et al., 2013). يتم تقدير النموذج على الشكل التالي:

$$\begin{aligned} LOGIT(P_i) &= \ln\left(\frac{P_i}{1 - P_i}\right) \\ &= \alpha_0 + \alpha_1 X_1 + \alpha_2 X_2 + \dots + \alpha_K X_K + u_i \quad (8) \end{aligned}$$

حيث تمثل  $P_i$  احتمالية وقوع الحدث، نسبة الاحتمالات Odds Ratios،  $u_i$  الخطأ المعياري.

يعتبر نموذج LOGIT نموذجاً غير خطياً، كما ولا يمكن تحويله إلى خطي عن طريق التحويل، بالتالي لا يتم تقديره باستخدام OLS، وإنما عن طريق Maximum likelihood. بمعنى يتم اختيار المعلمات التي تعمل على تعظيم دالة الاحتمال اللوغاريتمي، ومن ثم يتم إيجاد القيم المتعلقة بالمعلمات التي تزيد من احتمالية البيانات الملاحظة.

فيما يتعلق بدراساتنا، فإنه سيتم استخدام نموذج LOGIT لتحديد محددات سياسات الانضباط وتحديد ماهي المتغيرات التي قد تؤدي إلى تطبيق سياسات الانضباط المالي في الجمهورية العربية السورية. سيتم تطبيق نموذج LOGIT بحيث تكون CAPB (الرصيد الأولي المعدل دورياً) كمتغير وهمي يأخذ القيمة واحد في حال كان هنالك حلقة انضباط مالي تم تحديدها خلال سنة من سنوات الدراسة، وصفر فيما عدا ذلك. يأخذ نموذج LOGIT الشكل التالي:

$$CAPB_{i,t} = \begin{cases} 1, & \text{if a fiscal consolidation is identified in a given year} \\ 0, & \text{if a fiscal consolidation is not identified in a given year} \end{cases} \quad (9)$$

$$CAPB_{i,t} = LOGIT(P_i) = \ln\left(\frac{P_i}{1 - P_i}\right)$$

$$= \alpha_0 + \alpha_1 M_i + \alpha_2 F_i + \alpha_3 P_i + u_i \quad (10)$$

حيث  $P_i$  يمثل احتمالية أن سياسات الانضباط المالية قد تم تطبيقها في هذه السنة. تمثل  $\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$  معاملات النموذج.  $u_i$  الخطأ المعياري. فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة، فسيتم الاعتماد على ثلاث مجموعات من المتغيرات التفسيرية، وهي:

- المجموعة الأولى ( $M_i$ ) والتي تمثل متغيرات الاقتصاد الكلي كالتضخم.
- المجموعة الثانية ( $F_i$ ) والتي تمثل متغيرات مالية كنسبة الإيراد الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- المجموعة الثالثة ( $P_i$ ) والتي تمثل متغيرات وهمية سياسية كالانتخابات الرئاسية وانتخابات مجلس الشعب.

### 3.3.5 اختبارات التحقق من ملائمة نموذج (Goodness Of Fit) Logit:

- اختبار WALS: قدم من قبل Abraham Wald (1940)، يستخدم اختبار WALS لاختبار معنوية المعاملات الفردية أو مجموعة من المعاملات في نماذج الانحدار اللوجستي. ويعطى بالمعادلة الآتية:

$$W = (\hat{\beta} - \beta_0)^T (V^{-1})(\hat{\beta} - \beta_0) \quad (11)$$

حيث يمثل  $\hat{\beta}$  متجه المعلمات المقدرة،  $\beta_0$  متجه القيم المفروضة (غالباً صفرية)،  $V$  مصفوفة التباين للمعلمات المقدرة.

ويتم التحقق من ملائمة النموذج من خلال اختبار:

الفرض العدم: أن تأثير معامل LOGIT يساوي صفرًا.

الفرض البديلة: أن تأثير معامل LOGIT لا يساوي صفرًا.

تتبع اختبار WALS توزيع  $(X^2)$  بدرجة حرية  $(c-1)(r-1)$ ، ويشير رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل على أن المتغير المستقل له تأثير تنبؤي بقيمة المتغير التابع.

- اختبار Hosmer-Lemeshow: تم تقديم هذا الاختبار من قبل كل من

Hosmer-Lemeshow (1989). يعتبر اختباراً احصائياً يستخدم لتقييم مدى

جودة ملائمة نماذج الانحدار اللوجستي للبيانات. يقوم هذا الاختبار على المعادلة

التالية:

$$C = \sum_{g=1}^G \frac{(O_{1g} - E_{1g})^2}{E_{1g}} + \frac{(O_{0g} - E_{0g})^2}{E_{0g}} \quad (12)$$

حيث تمثل  $G$  عدد المجموعات،  $O_{1g}$  و  $O_{0g}$  تمثل التكرارات المرصودة للأحداث وعدم حدوثها في المجموعة  $g$ ،  $E_{1g}$  و  $E_{0g}$  تمثل التكرارات المتوقعة للأحداث وعدم حدوثها في المجموعة  $g$ . يتبع هذا الاختبار  $C$  توزيع chi-square بشكل مقارب مع  $G - 2$  درجة حرية.

ويتم التحقق من ملائمة النموذج من خلال اختبار:

الفرض العدم: النموذج اللوجستي يناسب البيانات بشكل جيد

الفرض البديلة: النموذج اللوجستي لا يناسب البيانات بشكل جيد.

## 6. الجانب العملي:

تشمل النتائج عرض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث، ومن ثم عرض نتائج البحث حول تطبيق سياسات الانضباط المالي.

### 1.6. الإحصاءات الوصفية

يعرض الجدول (2) الإحصاءات الوصفية (المتوسط الحسابي، الوسيط، أعلى قيمة، أدنى قيمة، الانحراف المعياري) لكل المتغيرات المدروسة.

الجدول 2: الإحصاءات الوصفية للمتغيرات محل الدراسة

REV/RGDP	EXP/RGDP	INFL	الإحصاءات الوصفية
26,48	26,60	27,50	المتوسط الحسابي Mean
26,56	26,74	27,49	الوسيط Median
27,48	27,92	28,06	أعلى قيمة Max
24,90	24,93	26,95	أدنى قيمة Min
0,743	0,77	0,296	الانحراف المعياري SD

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات البرنامج القياسي EViews 10

### 2.6. نتائج اختبار جذر الوحدة:

يعرض الجدول (3) والجدول (4) نتائج تطبيق كل من اختبار ADF، PP، Zivot

and Andrews لكل من INFL، EXP/RGDP، REV/RGDP.

الجدول 3: اختبار ADF و PP للمتغيرات محل الدراسة

PP		ADF		المتغيرات
عند الفرق الأول	عند المستوى	عند الفرق الأول	عند المستوى	
-4.49368 (0,0013)***	1,85244 (0,3492)	-4.4936 (0,0154)**	0,55678 (0,6884)	INFL
-5,77158 (0,000)***	2,7535 (0,9978)	-6,4845 (0,000)***	0,04246 (0,2244)	EXP/RGDP
-4.40469 (0,0003)***	2792401 (0,2096)	-3,7026 (0,0095)***	1,9189 (0,619)	REV/RGDP



ملاحظات: تشير القيم داخل الجدول إلى قيم الـ t-statistics؛ وتشير القيم بين أقواس ( ) إلى قيم الاحتمال p.value، وتشير النجوم إلى مستويات الدلالة حيث تشير \*\* إلى استقرارية المتغير عند مستوى 5%، وتشير \*\*\* إلى استقرارية المتغير عند مستوى 1%.

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات البرنامج القياسي EViews 10

الجدول 4: نتائج اختبار جذر الوحدة (Zivot and Andrews (1992)

Zivot and Andrews (1992)		المتغيرات
مؤشر الاختبار	فترة الاختلال الهيكلي	
-6,905533 (0,00072)***	2012	INFL
-6,374333 (0,00025)***	2013	EXP/RGD P
-2,383071 (0,00139)***	2013	REV/RGD P

ملاحظات: تشير القيم داخل الجدول إلى قيم الـ t-statistics؛ وتشير القيم بين أقواس ( ) إلى قيم الاحتمال p.value، وتشير النجوم إلى مستويات الدلالة حيث تشير \*\* إلى استقرارية المتغير عند مستوى 5%، وتشير \*\*\* إلى استقرارية المتغير عند مستوى 1%.

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات البرنامج القياسي EViews 10

كما هو موضحاً في الجدول (3) تشير نتائج الاختبارين (ADF) و (PP) إلى أنهما ليسوا ذو دلالة إحصائية عند المستوى، بالتالي لا يمكن رفض الفرض العدم الذي ينص على أن السلاسل الزمنية للمتغيرات تحوي جذر وحدة بالتالي غير مستقرة، ونرفض الفرض البديل. وتظهر النتائج عند تطبيق الفرق الأول أنه تم رفض الفرض العدم، وقبول الفرض البديل الذي ينص على أن السلاسل الزمنية مستقرة. أما فيما يتعلق باختبار Zivot and Andrews يظهر الجدول (4) نتائج الاختبار إلى أنه ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، بالتالي تم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على أن السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة بظل وجود كسر هيكلي.

### 3.6. اختبار مصفوفة الارتباط:

يشير الجدول (4) مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة وهي: معدل التضخم، لوغاريتم نسبة النفقات الحكومية نسبة للنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي، لوغاريتم الإيرادات الحكومية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، انتخابات مجلس الشعب، والانتخابات الرئاسية، والمتغير التابع والذي يمثل حلقات الانضباط المالي ( Episode (CABP).

PRSEE LC	POPE LC	REV/RGD P	EXP/R GDP	INFL	CAPB	المتغير
					1 -	EPISO DE(C APB)
				1 -	0.006 (0.615)	INFL
			1 -	0.072 **(0.00) *	0.063 (0.317)	EXP/R GDP
		1 -	0.4312 *(0.000) **	0.057 **(0.00) *	0.031 (0.613)	REV/R GDP
	1 -	0.0364- (0.496)	0.0123- (0.8272)	0.010 (0.323)	0.011- (0.77)	POPE LC
1 -	0.001- 0.755 (8)	0.0117- (0.795)	0.011- (0.817)	(0.0004) (0.958)	0.003- (0.926)	PRSE ELC
ملاحظات: تشير القيم داخل الجدول إلى قيم الـ t-statistics؛ وتشير القيم بين أقواس ( ) إلى قيم الاحتمال p.value، وتشير النجوم إلى مستويات الدلالة حيث تشير ** إلى استقرارية المتغير عند مستوى 5%، وتشير *** إلى استقرارية المتغير عند مستوى 1% عند مستوى 5%، وتشير ** إلى استقرارية المتغير عند مستوى 1% عند مستوى 5%، وتشير * إلى استقرارية المتغير عند مستوى 1% عند مستوى 5%.						

الجدول 4: مصفوفة الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات البرنامج القياسي EViews 10

أظهر الجدول أن العلاقة بين سياسات الانضباط المالي والتضخم ضعيفة وغير دالة إحصائياً، مما يعني أن تطبيق سياسات الانضباط المالي لا يؤثر بشكل ملموس على معدلات التضخم. بالنسبة للإنفاق والإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي

الإجمالي، فقد كان الارتباط ضعيفاً وغير دال إحصائياً، مما يشير إلى عدم وجود علاقة قوية بين هذه المتغيرات وتطبيق سياسات الانضباط المالي. أما بالنسبة للانتخابات البرلمانية والرئاسية، فقد أظهرت النتائج ارتباطاً سلبياً وضعيفاً وغير دال إحصائياً، مما يدل على أن هذه الأحداث السياسية لا تؤثر بشكل كبير على تبني أو تنفيذ سياسات الانضباط المالي

#### 4.6. اختبار Variance Inflation Factors:

يقيس الجدول (5) قيمة VIF درجة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة المدروسة. حتى يكون هنالك ارتباط متعدد بين المتغيرات يجب أن تكون نتيجة الاختبار أكبر من 4، أما إذا كانت بين (1 و 3.99) فالأمر يشير إلى وجود بعضاً من الترابط ولكنه لا يؤثر على العلاقة بين المتغيرات. يظهر الجدول (5) نتيجة اختبار Variance Inflation Factors التي تشير إلى أن القيم تتراوح بين (1,3). وعليه يمكن القول إن السلسلة لا تظهر وجود علاقة خطية متعددة (Multicollinearity).

#### الجدول 5: نتيجة اختبار Variance Inflation Factors

Variance Inflation Factors  
Date: 08/26/24 Time: 15:49  
Sample: 1990 2020  
Included observations: 31

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	0.080249	14.82278	NA
INFLATION	1.368898	9.635174	4.483334
LNEXP_RGDP	0.244930	53.53487	21.62448
LNREV_RGDP	0.184498	50.01037	14.69635
PEOPLE_S_ASSEM...	0.033187	1.581913	1.173677
PRESIDENTIAL_EL...	0.043932	1.308821	1.097721

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات البرنامج القياسي EViews 10

#### 4.7. نموذج LOGIT:

يظهر الجدول (6) نتائج تطبيق نموذج LOGIT، الذي يقيس مدى احتمالية أن يساهم كل من التضخم، لوغاريتم النفقات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، لوغاريتم

الإيرادات الحكومية، انتخابات مجلس الشعب، والانتخابات الرئاسية وذلك في البدء في تطبيق سياسات الانضباط المالي في الجمهورية العربية السورية.

Dependent Variable: EPISODES  
Method: ML - Binary Logit (Newton-Raphson / Marquardt steps)  
Date: 08/26/24 Time: 09:47  
Sample: 1990 2020  
Included observations: 31  
Convergence achieved after 8 iterations  
Coefficient covariance computed using the Huber-White method

Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C	-3.413498	2.853511	-1.196245	0.2316
INFLATION	19.99124	11.33735	1.763307	0.0778
LNEXP_RGDP	6.915856	5.891452	1.173880	0.2404
LNREV_RGDP	-6.763158	5.634379	-1.200338	0.2300
PEOPLE S ASSEMBLY ELECTIONS	-2.793414	1.121584	-2.490596	0.0128
PRESIDENTIAL_ELECTIONS	2.614797	1.293353	2.021720	0.0432
McFadden R-squared	0.559456	Mean dependent var	0.419355	
S.D. dependent var	0.501610	S.E. of regression	0.366988	
Akaike info criterion	1.050825	Sum squared resid	3.232329	
Schwarz criterion	1.374629	Log likelihood	-9.287790	
Hannan-Quinn criter.	1.156377	Deviance	18.57558	
Restr. deviance	42.16514	Restr. log likelihood	-21.08257	
LR statistic	23.58956	Avg. log likelihood	-0.299606	
Prob(LR statistic)	0.000621			
Obs with Dep=0	18	Total obs	31	
Obs with Dep=1	13			

## الجدول 6: نتائج تطبيق اختبار LOGIT

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات البرنامج القياسي EViews 10

نلاحظ أن قيمة المعامل C (-3.41349) وهي غير دالة إحصائياً، الأمر الذي يشير إلى أن احتمال تطبيق سياسات الانضباط المالي عندما تكون جميع المتغيرات الأخرى ثابتة هو منخفض (يأخذ قيمة سالبة)، إلا أنه ليس ذو دلالة إحصائية. تشير قيمة معامل التضخم (19.99) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10%، الأمر الذي قد يظهر تأثيراً إيجابياً كبيراً على احتمالية تطبيق سياسات الانضباط المالية، إذ ترتبط زيادة التضخم بزيادة احتمالية تطبيق هذه السياسات. يعزى الأمر في ذلك إلى أن سورية عانت من تقلبات اقتصادية كبيرة، بما في ذلك مستويات عالية من التضخم، خصوصاً خلال في سنوات الأزمة العالمية المالية 2008 والأزمة السورية بداية 2011. ففي ظل هذه الظروف أصبح التضخم كدافع للانضباط المالي، وأصبح من الضروري للحكومة تطبيق سياسة مالية صارمة للسيطرة على الأسعار وتجنب المزيد من تدهور القوة الشرائية، بهدف الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وكسب ثقة المواطنين والمستثمرين. بالإضافة إلى ذلك، فقد شهدت

سورية خلال الأزمة، تضخماً مرتفعاً نتيجة لانخفاض العملة، العقوبات الاقتصادية، ونقص السلع الأساسية. بالتالي هذه العوامل من المحتمل أن تكون دفعت بالحكومة إلى تبني سياسات مالية صارمة لمواجهة الأزمة. توافقت هذه النتيجة مع دراسة Arze del Prado et al., (2012). كما وتشير قيمة معامل لوغاريتم الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (6.91585)، وهي غير دالة إحصائياً. الأمر الذي قد يدل إلى عدم وجود زيادة باحتمالية تطبيق سياسات الانضباط المالي عند زيادة الإنفاق الحكومي. تشير قيمة معامل الإيراد الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (-6.763)، وهي ليست ذات دلالة إحصائية. بالتالي يشير التأثير السلبي إلى أنه قد تقلل زيادة الإيرادات من احتمالية تطبيق سياسات الانضباط المالي، ولكن ليس لذلك دلالة إحصائية. تشير قيمة معامل انتخابات مجلس الشعب (-0.7934)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%. تشير هذه النتيجة إلى أنه ترتبط انتخابات مجلس الشعب بانخفاض احتمالية تطبيق سياسات الانضباط المالي. مما يعني أن الانتخابات البرلمانية قد تساهم في تقليل الضغوط نحو الانضباط المالي. قد يعزى الأمر في ذلك على ما يلي: أولاً، غالباً ما تتسم الانتخابات البرلمانية بسورية بأهمية سياسية أكثر من اقتصادية. ثانياً، قد تزيد الحكومة من الإنفاق على البرامج الاجتماعية والمشاريع التنموية قبل الانتخابات لتحسين صورتها أمام الناخبين، مما يؤدي إلى تقليل احتمالية تطبيق سياسات انضباط مالي. ثالثاً، قد يكون هناك ضغوط سياسية لتأجيل أو التخفيف من تطبيق سياسات مالية صارمة لتجنب فقدان التأييد الشعبي. رابعاً، قد تكون الأولويات الاقتصادية أقل أهمية خلال فترة الانتخابات مقارنة بالأولويات السياسية مثل الفوز بالأصوات أو الحفاظ على الاستقرار السياسي. توافقت هذه النتيجة مع دراسة Drazen & Brender (2005). تشير قيمة معامل الانتخابات الرئاسية (2.6147)، وهي أيضاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%. يشير ذلك إلى أن الانتخابات الرئاسية ترتبط مع زيادة احتمالية تطبيق سياسات الانضباط المالي. قد يعزى الأمر في ذلك إلى ما يلي: أولاً، خلال فترة الانتخابات الرئاسية قد يتم التركيز على الاستقرار الاقتصادي، إذ يكون قد لجأ القائمون على وضع السياسات المالية إلى تطبيق سياسات انضباط مالي لتعزيز الثقة في الاقتصاد وتجنب الأزمات. ثانياً، قد تكون سياسات الانضباط

المالي خلال فترة الانتخابات الرئاسية محاولة لتعزيز ثقة المستثمرين والأسواق المالية الدولية بالاقتصاد السوري. وقد توافقت هذه النتيجة مع دراسة Franzese (2002).

فيما يتعلق بمؤشرات جودة النموذج فقد أشارت قيمة R-squared (0,5594)، أي ان 55.9% من التباين في المتغير التابع يتم تفسيره من خلال المتغيرات المستقلة. تشير قيمة LR الإحصائية (23.58956) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1%، إلى أن النموذج ككل ذو دلالة إحصائية، مما يعني أنه أفضل من النموذج الذي لا يحتوي على أي متغيرات مستقلة.

- نتائج اختبار Wald:

يظهر الجدول (7) نتائج اختبار Wald لاختبار معنوية مجموعة من المعاملات في نموذج LOGIT. حيث أظهرت النتائج قيمة F-statistic (2.8411) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 5%. بالتالي تم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل التي تنص أن المتغيرات المجتمعة لا تساوي صفراً وتساهم في تفسير المتغير التابع (حلقات الانضباط المالي). فيما يتعلق بقيمة Chi-square (17.0468)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% وهي تعزز نتائج F-statistic بأن المتغيرات تساهم في معنوية النموذج.

الجدول 7: نتائج اختبار Wald

Wald Test: Equation: EQ03			
Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	2.841137	(6, 24)	0.0310
Chi-square	17.04682	6	0.0091
Null Hypothesis: C(2)=0, C(3)=0, C(4)=0, C(5)=0, C(6)=0, C(7)=0			
Null Hypothesis Summary:			
Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.	
C(2)	19.99124	11.33735	
C(3)	54.32727	13.48966	
C(4)	6.915856	5.891452	
C(5)	-6.763158	5.634379	
C(6)	-2.793414	1.121584	
C(7)	2.614797	1.293353	

Restrictions are linear in coefficients.

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات البرنامج القياسي EViews 10

- نتائج اختبار Hosmer-Lemeshow.

يظهر الجدول (8) نتائج اختبار Hosmer-Lemeshow وذلك لتقييم مدى جودة ملائمة نماذج الانحدار اللوجستي للبيانات. تظهر النتائج المحسوبة لإحصائية H-L هي 7.5770، وهي أقل بكثير من القيمة الحرجة عند مستوى الدلالة 5%. بالتالي تشير الاحتمالية المرتفعة (0.4758)، إلى أن النموذج يناسب بشكل جيد البيانات. وعليه، لم تتمكن من رفض الفرضية العدم التي تنص على أن النموذج مناسب، وتم رفض الفرض البديل.

### الجدول 8: نتائج اختبار Hosmer-Lemeshow

Goodness-of-Fit Evaluation for Binary Specification  
Andrews and Hosmer-Lemeshow Tests  
Equation: EQ03  
Date: 08/26/24 Time: 20:32  
Grouping based upon predicted risk (randomize ties)

	Quantile of Risk		Dep=0		Dep=1		Total Obs	H-L Value
	Low	High	Actual	Expect	Actual	Expect		
1	9.E-05	0.0009	3	2.99853	0	0.00147	3	0.00147
2	0.0013	0.0074	3	2.98859	0	0.01141	3	0.01146
3	0.0148	0.0553	3	2.89732	0	0.10268	3	0.10632
4	0.0789	0.1794	3	2.57693	0	0.42307	3	0.49253
5	0.1996	0.2997	1	2.26327	2	0.73673	3	2.87127
6	0.3212	0.4137	1	1.90500	2	1.09500	3	1.17792
7	0.4388	0.5452	3	1.57208	0	1.42792	3	2.72489
8	0.6084	0.8558	1	0.73488	2	2.26512	3	0.12668
9	0.9735	0.9932	0	0.05681	3	2.94319	3	0.05790
10	0.9934	1.0000	0	0.00659	4	3.99341	4	0.00660
Total			18	18.0000	13	13.0000	31	7.57703
H-L Statistic			7.5770		Prob. Chi-Sq(8)		0.4758	
Andrews Statistic			21.2053		Prob. Chi-Sq(10)		0.0197	

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات البرنامج القياسي EViews 10

### 7. نتائج البحث:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل محددات بداية سياسات الانضباط المالي في الجمهورية العربية السورية، وذلك من خلال تقييم العوامل الاقتصادية، المالية، والسياسية المؤثرة كالتضخم، نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، نسبة الإيراد الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة، الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجلس الشعب. تم تطبيق نموذج LOGIT وذلك للتحقق من محددات بدء سياسات الانضباط المالي المقاسة من خلال حلقات الانضباط المالي، والتي تم تحديدها باستخدام رصيد الموازنة المعدل دورياً Cyclically Adjusted Primary

Balance (CAPB). وقد توصلت الدراسة إلى أن التأثيرات الاقتصادية والسياسية تلعب دورًا حاسمًا في احتمالية تطبيق سياسات الانضباط المالي في سوريا. يظهر التضخم كعامل إيجابي ودال إحصائيًا في دفع الحكومة نحو تبني سياسات مالية صارمة، وهو ما ينسجم مع فترات الأزمات الاقتصادية التي مرت بها سوريا، خاصة بعد الأزمات العالمية والمحلية. من جهة أخرى، تقلل الانتخابات البرلمانية من احتمالية تطبيق سياسات الانضباط المالي، حيث قد تسعى الحكومة لزيادة الإنفاق لتعزيز شعبيتها. بالمقابل، ترتبط الانتخابات الرئاسية بزيادة هذه الاحتمالية، ربما لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والثقة لدى المستثمرين خلال الفترات الانتخابية. بالنسبة لمؤشرات جودة النموذج تؤكد أن المتغيرات المستقلة تسهم بشكل جيد في تفسير التباين في المتغير التابع، مما يعزز الثقة في النتائج المستخلصة من النموذج.

#### 8. التوصيات:

نظراً لكون ضبط الأوضاع الاقتصادية محط اهتمام العديد من الباحثين والقائمين على وضع السياسات المالية، توصي الدراسة بتطوير سياسات مالية تكون أكثر استباقية وصرامة خلال فترات التضخم لتجنب تفاقم الأزمة الاقتصادية والحفاظ على استقرار الأسعار. بالإضافة إلى ذلك، توصي الدراسة بضرورة تحسين التنسيق بين السياسات المالية والأهداف السياسية، خاصة في الفترات الانتخابية، لضمان استدامة الاستقرار الاقتصادي وتعزيز الثقة العامة في الاقتصاد السوري.



## 8. قائمة المراجع

### المراجع العربية

- [1] سفور، فاطمة (2024). " دور السياسة المالية في تحديد مستوى الأسعار في سورية". مجلة جامعة حمص. سلسلة العلوم الاقتصادية والسياحية. المجلد (46)، العدد (4).
- [2] رجب، حسين (2015). " تحليل دور النفقات العامة وأثرها في عدالة توزيع الدخل القومي في الجمهورية العربية السورية". مجلة جامعة حمص. سلسلة العلوم الاقتصادية والسياحية. المجلد (37)، العدد (27)، ص. ص 11-33.

### المراجع الأجنبية

- [3] Alesina, A., Ardagna, S. (2010), "Large changes in fiscal policy: taxes versus spending", Tax Policy and the Economy, 24(1), 35-68.
- [4] Ardagna, S. (2009), "Determinants and Consequences of Fiscal Consolidations in OECD Countries", European Commission: European Economy, European Commission, Brussels. Novemper 2009.
- [5] Arin, P., Mülle, M., Reich, O. (2013), "On the Determinants of Fiscal Consolidation Success: A Bayesian As approach", Work in progress.
- [6] Arze del Granado, F. J., Gupta, S., & Hajdenberg, A. (2012). "Is Social Spending Procyclical? Evidence for Developing Countries." World Development, 40(11), 2285-2298
- [7] Asteriou, D., & Hall, S. G. (2007). **Applied Econometrics: a modern approach**, revised edition. Hampshire: Palgrave Macmillan
- [8] Brender, A., & Drazen, A. (2005). "Political Budget Cycles in New Versus Established Democracies." *Journal of Monetary Economics*, 52(7), 1271-1295.

- [9] Brooks, Chris (2014). **Introductory Econometrics for Finance**. THIRD EDITION, University Printing House, Cambridge.
- [10] Devries, P., Guajardo, J., Leigh, D., & Pescatori, A. (2011). "A New Action-Based Dataset of Fiscal Consolidation". IMF Working Paper WP/11/128
- [11] Franzese, R. J. (2002). "Electoral and Partisan Cycles in Economic Policies and Outcomes." Annual Review of Political Science, 5(1), 369-421
- [12] Guajardo, J., Leigh, D., & Pescatori, A. (2014). "Expansionary Austerity? International Evidence." Journal of the European Economic Association, 12(4), 949-968.
- [13] Hallett, H., & Weymark, D. (2017). *Fiscal Discipline and Economic Stability: The Role of Non-Linear Policies in the Euro Area*. 23 (12). 334-350.
- [14] Hosmer Jr, D. W., Lemeshow, S.; Sturdivant, R. X. (2013). *Applied logistic regression*. 33(1). 887-910.
- [15] Larch, M., Turrini, A. (2008), "Received wisdom and beyond: Lessons from fiscal consolidation in the EU", European Economy Economic Papers, 320, Directorate-General for Economic and Financial Affairs. et al., Belgium, pp. 3-31.
- [16] Lucia Mihóková (2017). "Fiscal Consolidation Start and its Determinants Analysis With in European Member Countries Montenegro" Journal of Economics, 13(3), 135-147.
- [17] Molnár, M. (2012), "Fiscal Consolidation: What factors determine the success of consolidation efforts? ", OECD Journal: Economic Studies, 1 (4), 7-19.
- [18] Ravn, Morten O.; Stephanie Schmitt-Grohé (2011). "Deep downturns and fiscal policy responses". Journal of Economic Theory. 146 (2), 2217-2254.
- [19] Von Hagen, J., & Strauch, R. R. (2001). "Fiscal Consolidations: Quality, Economic Conditions, and Success". *Public Choice*, 109(3-4), 327-346.
- [20] Yang, Weonho; Fidrmuc, Jan; Ghosh, Sugata (2013). "Macroeconomic Effects of Fiscal Adjustment: A Tale of two Approaches". CESifo Working Paper No. 4401